إسرائيل والأغوار

بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم

(تقرير بحثي)

د. فادي نحاس

Israel and the Jordan Valley:
Security Concept and Annexation Strategies

جميع الحقوق محفوظة

كانون الأول ٢٠١٢

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢ ١٠٢٦٦٩٢ (٩٧٢)

فاكس: ٢ ٥٠٢٦٦٩٢ (٩٧٢) - ص.ب ٩٥٩١

e-mail: madar@madarcenter.org

www. madarcenter.org

هذا البحث بدعم من

منظمة التحرير الفلسطينية - وحدة دعم المفاوضات

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله . فلسطين

ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ٢ ١٤٣٧٨٩٢/٤ (٢٧٩) - فاكس: ٢ ٢٤٣٧٨٩٢/٦ (٢٧٩)

www.al-ayyam.com

e-mail:info@al-ayyam.com

الرقم المعياري:

978-9950-330-79-5

تصميم الغلاف: حسني رضوان

الضم الإسرائيلي لغور الأردن

- حدود الـ ١٩٦٧(الخط الأخضر)
- مدن وبلدات وقرى فلسطينية
- الزراعة الفلسطينية
- طرق محلية فلسطينية.
- مسار الجدار (المصادق عليه من قبل الحكومة إسرائيل في ٣٠ نيسان ٢٠٠٦).
- أراض ومناطق عسكرية مغلقة كما أعلنتها إسرائيل.
- منطقة استيطان إسرائيلية مبنية (منطقة: ~ ٠,٤٣٪ – عدد السكان: ~ ١٠,٠٠٠مستوطن).
- حدود بلدية للمستوطنات الإسرائيلية.
- محمية طبيعية كما أعلنتها إسرائيل.
- زراعة المستوطنات الإسرائيلية.
- منطقة مستوطنات إسرائيلية غرب غور الأردن.
- طرق التفافية للمستوطنين
- نقطة تفتيش إسرائيلية.

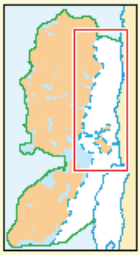

أراض فلسطينية مقيدة من المستوطنات الإسرائيلية والإغلاق العسكري

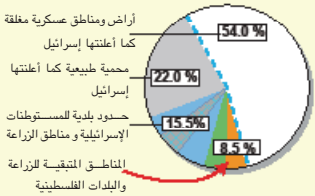

استغلال الموارد الفلسطينية:

استخراج المياه في وادي الأردن

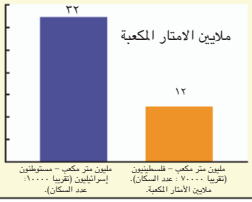

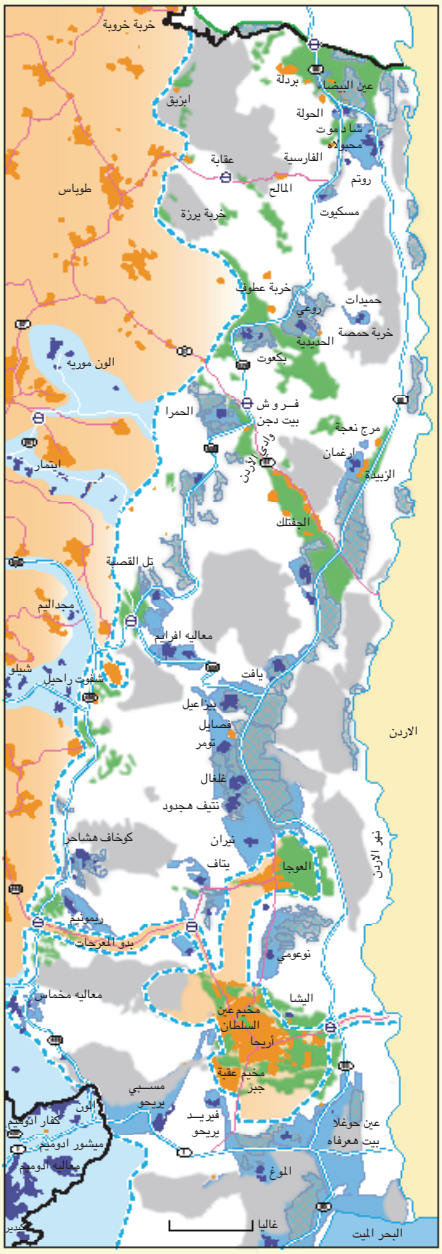

المحتويات

مقدمة ١١

الفصل الأول

خلفية عامة عن الأغوار ١٣

السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار ١٤

المشروع الاستيطاني في الأغوار: أمننة الاستعمار ١٩

خطة آلون ٢١

الأهمية السياسية – الاستيطانية للأغوار من منظور إسرائيل ٢٥

الأهمية الاقتصادية للأغوار من منظور إسرائيل ٢٧

السيطرة على المياه ٢٨

الفصل الثاني

مواقف الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة من المشاريع المتعلقة بالأغوار ٣٣

اتفاقية أوسلو، اتفاقية واي ومذكرة شرم ٤٤

انتفاضة الأقصى وما بعدها ٤٧

موقف حكومة نتنياهو: الأغوار حاجة أمنية استراتيجية ٥٥

الفصل الثالث

المواقف الإسرائيلية الداعية للاحتفاظ بالأغوار والاعتبارات الكامنة خلفها ٥٧
الحيلولة دون توسع الدولة الفلسطينية القادمة باتجاه الأردن وإسرائيل ٥٧
الحفاظ على العمق الاستراتيجي لإسرائيل ٥٩
الأغوار منطقة تطوير مدني ضروري لإسرائيل ٦٠
الأغوار ورقة للمقايضة التفاوضية في القضايا النهائية ٦١
الأغوار جزء من أرض إسرائيل الكاملة ٦٢
إخلاء مستوطنات يعود بآثار سلبية بعيدة الأمد ٦٣

الفصل الرابع

المواقف المعارضة لبقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية والاعتبارات الكامنة خلفها ٦٥
الخوف من تمدد الدولة الفلسطينية باتجاه الأردن ٦٥
تحولات في المحيط الاستراتيجي ٦٦
الأغوار قد تتحول إلى عائق في حال المواجهة ٦٩
رفع قيمة الجدار الفاصل وجدواه ٧٠
ضعف المبرر الاقتصادي والأخلاقي ٧٢

الفصل الخامس

الأغوار والعقيدة الأمنية الإسرائيلية ٧٥
مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية ٧٥
النظرية الأمنية الإسرائيلية فيما يخص الأغوار ٧٧
تبلور مبدأ «حدود قابلة للدفاع» ٨٠
تعزز فكرة استمرار السيطرة على الأغوار ٨١

الاعتبارات العسكرية ٨٢
منع بناء بنية تحتية والقيام بعمل «إرهابي» ٨٢
وجود عمق لمواجهة إطلاق القذائف والصواريخ ٨٢
الردع الاستخباراتي ليس بديلاً عن السيطرة على الأرض ٨٣
إسرائيل تشترط وجود ترتيبات أمنية في ظل تسوية سلمية ٨٣
السيطرة الإسرائيلية على الأغوار: ضرورة أمنية أم وهم؟ ٨٧
استنتاجات ٩١
الهوامش ٩٥
مراجع ١٠٤

مقدمة

يشـــهد العقد الأخير مراجعة إســـرائيلية لبعض الفرضيات الأساسية المتعلقة بالأهمية الاســـتراتيجية لمنطقة الأغوار وعلاقتها بالأمن القومي الإسرائيلي. وقد شـــهد عام ٢٠١١ بالذات نقاشاً موســـعًا في أروقة المؤسسة العسكرية والأمنية حول الأهمية الإســـتراتيجية لخطوط الرابـــع من حزيران ١٩٦٧ ومركزيتها في ضمان أمن إســـرائيل، وضرورة الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على منطقة الأغوار في إطار أي تسوية مستقبلية مع السلطة الفلسطينية.

ويأتي هذا النقاش بعد أن ســـاد منذ حرب ١٩٦٧ بين الأوســـاط السياســـية والأمنية موقف موحد حول أهمية الأغوار الاســـتراتيجية لإسرائيل، الموقف الذي اعتمد على مجموعة من الفرضيات حاولت المؤسســـة السياســـية تحويلها إلى أسس موجهة لعملها، وهي:

- «مستقبل إسرائيل مرهون بتوسيع حدودها الشرقية».
- «الجبهة الشرقية تهدد أمن إسرائيل».
- «لا يوجد شريك لمحادثات سلام ونتوقع حروبًا مستقبلية».
- «غور الأردن خال من السكان العرب».

ســـنحاول في هذا التقرير فهم السياسة الإســـرائيلية تجاه الأغوار، ورصد

الأسباب التي تقف وراء اعتبارها ذات قيمة استراتيجية أمنية، لا يمكن الاستغناء عنها، على الرغم من التغيرات الاستراتيجية والاقليمية المستجدة، وتغير مفهوم الأمن القومي منذ بلورة «خطة ألون ١٩٦٨» ومخطط «الجادة المزدوجة ١٩٧٥» وغيرهما.

يعتمد التقرير على مقالات وأبحاث منشورة، وآراء وتعليقات تناولتها وسائل الإعلام العبرية، وتعكس اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي، كما ويعتمد على مجموعة من البروتوكولات والأوراق التي صدرت في مؤتمرات مختلفة، وعن مراكز أبحاث، أبرزها: معهد بحوث الأمن القومي (جامعة حيفا)، مركز يافي للدراسات الإستراتيجية (جامعة تل أبيب)، التقرير الاستراتيجي السنوي، والتقارير الإستراتيجية لجهاز الاستخبارات العسكرية.

الفصل الأول

خلفية عامة عن الأغوار

يقصد بالأغوار في الخطاب الإسرائيلي الشريط الشرقي للضفة الغربية الذي احتل عام ١٩٦٧، والذي يمتد على طول ١٢٠ كم من منطقة عين جدي قرب البحر الميت في الجنوب، وحتى منطقة عين البيضاء جنوبي بيسان في الشمال، ويتراوح عرض الأغوار ما بين ٥ كم و٢٥ كم (أريحا عرضها ٢٥ كم)، وتضم أكثر من ربع أراضي الضفة الغربية؛ (٢٨٪).[١]

تم تبني هذا التعريف واعتماده كأساس في خطة ألون عام ١٩٦٨، حيث كان الاعتبار الأساسي الموجه في تحديد منطقة الأغوار هو السيطرة على المجال الممتد بين جبال الخليل ونابلس وبين نهر الأردن، والذي يضم الكتل الاستيطانية: بكعات هيردن، مغيلوت ومعليه افرايم، إضافة إلى ضم البحر الميت حتى عين جدي واعتباره جزءاً من الأغوار.[٢]

ويعيش اليوم (٢٠١٢) في الأغوار بحسب المصادر الفلسطينية ٧٠ ألف فلسطيني[٣] موزعين على ٢٧ تجمعاً ثابتاً على مساحة تقدر بحوالي ١٠ آلاف دونم، إضافة إلى عشرات التجمعات الرعوية والبدوية غير المحصية. وتتبع تجمعات الأغوار إداريًا لثلاث محافظات فلسطينية، هي: أريحا «الأغوار الجنوبية»، ومحافظة نابلس «الأغوار الوسطى»، ومحافظة طوباس «الأغوار الشمالية». وتعود جذور القاطنين في الأغوار

للمحافظات الثلاث باستثناء نسبة محدودة غير محصية تعود جذورها للمحافظات الجنوبية؛ وتحديدًا الرعاة ومربو الثروة الحيوانية الوافدون من الخليل وبيت لحم[٤] ويشكل سكان الأغوار حوالي ٢,٧٪ من التعداد الكلي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، كما ويستوطن مناطق الأغوار حوالي ٧٥٠٠ مستوطن موزعين على ٢٨ مستوطنة.[٥]

وتكمن أهمية الأغوار فيما تتضمنه من إمكانيات واسعة للتطوير، إذ تعد أراضيه من أخصب الأراضي الزراعية، كما أن مناخه الدافئ شتاءً والحار جداً صيفًا يعد مناسبًا لعدد كبير من المزروعات. إذ يناسب المناخ الدافئ الكثير من الخضار والفاكهة والأشجار مثل الموز والحمضيات والنخيل. أضف إلى ذلك، أهمية موقعه الإستراتيجي، فحدوده مع الأردن تشكل نقاط تواصل مهمة للتجارة والسفر مع بقية دول المنطقة، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على قطاعات منه ستعني أن الضفة ستبقى مطوقة من قبل إسرائيل، وهو ما يؤكد أهميته الاستراتيجية لإقامة دولة فلسطينية مستقبلية قابلة للحياة.[٦]

السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار

سعت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ إلى ضم الأغوار فعليًا إلى سيطرتها، لكنها امتنعت عن فعل ذلك رسميًا، كما فعلت في القدس الشرقية مثلاً. وعمدت إلى محاصرة التواجد الفلسطيني وتقييده، من خلال تبني سياسات مختلفة تمنع تطور البلدات الفلسطينية. كما لجأت إلى هدم العديد من القرى البدوية في هذه المنطقة، ومنعت وصول السكان إلى موارد المياه الغنية فيها ، وفرضت قيودًا صارمة على حرية حركة الفلسطينيين وتنقلهم في المنطقة.[٧] وكان من نتائج السياسة الإسرائيلية «تقفير مستمر» للأغوار ، إذ كان عدد سكان المنطقة الممتدة من

«عين جدي» في الجنوب حتى بيســـان بـــين الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ نحو ٣٢٠ ألف نســـمة، ولكن عندما جاء الاحتلال، انخفض العدد بشكل دراماتيكي ليصل اليوم إلى ما يقارب ٧٠ ألفًا، وذلك نتيجة للسياسات الإسرائيلية والتي تضمنت مجموعة من الخطوات:

أولا، الاستيلاء على الأراضي

استولت إسرائيل على الأغوار التي تشكل حوالي ربع مساحة الضفة الغربية، وعمدت إلى اســـتخدام مجموعة من الوسائل لبسط سيطرتها على الأراضي من أجل استخدامها سواء أكان ذلك من أجل بناء المستوطنات أم من أجل الاستخدام الاقتصادي أو العسكري، حيث تم الاستيلاء على الأراضي اعتمادًا على مجموعة من الوسائل التي لجأت لها أذرع الدولة، منها:

- الإعلان عن الأراضي التي يراد الاســـتيلاء عليها أراضي دولة وتسجيلها على هذا الأســـاس. وقد بدأ اتباع هذا الإجراء عام ١٩٧٩، واستند على تطبيق قانون الأراضي العثماني من عام ١٨٥٨، الذي كان ساري المفعول عشية الاحتلال.
- الإعلان عن الأراضي مناطق عسكرية، أو الإعلان عنها «ممتلكات متروكة»، هكذا مثلاً تم إعلان المناطق المحاذية لنهر الأردن بعرض ٣-٥ كم، وتقدر مساحتها بـ ٤٠٠ ألف دونم، مناطق عسكرية مغلقة، يمنع الفلسطينيون من الوصول إليها لاستغلالها في الزراعة أو السكن أو أي نشاط اقتصادي، وتمت إقامة نحو ٩٠ موقعًا عســـكريًا و ٧ حواجز عســـكرية ثابتة، أربعة منها حول أريحا، تقيّد إمكانية وصول الفلســـطينيين إلى الأغوار، وهي: التياســـير، الحمرة، معاليه إفرايم وبيطـــاف. الحاجزان الأولان مأهولان

بشـــكل دائم، ولا يسمح الجيش بعبور الفلسطينيين لهما بالسيارات، إلا إذا كان مسجّلاً في هوياتهم بأنهم من سكان الأغوار. ولم يكن الحاجزان الآخران مأهولين خلال عام ٢٠١١ إلا في حالات نادرة.[٨]

- مصادرة الأراضي «لاحتياجات جماهيرية»؛ أي بناء مؤسســات ومرافئ خدماتية للمستوطنين.
- مساعدة مواطنين إسرائيليين أفراد على شراء أراض من السوق الحرة. وعادة ما تم الاستيلاء على الأراضي بمخالفة واضحة للقوانين الأساسية لأي إجراء عادل، إذ لم يعرف الفلســطينيون في الكثير من الأحيان بأن أراضيهم قد تم تسجيلها على اسم الدولة، وعندما عرفوا بذلك كان موعد تقــديم الاعتــراض قد صار متأخراً، بل وواجــب الإثبات وقع دائماً على الفلسطينيين الذين يدعون بأن الأراضي ملك لهم، ولو نجح صاحب الأرض في إثبات ملكيته للأرض، في بعض الأحيان، تسجل الأرض باسم الدولة بإدعاء أن هذه الأرض تم تسليمها للمستوطنة «بحسن نية»، وتصب هذه السياسات في هدف واحد: بناء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة. لذلك، فإن الطريقة التي يتم بها نقل الملكية على الأراضي من الفلسطينيين إلى الإسرائيليين ثانوية، لأن إسرائيل تتحكم في مسألة تسجيل الأراضي، وذلك بغض النظر عن أن الاســتيطان بحدّ ذاته هو فعل غير شــرعي، ما يعني أن أي ممارسة لتسهيل الأمر هي غير قانونية.

وقد كان استخدام الأراضي مقصوراً على المستوطنات، ومنعت إسرائيل الفلسطينيين من استعمالها لأي غرض كان، كما تعاونت في غالبية الأحيان المحكمة العليا مع آلية الاســتيلاء علــى الأراضي، إضافة إلى خلق رداء

قانونـــي لهذه الإجراءات. في بادئ الأمر قبلت محكمة العدل العليا ادعاء الدولة بـ «الاحتياجات العسكرية» الملحة وسمحت للدولة بمصادرة أراض يمتلكها سكان فلسطينيون لإقامة هذه المستوطنات. كما ورفضت محكمة العدل العليا التدخل لمنع إجراء الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة.[٩]

- تدمير مضخات مياه الفلسطينيين ومصادرتها.

تضمنت سياسات محاصرة الوجود الفلسطيني في الأغوار تدمير ومصادرة أكثر من ١٤٠ مضخة مياه تعمل في الأغوار يملكها فلسطينيون، وتسحب الماء من نهر الأردن لري مزروعاتهم في الأغوار الغربية، وحفر الآبار لصالح المســتوطنات، لاســيما غرب الآبار الفلســطينية، للوصول للمياه العذبة، واصطياد المياه الجوفية المتدفقة من الغرب إلى الشرق.

ثانيًا، منع التطور والبناء في الأغوار بحجة تصنيفها مناطق ج

نصت اتفاقية أوسلو الثانية المؤقتة والموقعة في ١٩٩٥/٩/٢٨ على الانسحاب الإســرائيلي من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتصنيف الأراضي إلــى مناطــق "A" ومناطــق "B" ومناطق "C". حيــث تخضع مناطق "A" للسيطرة الفلسطينية الكاملة، أما مناطق "B"، فتقع المسؤولية فيها عن النظام العام على عاتق الســلطة الفلســطينية، وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية، والجدير بالذكر أن غالبية السكان يتمركزون في مناطق "A" و"B" والتي تشكل ٨,٤٪ فقط من المساحة الكلية لمنطقة الأغوار. أما المنطقة "C"، فتخضع للسيادة الإسرائيلية الكاملة حيث يمنع البناء الفلسطيني فيها أو الاســتفادة منها بأي شكل من الأشكال إلا بتصريح صادر عن السلطات الإسرائيلية المختصة.[١٠]

جدول توضيحي لتوزيع مناطق الأغوار حسب نوع السيطرة عليها

المنطقة	المساحة التقريبية كم٢	من مجموع المساحة
A سلطة فلسطينية	٨٥	٧,٤٪
B تقاسم فلسطيني إسرائيلي	٥٠	٤,٣٪
C سيطرة إسرائيلية	١٠٢٠	٨٨,٣٪
المجموع	**١١٥٥**	**١٠٠٪**

تعتبر ٨٨,٣٪ من أراضي الأغوار منطقة "C" ولا يستطيع الفلسطينيون بناء منازل أو أي أبنية فيها إلا إذا حصلوا على ترخيص من السلطات الإسرائيلية التي ترفض عادة إعطاء الفلسطينيين هذه التصاريح. والواقع أن مسؤولا في الجيش الإسرائيلي أبلغ منظمة العفو الدولية أن «سياسة إسرائيل» هي عدم الموافقة على البناء في المنطقة "C".[١١] فيما تستغل ٥٠٪ من أراضي الأغوار لصالح المستوطنات، بينما تصنف ٤٤٪ من الأراضي مناطق عسكرية مغلقة.[١٢]

فيما يخص الجدار الفاصل، تم بناء الجزء الأول منه في الأغوار عام ١٩٩٩ بالقرب من نهر الأردن، فامتد من البحر الميت حتى خط وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ في الشمال على عرض يتراوح بين ١- ٣ كم. وفي عام ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اريئيل شارون رسميًا عن خطط لعزل وادي الأردن من خلال بناء الجزء الشرقي من جدار الفصل، وقد تم بناء جزءٍ من الجدار ابتداءً من

نهر الأردن في الشرق وحتى قرية مطلة، التي تقع شرقي مدينة جنين، في الغرب. فعزل ٦٠٠٠ دونم من الأراضي عن قرية بردلة في وادي الأردن الشمالي، إضافة إلى ١٠٠٠ دونم من الأراضي عن رابا في جنين. ولم تترك إسرائيل أي بوابات أو طرق للفلسطينيين للوصول إلى أراضيهم الزراعية، التي تقع خلف الجدار، بل إنها أعطت هذه الأراضي للمستوطنين لزراعتها.

فعلياً، نجم عن هذا عزل القطاع الشرقي من الضفة الغربية، وكذلك المناطق المجاورة لنهر الأردن، وشمال البحر الميت والمنحدرات الشرقية للضفة الغربية. في ١٢ كانون الأول عام ٢٠٠٦ أعلن الزعماءالإسرائيليون عزل الأغوار عن بقية الضفة الغربية، وتم إخراجه من مفاوضات الوضع النهائي. ونتيجة لذلك، تم حرمان الآلاف من مالكي الأراضي من حقهم الأساسي في الدخول إلى أراضيهم وزراعتها. وعلاوة على ذلك، واصلت إسرائيل تصعيدها للإجراءات العسكرية المتمثلة بإقامة الحواجز العسكرية (نقاط التفتيش)، مناطق التدريب، القواعد العسكرية والجدار في منطقة الأغوار[١٣]. وقد تمكنت السلطات الإسرائيلية منذ بداية احتلالها لأراضي الضفة الغربية عام ٦٧ من إيقاف النمو الديمغرافي وإعاقة التنمية الاقتصادية في ما يقارب ٢٤ تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا في الأغوار مقارنة بعمليات التوسعة والتنمية لما يقرب ٣١ مستوطنة زراعية وصناعية.

المشروع الاستيطاني في الأغوار: أمننة الاستعمار

توجد في الأغوار ٢٧ مستوطنة ممتدة من صحراء الخليل جنوبًامرورًا بالسواحل الغربية للبحر الميت حتى حدود الضفة الشمالية معها، وقد فشلت إسرائيل عمليًا في جذب أعداد كبيرة من المستوطنين للأغوار، ففي عام ١٩٨١ بلغ عددهم نحو ٤ آلاف، ارتفع إلى ٤١١٥ عام ١٩٩٢، ووصل إلى ٧٥٠٠ عام ٢٠٠٥، حيث شهد

العدد زيادةً ملحوظة بعد توقيع اتفاق أوسلو، وتعتبر غالبية مستوطني الأغوار من العلمانيين ومؤيدي حزب العمل.[١٤] وعلى الرغم من تدني عددهم، إلا أن مساحة الأرض التي يسيطرون عليها تفوق ما يسيطر عليه الفلسطينيون، ناهيك عن القواعد والمناطق العسكرية المغلقة والمناطق التي تسيطر عليها إسرائيل بذريعة كونها مناطق الأمنية، وبهدف ربط مستوطنات الأغوار بعضها مع بعض. ولضمان التواصل الجغرافي، بين إسرائيل والأغوار تم شق الطريق رقم ٩٠ التي تقطع الأغوار من الشمال للجنوب، واصلة هذه المستوطنات ضمن شريان مواصلات يصل داخل إسرائيل باتجاه شمالي وجنوبي.

كما قامت إسرائيل بشق طرق عرضية تخترق الضفة الغربية لتصل منطقة الأغوار بالعمق الإسرائيلي في منطقة «غوش دان»، وأهمها: طريق بن حورون وطريق «عابر السامرة» بالقرب من نابلس، الذي يسهل للمستوطنين المستثمرين الوصول لمطار بن غوريون، ويسهل تصدير بضائعهم للأسواق الدولية، وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية لشبكة الطرق هذه، إلا ان الاعتبارات الأمنية تشكل عمليًا الاعتبار الحاسم في شق الطرق والممرات، بغرض تسهيل التواصل بين البؤر الاستيطانية المختلفة، ويظهر ذلك من قيمة تكلفة الطرق والممرات، حيث تفوق تكلفتها حجم الربح من المنتوج والصادرات الزراعية في غور الأردن، (بلغ حجم الصادرات عام ٢٠١٢، ما يقارب ٤٥٨ مليون شيكل منها ٩٠٪ معدة للتصدير - وتم تخصيص ٤٦٠٠ دونم للتمور التي تشكل ٧٠٪ من مجمل الصادرات).[١٥]

وبعكس تبريراتها لمشاريعها الاستيطانية في الأماكن الأخرى من فلسطين، لم تلجأ إسرائيل إلى مبررات أيديولوجية، دينية أو وتاريخية لشرعنة استيطانها في الأغوار، بل اعتمدت «المبرر الأمني» لتحويل عملية الاستيطان والسيطرة على الأراضي إلى حاجة أمنية ملحة لها.

ويمكــن أن نرى محاولة عكــس المنظور الأمني على الاســتعماري من خلال محاولة التوفيق بين الرغبة في الاســتعمار والسيطرة على الأراضي والإدعاء أن الأغوار هي حاجة أمنية لإسرائيل، وهو ما تم عمليًا من خلال اعتماد خطة الون كأســاس للمشروع الاســتيطاني في الضفة الغربية حتى عام ١٩٧٧، وصعود الليكود إلى سدة الحكم.

خطة آلون

ترتكز خطة ألون على ضرورة إبقاء الســيطرة الإســرائيلية على الحدود مع الأردن، لكي يتحقق الدمج بين حلم ســلامة البلاد من ناحية جيو- إســتراتيجية مع إبقاء الدولة يهودية من ناحية ديمغرافية، يتطلب هذا فرض نهر الأردن حدوداً شرقية للدولة اليهودية». وقد صا غ «آلون» خطته للحل الإقليمي عقب حرب ١٩٦٧، على الأسس التالية[١٦]:

- خلق وجود إســرائيلي مدني، إضافة للوجود العســكري، بواســطة نقاط استيطانية.
- اعتبــار الوجــود المدني والعســكري تصحيحــاً للحدود، حيــث لا تعتبر المستوطنات مشكلة أمام الحلول السياسية.
- تشكل منطقة الأغوار منطقة تواصل جغرافي بين «بيسان وصحراء النقب».
- تشكل الأغوار حزاماً واقياً للقدس من هجمات عسكرية من الناحية الشرقية.

توافق المشــروع الاســتيطاني في الأغوار مع خطة ألون، وفي عام ١٩٦٨ تم البدء ببناء ثلاث مستوطنات هي ميحولا في الشمال، و ارجمان في الوسط وكاليا في الجنوب. هدفت عملية البناء بدءًا التغلب على «العامل الديمغرافي» عن طريق بناء المســتوطنات في الضفة الغربية، وتحويل التركيبة السكانية للمكان، خاصة

في المناطق ذات التواجد الفلسطيني القليل.

كانت مستوطنة ميحولا هي أول مسعى من هذا القبيل في وادي الأردن لدعم خطة ألون. وقد بنيت على الأراضي التي صودرت سابقًا من القرى الفلسطينية بردلة وعين البيضاء بحجة إقامة القواعد العسكرية.

تسارع النشاط الاستيطاني في أوائل السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات، وهي الفترة التي قامت إسرائيل فيها ببناء المزيد من المستوطنات لأغراض زراعية وصناعية ودينية وعسكرية. وزاد عدد المستوطنات منذ التسعينيات من ١١ إلى ٢٨مستوطنة، معظمها زراعية، تستوعب أكثر من ٧٥٠٠ مستوطن، وتستغل هذه المستوطنات دفء المنطقة لزراعة النخيل والموز والخضروات والأعشاب الطبية وغيرها من المنتجات الزراعية.

على الرغم من أن إسرائيل قامت بحملات دعائية لجذب المزيد من المستوطنين إلى غور الأردن منذ الأيام الأولى للاحتلال، تعززت الجهود أكثر بعد تنفيذ خطة الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة في ٢٠٠٥. حيث زادت إسرائيل المنح المتاحة لتسهيل المزيد من النشاط الاستيطاني في الأغوار، إذ تتوفر في هذه المنطقة الآن خدمات مجانية ذات جودة عالية. ونتيجة لهذه السياسة، أصدرت أوامر لمئات العائلات الفلسطينية، خاصة في الجزء الشمالي من الأغوار، بإخلاء أراضيهم الزراعية ومراعيهم لإفساح المجال أمام بناء مستوطنات جديدة.

إذن، وبأثر رجعي بعد احتلال ١٩٦٧ وبالتوافق مع فرضيات آلون، صار الخبراء الإسرائيليون يشيرون إلى أن الاستيطان في الأغوار هدفة الأساسي ضمان حدود آمنة لإسرائيل على الجبهة الشرقية، واعتبار الأغوار بمثابة حاجز أمني أمام ما كان يسمى «الجبهة الشرقية».

وينعكس الترابط بين المنظور الأمني الذي صكه آلون والمشروع الاستيطاني

في منطقة الأغوار بالخاصيات التي تتميز بها المستوطنات في الأغوار، ومنها:

- قربها من نهر الأردن الذي يمثل الحد الشرقي للضفة الغربية، إذ تتراوح المسافة بين هذه المستوطنات ونهر الأردن ما بين ١,٥ – ٦ كم.
- تمركزها عند الجبال بالقرب من السفوح الشرقية للمرتفعات الوسطى، نابلس والقدس والخليل خلفها، والسهل الخصيب أمامها.
- سيطرتها على مساحات واسعة من الأراضي ما بين مناطق عمرانية ومناطق أمنية، تجعل منها سلسلة متشابكة من البؤر الاستيطانية في هذه المنطقة المهمة اقتصاديًا واستراتيجيًا، حيث تمثل هذه المستوطنات في نظر الإسرائيليين، خط الدفاع الأول من الشرق.

ويرتبط الإبقاء على السيطرة في الأغوار بمصالح مركزية، وهي: [١٧]

- السيطرة على مصادر المياه في الأحواض الجوفية. إذ تجري غالبية عمليات تنقيب المياه في الضفة الغربية، ويصل حجم التنقيب إلى حوالي ٤٤ مليون مترًا مكعبًا سنويًا. حسب اتفاقية اوسلو، لا يوجد تحديد لحجم تنقيب المياه الجوفية من قبل إسرائيل إلا أنه يحق لإسرائيل وضع فيتو على أي مبادرة فلسطينية لتوسيع حجم التنقيب. السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه هدفها الأساسي التحكم بكمية المياه الفلسطينية المستخرجة التي تراجعت حوالي ٤٠٪ مقارنة مع ما قبل اتفاقية أوسلو. بالتالي، تمنع اسرائيل من خلال هذه الخطوة وخطوات أخرى تطوير الانتاج الزراعي والاقتصادي الفلسطيني.[١٨]
- تحويل مستوطنات الأغوار إلى مستوطنات صناعية، ومناطق زراعية مرتبطة بالصناعة، مع إنشاء ما يسمى بالصناعات العلاجية عند البحر الميت.

- تحويل منطقة الأغوار إلى حاجز جغرافي (إسرائيلي) بين الدولة الفلسطينية المستقبلية والأردن، إذ تشكل المستوطنات عمليًا سدًا يفصل بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الداخل، وبين امتدادها العربي شرق النهر،[١٩] وتسمح بالسيطرة المستقبلية لإسرائيل على الدولة الفلسطينية العتيدة، بشكل كامل.

جدول توضيحي لتوزيع المستوطنات الإسرائيلية في الأغوار ٢٠١١

المستوطنة	العدد	المستوطنة	العدد	المستوطنة	العدد
ارغمون	٢٠٥	بعقوب	٢٠٥	غيتيت	١٦٤
جليل	١٦٤	حمرا	١٧٨	يفيت	١٢٣
محولة	٣٢٨	مخورا	١٩١	مسوآه	٢١٩
معاليه أفرايم	٢١٩٠	بفماه	١٣٧	نعران	١٠٢
نتيف هدروت	٢٤٠	فصايل	٣٤٢	روعى	١٥٠
شدموت محولة	٣٠١	تومر	٣٥٦	ييطاف	غير مأهولة
بيت هرفاه	٥٤	فيرديريحو	١٩١	متسفية شلوم	٢٠٥
كاليه	٣٤٢	الموع	١٣٧	المجموع العام	٧٥٠٠ مستوطن

لا بد من الإشارة، إلى أن حكومات إسرائيل منذ عام ٢٠٠٨، تخطط لمضاعفة عدد المستوطنين في الأغوار عن طريق زيادة الدعم الزراعي وتشجيع السياحة للمستوطنات فيها، والتي تعتبر من أكثر المستوطنات حصولاً على الدعم من بين تلك المقامة في جميع أنحاء الضفة الغربية.[٢٠]

ولتحقيق هذا الهدف تقوم الحكومة الإسرائيلية حالياً (٢٠١٢) بتوسيع وإعادة تغيير مسار أجزاء من شارع «عابر السامرة» الذي يربط الأغوار بإسرائيل عبر

كتلة اريبل الاستيطانية. وسيعطي هذا الشارع المنتجين الإسرائيليين في الأغوار حرية الوصول إلى مطار بن غوريون الدولي، ما يسهل تصدير بضائع المستوطنات إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

الأهمية السياسية - الاستيطانية للأغوار من منظور إسرائيل

تشكل الأغوار مثلثًا مع مدن القدس وبيت لحم وتربط فلسطين بالأردن، وتشكل كل الأغـوار أيضاً مخزونًا جغرافيًا من الأراضي حيث يمكن للفلسـطينيين إقامة مشـاريع إسكان ومرافق عامة لبناء دولة ناجحة. كما تشكل أيضًا امتدادًا طبيعيًا لتوسـيع مدينة القدس، وقد جعلت هذه الميزات الاحتلال الإسرائيلي أكثر تمسكًا بالمنطقة.[٢١]

وكما ذكر سابقاً، منذ احتلال الضفة الغربية في حرب ١٩٦٧، اعتبرت جميع الحكومات الإسرائيلية منطقة الأغوار بمثابة «الحدود الشرقية» لإسرائيل، وطمحت إلـى ضمها. وعلى مدار السـنين، تم الإعلان عن الغالبيـة العظمى من أراضي الأغوار، على أنها أراض تابعة لدولة إسـرائيل، وجرى ضمها إلى مناطق النفوذ التابعة للمجالس الإقليمية المعروفة باسم «عرفوت هيردين» و «مجيلوت» التي تعمل في إطارها معظم المستوطنات في المنطقة.

وتم في إطار اتفاقية أوسلو، تعريف هذه المنطقة، باستثناء جيب يضم مدينة أريحا والمسـاحات التي تحيط بها، على أنها مناطق "C"، التي تسـيطر عليها إسرائيل سيطرة تامة. وتوالت تصريحات رؤساء الحكومات الإسرائيلية أن الأغوار ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية في أي تسوية مستقبلية.

وتفرض إسرائيل منذ العام ٢٠٠٥، في الأغوار سياسة من التقييد على حركة السكان الفلسطينيين وتنقلهم، وجاءت هذه السياسة لتحل محل الجدار الفاصل،

بحيث أن الوضع الذي أوجده الجيش الإسـرائيلي في الأغوار مشابه على وجه التقريب للوضع السائد في «منطقة التماس» الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر.

كما أقامت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة أربعة حواجز ثابتة، شدد الجيش بصورة ملحوظة من التقييدات المفروضة عليها، وأتاح المرور عبرها فقط لسـكان الأغوار على أسـاس بطاقة الهوية، بشـرط أن يكون العنوان المسجل في بطاقة الهوية هو إحدى قرى المنطقة.

أما باقي سكان الضفة الغربية، فيُطلب منهم إبراز تصريح خاص يتم إصداره مـن قبل «الإدارة المدنيـة»، وبدون التصريح، فإن الجيـش يتيح المرور فقط في «الحالات الإنسانية». ولا يسري هذا المنع على دخول المواطنين من الضفة الغربية إلى مدينة أريحا، غير أن السفر من أريحا شمالاً إلى باقي أجزاء الأغوار محظور على الفلسطينيين، ومن بينهم سكان أريحا أنفسهم، باستثناء حملة التصاريح، ويتم تحويل الفلسـطينيين الذين يتم ضبطهم في الأغوار بدون تصريح، إلى الشرطة، كما يقول المتحدث باسم الجيش إسرائيل الإسرائيلي.

ويتضح من السـلوك الميداني للجيش الإسرائيلي أن إسرائيل لا ترى في الأغوار وحدة جغرافية واحدة، مع باقي مناطق الضفة الغربية، وبالتالي، فإن الفلسـطينيين الذين يسـكنون خارج الأغوار، ويمتلكون أراضي زراعية في مجالها، جرى فصلهم عن أراضيهم، وفقدوا مصادر رزقهم.

كما يمنع الجيش الإسـرائيلي سـكان القرى الواقعة شمالي جيب أريحا من اسـتضافة أقاربهم وأصدقائهم الذين يعيشون خارج الأغوار وفي أريحا، وبات تنظيم مناسبة كثيرة المشاركين، كحفل الزواج أو الجنازة، مهمة شبه مستحيلة.

كما أن النساء اللواتي تزوجن من رجال يسكنون في الأغوار، وانتقلن للعيش

معهم في المنطقة دون أن يبدلن البند الخاص بالعنوان في بطاقة الهوية، لا يخرجن من منطقة القرى، خشـية منعهن من العودة إلـى بيوتهن، وقد توقف الكثير من مزودي الخدمات عن الوصول إلى هذه القرى.

وهكـذا، فإن السياسـة التي تطبقها إسـرائيل في غـور الأردن، إلى جانب تصريحـات القيادات الإسـرائيلية حول هذه القضيـة، ترمز إلى أن الدافع من ورائها ليس أمنياً بحتاً، بل سياسـي بامتيـاز، ويتمثل في ضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية لإسرائيل.

الأهمية الاقتصادية للأغوار من منظور إسرائيل

تقع معظم الأغوار حالياً تحت سـيطرة المجالس الاسـتيطانية الإسرائيلية، ويفلح المسـتوطنون الإسـرائيليون ٢٧ ألف دونم من الأرض ويزرعون منتجات تصدّر غالباً إلى الخارج، ما يزود المستوطنات الإسرائيلية بمصدر رئيسي للدخل، وبالمقارنة يفلح الفلسـطينيون الذين يعيشـون في الأغوار ٥٣ألف دونم، كنتيجة للقيود المختلفة للحكومة الإسرائيلية.[٢٢]

وبينما يسـتهلك فلسـطينيو الأغوار ما معدله ٣٧ مليون متر مكعب من الماء سـنويًا، فان ال ٧٥٠٠ مسـتوطن يسـتهلكون ٤١ مليون متـر مكعب من الماء سـنوياً، ويأخذون مياه الفلسطينيين لفلاحة الأرض بينما يقيدون إمكانية وصول الفلسطينيون إلى مصادر المياه.[٢٣]

يمكن القول إن منطقة الأغوار ترقد على بحيرة من المياه تشكل ثلث احتياطي المياه الجوفية في الضفة الغربية، إذ تسـيطر المسـتوطنات على نصف الأراضي في المنطقة التي يقطنها آلاف الفلسـطينيين الذين يعتمدون عليها كموقع طبيعي لمجتمعات الرعي والزراعة من أجل كسب عيشهم وقوتهم اليومي. واليوم، كما ذكرنا

آنفاً، يسيطر الجيش الإسرائيلي على ٤٤ ٪ مما تبقى من الأرض غير المأهولة بسبب الاستيطان وبحجة إعلانها مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية. كما أن القيود على الوصول إلى هذه المناطق لها تأثير مدمر على السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الأغوار ويعملون فيها. [٢٤]

السيطرة على المياه

الاستنزاف الإسرائيلي لحوض نهر الأردن غيّر في طبيعة المنطقة، إذ يتعرض حوض نهر الأردن اليوم إلى عمليات نهب وتغيير ملامح من قبل الاحتلال الإسرائيلي، ما قطّع أوصال جريانه الطبيعي، وأخذ يهدد بحيراته بالجفاف، وذلك بعد أن كان من أكثر مياه العالم اختزاناً للقيم البيئية والتربوية والدينية.[٢٥]

تعتبر منطقة الأغوار من المناطق المتميزة نسبيًا بوفرة مواردها المائية، على الرغم من أن جزءًا كبيراً منها غير مستغل لأسباب سياسية، ولعل أهم الموارد المائية المتوفرة للاستخدام في الوقت الراهن هي ينابيع المياه المتواجدة في السفوح الجبلية المطلة على المنطقة، حيث يتصل عدد كبير نسبياً من الينابيع بها. كما توجد فيها ١٣٣ بئراً جوفية، موزعة في مناطق: أريحا، العوجا، الجفتلك، مرج نعجة، بردلة، تستخدم غالبيتها الساحقة للأغراض الزراعية، وتقدر كمية المياه المستخرجة منها بـ١٦ مليون متر مكعب.[٢٦]

وقد لجأت إسرائيل إلى حفر ٣٥ بئراً بقدرة إنتاجية تقدر بـ٤٠ مليون متر مكعب، وفرضت قيوداً على حفر أي آبار جديدة للفلسطينيين في المنطقة، وأغلقت الآبار الفلسطينية الواقعة في المناطق العسكرية، كما حدث في منطقة مرج نعجة.[٢٧]

كما فرضت إسرائيل على نهر الأردن، المورد الأول للمياه في المنطقة، إجراءات حرمت الفلسطينيين من حقهم في حصتهم من موارد مياهه، المقدرة بـ٢٥٠ مليون

متر مكعب، وتم الاستيلاء عليها كلياً منذ مطلع الستينيات. وقامت منذ عام ١٩٦٧ بالإعــلان عن المنطقة المحاذية للنهر، المعروفة باســم الزور، والتلال المطلة عليها كمنطقة عسكرية يحظر على الفلسطينيين الدخول إليها، ما أدى إلى حرمان جزء كبير منهم من أراضيهم الزراعية التي يتم ريها من مياه نهر الأردن.[٢٨]

تدرك إسرائيل بان مجال التطوير في الأغوار مع وجود مصادر مياهها وأراضيها الزراعية، يجعلها ضرورية لكون أي دولة فلسطينية مستقبلية قابلة للحياة. الأمر الذي يجعل السيطرة الإسرائيلية على المياه أحد أسس اعتباراتها الاستراتيجية في السيطرة عليها.[٢٩]

تقع منطقة الأغوار فوق الحوض المائي الشرقي، غير أن الفلسطينيين في هذه المنطقة يعانون من أجل الوصول إلى الماء بســبب القيود الإســرائيلية المفروضة على استخدام المياه، إذ أن المسموح باستخدامه هو ما يعادل تقريبًا ٥٨ مليون متر مكعب من الماء كل سنة. فمنذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام ٦٧ وهي تحتكر وتدمر وتســتنزف مصادر مياه المنطقة، وعلى امتداد العقود الأربعة الســابقة عزلت إسرائيل ١٦٢ بئرًا زراعية في وادي الأردن، حارمة الفلسطينيين من اســتخدامها، كنبع العوجا، لكن بعدما قامت إسرائيل بحفر آبار بجوار ذلك النبع فإنه جف بالكامل.

أدى هذا الإجراء من قبل إســرائيل إلى تحويل آلاف الدونمات من الأراضي المزروعــة إلى صحراء. وانتهى ذلك إلى التدمير الكامل لمزارع شاســعة مزروعة بأنواع الموز المعطر المسمى بأبو نملة والمتلائمة مع مناخ الوادي، والمشهورة على امتداد فلسطين برائحتها العطرية المميزة وطعمها اللذيذ. [٣٠]

لم تكتف الســلطات الإسرائيلية بحرمان الفلسطينيين من حقهم في مياه نهر

الأردن، بل عمدت إلى سرقة مصادر المياه المعتمدة على الآبار الارتوازية الزراعية مـــن خلال تخريبها كما حصل في الأغوار الشـــمالية حـــين أقدمت على تخريب وتجفيف ٩ آبار، ما اضطر المواطنين والمزارعين هناك للانتفاع من مياه شـــركة المياه الإســـرائيلية ميكروت لســـد احتياجات الزراعة. وقد ساهم هذا الواقع في انحســـار المساحات الزراعية بسبب تشدد سلطات الاحتلال بمنح تصاريح لحفر آبار جديدة في مناطق «ج» والتي تشكل ٩٥٪ من الأغوار، مع العلم أن ٦٠٪ من الآبـــار العاملـــة في المنطقة تم حفرها في العهد الأردني، ولم يجر تجديدها نظرًا للعراقيل الإسرائيلية.

كذلك الأمر مع عيون المياه، حيث استطاعت السلطات الإسرائيلية خلال ستة عقـــود عزل المناطـــق ذات الكفاءة التخزينية بحجة أنها مناطق عســـكرية مغلقة، ووضعت يدها على جوف الأرض ومخزونها من المياه، ما أثر على الطاقة الإنتاجية لعيون المياه في الأغوار البالغة ١٦ عينًا، والتي تعد واحدة من أهم مصادر المياه للزراعة الفلسطينية في المنطقة ما أدى إلى جفاف ٦ منها، أبرزها عين الفارعة، وتحولت أخرى إلى ينابيع موسمية في فصل الشتاء والربيع على أبعد تقدير، بعد أن كانت ينابيع جارية على مدار السنة. كل هذا دفع الفلسطينيين إلى استخدام المياه القذرة المهملة غير الصالحة للاستخدام، لأنه في العديد من الأوقات يحدث تسرب للمياه غير المعالجة القادمة من المستوطنات نحو آبار المزارعين ونحو الينابيع التي يســـتخدمها الفلســـطينيون في ري مزارعهم، وإطفاء عطشهم. في حين تمر خطوط المياه الصالحة التابعة لشركة ميكروت الإسرائيلية من داخل بعض القرى الفلسطينية، فيسمعون صوت مرورها لكنهم غير قادرين على الحصول على رشفة ماء منها دون مقابل، حيث يجبرون على شراء الماء من شركة ميكروت الإسرائيلية

بأسعار باهظة مقارنة بالأسعار الزهيدة التي يدفعها سكان المستوطنات[٣١].

ولم تكتف سلطات الاحتلال بالسيطرة على الحصة الفلسطينية من حوض المياه في الأغوار، بل قامت بالإعلان عن المنطقة المحاذية لنهر الأردن (المنطقة المعروفة باسم الزور) والتلال المطلة عليها منطقة عسكرية يحظر على الفلسطينيين الدخول إليها، ما أدى إلى حرمان جزء كبير من الفلسطينيين من أراضيهم الزراعية الموجودة في تلك المنطقة التي كان يجري ريها من مياه نهر الأردن، كذلك هو الحال بالنسبة للآبار الارتوازية المنتشرة على امتداد الأغوار، البالغ عددها ١٣٣ بئرًا، حيث تمت السيطرة التامة عليها من قبل الاحتلال، وتم تجفيف قسم كبير منها، ليس هذا فحسب، بل يحظر على الفلسطينيين مجرد حفر بئر ماء في الأغوار.

خلاصة القول، إن المستوطنات اليهودية تحصل على مياهها من المياه الجوفية المحلية ومياه الجرف في الأودية دون الاعتماد على مصادر خارجية مثل المشروع القطري. المستوطنات تستغل كل مخزون المياه الفلسطينية على الرغم من أن اتفاقية اوسلو تفرض على إسرائيل الامتناع عن توسيع التنقيب عن المياه.[٣٢]

الفصل الثاني

مواقف الحكومات الإسرائيلية من الأغوار

منذ الاحتلال الإسـرائيلي للأراضي الفلسـطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، والقيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل تتخبط في محاولتهـا إيجاد الطريقة المثلى التي تخولها الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من هذه الأراضي، مع أقل عدد ممكن من السكان. وكان القادة الإسرائيليون ممن يسمون بجيل عام ١٩٤٨، من أمثال يغال آلون وآريئيل شـارون وموشـيه ديان وإسحق رابين وشمعون بيريس وسواهم، قد تربوا جميعاً على أسطورة ما يسمى «إنقاذ أرض إسـرائيل». إلا أن هؤلاء ما لبثوا أن أدركوا أن الحل البسـيط القائم على ضم جميع هذه الأراضي المحتلة، كان من شـأنه أن يحوّل السكان الفلسطينيين إلى مواطنين إسـرائيليين، وبالتالي يخلق الضم «مشـكلة ديمغرافية» ذات أبعاد إجتماعيـة وثقافية وأمنية واقتصادية بالغة الخطورة على وجود أكثرية يهودية.[٣٣] من هنا تبلور في إسرائيل منظوران أساسيان يمكن أن ننسب أولهما إلى يغال آلون والثاني إلى آريئيل شارون.

ينطوي منظور «آلون»، كما تم التعبير عنه في خطته، على ضم ما يتراوح بين ٣٥ ٪ – ٤٠٪ من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى الكيان الإسـرائيلي، وعن إقامـة حكـم ذاتي أو اتحاد كونفدرالي مع سـائر المناطق التي يقيم فيها معظم

الســكان الفلســطينيين العرب. وأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار أنه من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، العودة لممارسة عمليات الطرد الجماعي والترحيل القســري (ترانســفير)، مثلما حصل عبر مجازر عام ١٩٤٨، خاصة لأن العالم المكشوف أكثر فأكثر أمام وسائل الإعلام الإلكترونية المتطورة لن يسمح بمثل ذلك.

أما المنظور الثاني الذي كان أريئيل شــارون الناطق الأبرز باسمه، فافترض أنه مــن الممكن إيجاد ســبل «ذكية ومقبولة» من منطلق الانتهازية واســتغلال الظروف الإقليميــة والدولية المتقلبة والدائمة التغيّر، وفقاً لموازين القوى والمصالح، لفرض حل على نمط ما حصل عام ١٩٤٨. وفي هذا السياق تدخل تصريحات شارون المتكررة بأن ما يحصل من مواجهة مستمرة (خاصة الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠) في الأراضي المحتلة، ما هو ســوى استمرار لحرب عام ١٩٤٨، التي لم تكتمل فصولها بعد، حتى تثبيت الســيطرة الصهيونية في مناطق ومواقع اســتراتيجية على أرض فلســطين التاريخية. إضافة إلى مناداته العلنيــة بأنه لا مجال لإقامة دولة ثالثة بين إسرائيل والأردن، وأن الأردن هو فلسطين. وكان هذا المنظور الشاروني جزءاً من خطة استراتيجية شاملة تقضي بفرض «تسويات جديدة» في المنطقة، انطلاقاً من الحرب الضروس والإجرامية على لبنان في عام ١٩٨٢ وحتى الانسحاب الأحادي من غزة.

منظور ألون : اعتبار الأغوار حدود إسرائيل من الجهة الشرقية

منــذ حرب الأيام الســتة عام ١٩٦٧ حتــى توقيع اتفاقية اوســلو عام ١٩٩٣، تم التواجد الاستيطاني اليهودي في الأغوار ضمن الاجماع الإسرائيلي.[٣٤] تعززت هذه المكانة بعد الانسحاب من سيناء، حيث زاد الاستثمار الحكومي فيها، ونقلت إليها عدة قواعد عسكرية من سيناء.[٣٥] يفيد الافتراض الأساسي لدى كل حكومات إسرائيل ان الاستيطان في الأغور يبلور شكل الحدود الشرقية لإسرائيل ويشكل منطقة فاصلة بين

الدول العربية من الشرق، وبين الساحل الغربي المزدحم بالوجود السكاني لإسرائيل.[٣٦]

مشروع ألون - الاعتبارات الإستراتيجية الأساسية منذ عام ١٩٦٧ –
واعتبار منطقة الأغوار حدوداً آمنة

طرح الوزير الإسـرائيلي ييغال آلون على حكومته في شـهر تموز عام ١٩٦٧ (بعد شـهر واحد من حرب ١٩٦٧) مشـروعاً يتعلق بالمناطق المحتلة حديثًا؛ أي الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو أول وزير إسـرائيلي يطرح تصوراً للتسـوية في المنطقة من وجهة نظر إسـرائيلية. لكنه لم يطرح تصوره هذا على أنه مشـروع رسـمي للحكومة الإسرائيلية آنذاك، على الرغم من أن مشروعه هذا ظل أساساً لسياسـة حكومة المعراخ (التجمع) في المناطق المحتلة، وورقة عمل رئيسـية في مناقشات الحكومة بشأن المناطق وقضايا الاستيطان وغيرها.[٣٧]

ولعل ما دفع آلون إلى وضع مشروعه أنه كان يطمح إلى استغلال مركز إسرائيل القوي بعد حرب١٩٦٧ لإنجاز تسوية تضمن لها الحد الأقصى من الأرض والحد الأدنـى من العرب. كما كان يرى الحاجة إلى وجود مشـروع للتسـوية تطرحه إسـرائيل أساساً للمفاوضات في اتفاق سلام شامل أو جزئي، ويتحمل الجانب العربي المسؤولية في حال رفضه أو فشل المفاوضات.

ونشر آلون في أيلول ١٩٧٦ في مجلة «فورين أفيرز» (Foreign Affairs) الأميركية الفصلية دراسـة بعنوان «إسرائيل: حدود دفاعية» يمكن أن تعتبر تطويراً وتكملة لمشروعه الأول الذي اقتصر على تناول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تناولت الدراسة الجديدة جميع الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ والعلاقات مع البلدان العربية المعنية.

ينص مشروع آلون الأساسي على النقاط التالية:[٣٨]

تصر إسـرائيل على أن حدودها الشـرقية يجب أن تكون نهر الأردن، وخطاً

يقطع البحر الميت بكل طوله، في حين تبقى حدود الانتداب، على طول وادي عربة كما كانت قبل حرب ١٩٦٧.

من أجل إنشـــاء نظـــام دفاعي متين من جهة، وتحقيق وحـــدة أراضي البلاد وتأمينها من ناحية جغرافية اســـتراتيجية من ناحية أخرى، تضم إســـرائيل إلى سيادتها المناطق التالية:

(١) شـــريطا يتراوح عرضه بين ١٠ و ١٥ كم تقريباً على امتداد غور الأردن، من غور بيســـان وحتى شمالي البحر الميت، على أن يشمل حداً أدنى من السكان العرب.

(٢) شريطاً عرضه بضعة كيلو مترات، تجري دراسته على الطبيعة، من شمالي طريـــق المواصلات بين القدس والبحـــر الميت، بحيث يتصل في مكان ما مع المنطقة الواقعة شـــمالي طريق: عطورات، بيت حورون، اللطرون، بما في ذلك منطقة اللطرون.

(٣) بالنســـبة إلى جبال الخليل و «صحراء يهودا»[١] يجب دراســـة احتمالين: إما ضم جبال الخليل بســـكانه، وإما ضم صحراء يهودا، على الأقل من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب.

(٤) من أجل تجنب ضم عدد كبير من السكان العرب يجب النظر في إمكان الاكتفاء بضم "صحراء يهودا" فقط مع تعديلات أقل في الحدود.

- يجب أن تقام في تلك المناطق، مستعمرات ريفية ومدنية وقواعد عسكرية دائمة وفق متطلبات الأمن.
- يجب أن تقام شرقي القدس ضواح بلدية مأهولة بالسكان اليهود، إضافة

---

١ نستخدم هنا التسميات الاسرائيلية كما وردت في الخطة. ويقصد بصحراء يهودا المنطقة الصحراوية الممتدة من شرقي القدس حتى شاطئ البحر الميت.

إلى الإسراع في إعادة تعمير الحي اليهودي في البلدة القديمة وتأهيله.

- تبادر إسرائيل إلى إقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة الغربية كي تطلع على مدى استعدادهم لإقامة إطار حكم ذاتي في الأراضي التي تكون تحت سيادة إسرائيل. وقد يكون إطار الحكم الذاتي هذا مرتبطاً بإسرائيل، ويمكن أن يتمثل هذا الارتباط بوجود إطار اقتصادي مشترك، ومعاهدة دفاع مشترك، وتعاون تقني وعملي، واتفاقات ثقافية، وإيجاد حل مشترك لتوطين لاجئي قطاع غزة في الضفة الغربية. ومن الواضح أنه سيترتب على الحكومة أن تبادر إلى إعداد خطة عامة وشاملة وبعيدة المدى لحل مشكلة اللاجئين التي هي مشكلة مؤلمة وغير قابلة لحل كامل إلا على أساس تعاون إقليمي يحظى بمساعدات دولية. وإلى أن يتم التوصل إلى التعاون الكامل، يتوجب على حكومة إسرائيل أن تقدم على إقامة عدة قرى نموذجية للاجئين في الضفة الغربية، وربما في سيناء أيضاً. وهذا الأمر ضروري من أجل التعلم من التجربة، ومن أجل إظهار حسن النية والتدليل على استعداد إسرائيل للالتزام بحل المشكلة بطريقة بناءة. ولا بد من اتخاذ هذا التدابير لأسباب إنسانية وأسباب سياسية معاً.
- يتوجب على إسرائيل أن تضم قطاع غزة بسكانه الأصليين، أي أولئك الذين كانوا يعيشون فيه قبل عام ١٩٤٨. أما بالنسبة إلى اللاجئين الذين لم يتم استيعابهم في قطاع غزة لأسباب اقتصادية واجتماعية وغيرها فيجب توطينهم في الضفة الغربية وفي منطقة العريش وفق اختيارهم. ويتوجب على الأمم المتحدة العناية باللاجئين، في حين تتولى إسرائيل المعالجة الكاملة لشؤون السكان الدائمين. وسيحتاج تنفيذ

مثل هذا المشروع إلى وقت كاف. لذلك لا يضم القطاع إلى الدولة في هذه الفترة بصورة قانونية.

- إن وضع خطوط الحدود الدقيقة، يتم بالطبع بعد سماع رأي رئيس هيئة الأركان.
- ويجب ان تقام، بأسرع وقت ممكن، سلطة عليها لمعالجة مشكلات المناطق المحتفظ بها واللاجئين في نطاق دائرة رئيس الحكومة.

أما مشروع آلون الموسع لعام ١٩٧٦ فقد انطلق من الفرضيات الأولية التي ترى أن حرب ١٩٧٣ أكدت مدى حاجة إسرائيل إلى حدود دفاعية، وأن التقدم التكنولوجي لا يلغي أهمية الحدود الدفاعية والعوائق الطبيعية. كما أن الضمانات السياسية لأمن إسرائيل خالية من أي قدرة على الردع.[٣٩]

أما قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فلا ينص في رأي آلون على الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. ويرى آلون على أن على إسرائيل أن تتنازل، بموجب اتفاقية سلام، عن الغالبية العظمى من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ لأنها في غنى عن أن تلحق بها عرباً إضافيين.[٤٠]

وينتقل آلون بعد هذه الفرضيات الأساسية، إلى تحديد الحدود التي يراها كفيلة بتوفير الأمن والعمق الاستراتيجي لإسرائيل، فيقرر أن العمق الاستراتيجي والعقبات الطبوغرافية كانت غائبة كلياً في القطاع الأوسط من إسرائيل في خطوط ما قبل عام ١٩٦٧. ولا يكفي لذلك تحديد الحدود في هذا القطاع المواجه للضفة الغربية نحو الشرق، بل إن من الضروري، أن تسيطر إسرائيل على القطاع

الشــرقي الواقع إلى الشــرق من التجمع العربي المتمركز على قمم جبال الخليل والقدس ونابلس (ســفوحها الغربية)، أي القطاع الجاف الواقع بين نهر الأردن في الشــرق والسلسلة الشــرقية لجبال «يهودا والسامرة» في الغرب، وبين جبال فقوعة (الجبال المطلة على غور بيسان) في الشمال، والنقب في الجنوب. ويعطى للعرب ممر عبر هذا القطاع لكي يبقى الاتصال مســتمراً بين الضفتين الشــرقية والغربية. وســوف يترك هذا الحل جميع الفلســطينيين في الضفة الغربية تقريباً تحت الحكم العربي.

ويقترح آلون بالنسبة إلى قطاع غزة أن تشكل المدينة وضواحيها المزدحمة بالسكان جزءاً من الدولة الفلســطينية ـ الأردنية التي يقترحها لحل المشكلة الفلسطينية، بحيث تصبح غزة ميناء تلك الدولة على البحر المتوسط. وحتى يتحقق الاتصال البري بين غزة وبقية أجزاء الدولة الفلســطينة ـ الأردنية، يخصص ممر بري، لا يشكل جزءاً من تلك الدولة وإنما يكون تحت السيادة الإسرائيلية. وينبغي أن تستمر إسرائيل في السيطرة على القطاع الصحراوي الاستراتيجي الممتد من جنوب قطاع غزة حتى التلال الرملية الواقعة على المداخل الشرقية لمدينة العريش، لأن هذا القطاع يمكن أن يسد الطريق التاريخي للغزو، المار بمحاذاة البحر، والذي عبره العديد من الغزاة عبر التاريخ.

وبالنســبة إلى القدس، يرفض آلون إعادة تقسيمها، ويصر على أنها يجب أن تظل موحدة وعاصمة إسرائيل، ويعتبر أن القدس لم تكن في يوم من الأيام عاصمة لأي دولة عربية أو إسلامية، ولكنها كانت دائماً عاصمة ومركزاً للشعب اليهودي. ولكن وضع القدس ومكانتها الدينية العالمية وتركيب سكانها تدفع إلى إيجاد حل لوضع المصالح الدينية فيها على أســاس ديني، لا على أســاس سياسي. والحل هو إعطاء وضع خاص لممثلي مختلف الديانات في الأماكن المقدســة لديها. ومن

الممكن أن تقسم المدينة إلى أحياء يراعى فيها التركيب السكاني والديني، وأن تقام مجالس لهذه الأحياء، مع بلدية مركزية.

وأما الحل الواقعي الوحيد لمشكلة الهوية الفلسطينية فيكمن في إقامة دولة أردنية – فلسطينية. ومرد ذلك أن سكان الضفتين في غالبيتهم من الفلسطينيين. كما أن كثيراً من الفلسطينيين يحملون جوازات سفر أردنية.

ويرى آلون أن للجولان أهمية كبيرة بالنسبة إلى أمن إسرائيل، لأنه يشرف على وادي الحولة وسهل بيسان والجليل الشرقي، ولذلك فإن إسرائيل بحاجة إلى خط دفاعي في الجولان لسبب تكتيكي، هو منع السوريين من قصف المستعمرات الإسرائيلية، ولسببين استراتيجيين هما: الحيلولة دون تسلط السوريين على مصادر المياه الإسرائيلية، ومنع أي هجوم ضد الجليل. وبعبارة أخرى يقترح آلون ضم معظم الجولان إلى إسرائيل، حيث يسير الخط الدفاعي الذي يقترح بموازاة خط وقف إطلاق النار، ولا يبعد عنه سوى مسافة محدودة.

ويرى آلون أن من الضروري إجراء عدد من التعديلات الحدودية في المناطق الحساسة على خط الهدنة بين إسرائيل ومصر، ويجب أن يتم ذلك بشكل يسمح بسيطرة إسرائيلية كاملة في عدد من القطاعات ذات الأهمية الدفاعية الحاسمة، والتي لا أهمية لها بالنسبة إلى أمن مصر، ويقصد بذلك المساحات المحيطة بأبو عجيلة والقسيمة والكونتيلا التي تشكل مناطق تقاطع محاور الطرق الرئيسية المارة من الصحراء إلى بئر السبع.

كذلك فإن منطقة شرم الشيخ حساسة جداً لإسرائيل لأن الاستيلاء عليها يهدد حرية الملاحة الإسرائيلية. ولذلك يجب أن تسيطر إسرائيل على الطريق الواصلة بينها وبين إيلات بشكل أو بآخر، وفي رأي آلون أن هذه التعديلات غير نابعة من

رغبة إسرائيل في التوسع أو إلحاق أراض بها، ولا من اعتبارات ودوافع تاريخية أو ايديولوجية، بل من اعتبارات أمنية فقط.

وإلـى جانـب هذه التعديلات لا بد من وضع ترتيبـات أمن فعالة لمنع الهجوم المفاجئ من طرف ضد آخر، أو على الأقل تقليله إلى أدنى حدّ ممكن.

والمقصود بهذه الترتيبات إيجاد مناطق مجردة كلياً أو جزئياً من السلاح تحت إشـراف عربي ـ إسرائيلي مشـترك، إضافة إلى ضمان عنصر دولي إن أمكن، وإقامة أجهزة إنذار مبكر كتلك المقامة بمقتضى اتفاقية سيناء.

يمكن تلخيص «مشروع الون» بالنقاط التالية:

i. الحدود الشـرقية للكيان الإسـرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

ii. ضـم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات تصل إلى نحو ١٥ كيلومتراً، وإقامة مستوطنات زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواح سكنية يهودية شرقي القدس.

iii. تجنُّب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

iv. إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

v. ضم قطاع غزة للكيان الإسـرائيلي بسـكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي ١٩٤٨ من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

vi. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية. وتقوم إسرائيل بإقامة عدة قرى «نموذجية» للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

من الجدير ذكره، أن حكومة آلون على الرغم من طرحه مشـروعه عليها إلا

أنها لم تقم بمناقشـــته أو تبنّيه رســـمياً. ومع ذلك، فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساســـاً تنطلق منه معظم أو كل مشـــاريع التسوية الإسرائيلية حتى أواخر القرن العشرين مع بعض التعديلات أو الديكورات الطفيفة.

الاعتبارات الاستراتيجية المترتبة عن «مشروع الون» في الأغوار

١- اعتبار الأغوار حاجزاً أمنياً أمام «الجبهة الشـــرقية» بحيث يحاط عمق الضفة الغربية من خلال حاجزين: شـــرقي يضم الأغوار، وغربي هو الجدار الفاصل الحالي.

٢- تطمح إســـرائيل إلى إعادة بناء منطقة الأغوار، عبر إنشاء مشاريع صناعية وزراعية مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، إضافة للمشاريع السياحية في المنطقة.

٣- السيطرة على الأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، خاصة الأحواض الشرقية منها، نظراً لأهميتها في تنمية المنطقة.

٤- الفصل الجغرافي بين فلســـطينيي الضفة الغربية وفلسطينيي الأردن الذين يمثلون «عمقاً ديمغرافياً» لأي كيان فلسطيني قادم.

وهكذا تتلخص الرؤية الإســـرائيلية تجاه غور الأردن بـالحفاظ على شـــريط طويل عريض على امتداد الغور من أقصى الشمال عند بلدة الشونة، وصولاً إلى شرق مدينة إيلات، مع السيطرة الكاملة على الشاطئ الغربي للبحر الميت، ووضع اليد على ثرواته .

بالمجمل، مخطط ألون والمخططات الأخرى، التي طرحت ليست إلا مشروعات مستندة على ركائز من بحث الخبراء بتكليف من الحكومة نفسها. ولم تأت عرضاً أو نتيجة اجتهادات فردية. وأيضاً، أراد هذا المشروع كغيره من المشروعات حلاً للمشكلة ضمن المنظور الأمني الإسرائيلي وليس الحل السياسي، أي دون اعتبار لمواقف الطرف الفلسطيني وحقوقه.

وعقب وضع «مشروع آلون» عام ١٩٦٧، عملت إسرائيل على إطباق سيطرتها

الكاملة على الأغوار، حيث نظرت حكومة إسرائيل في ذلك الوقت إلى وادي الأردن كمنطقة عازلة أمنية ضد أي هجوم عربي محتمل، حيث سمحت بإقامة سياج من المستوطنات في الوادي يحقق وجودًا إسرائيليًا دائماً في المنطقة، كما استمرت إسرائيل في منع الفلسطينيين من إنشاء أي بنية تحتية أو إقامة أي مشاريع تنموية مثل استصلاح الأراضي الزراعية وشق طرق جديدة وتمديد شبكات الري، إلى جانب استمرارها في مصادرة الأراضي وهدم المنازل ومنع ترميم البيوت والطرق القائمة.[٤١] **فقد أعلنت السلطات الإسرائيلية عام ١٩٦٧ المناطق المحاذية لنهر الأردن والبالغة مساحتها ٤٠٠ ألف دونم مناطق عسكرية مغلقة، وأنشأت مباشرة فيها ٩٠ موقعًا عسكريًا.**[٤٢]

وبعد ذلك تبنت حكومات الاحتلال المتعاقبة ما قاله ييغال آلون ونظريته حول الأهمية الأمنية لغور الأردن، ومفادها أنه « لكي يتحقق الدمج بين حلم سلامة البلاد وإبقاء الدولة يهودية يجب فرض نهر الأردن كحدود شرقية للدولة اليهودية»، وهكذا صاغ ألون تصوره للحل النهائي في أعقاب حرب ١٩٦٧ على أساس خلق وجود إسرائيلي مدني إضافة للوجود العسكري، بواسطة نقاط استيطانية على أن تشكل الأغوار تواصلاً جغرافيًا بين بيسان وصحراء النقب.[٤٣] وهذا ما تم فعلًا من خلال شارع ٩٠ الذي يعد جهة الربط بين المستوطنات اليهودية على أراضي الأغوار في الضفة الغربية وبيسان داخل الخط الأخضر، بعد أن عزلت عزلًا كليًا عن محيطها الفلسطيني، وأصبح تعامل الاحتلال معهاعلى أرض الواقع من خلال حواجز عسكرية ثابتة تفصلها عن الضفة الغربية، وكأنها جزء لا يتجزأ من دولة الاحتلال.

وقامت سلطات الاحتلال أيضاً عام ١٩٦٧ بمصادرة الأراضي الزراعية وأملاك الغائبين والأراضي الوقفية الإسلامية والكنسية المسيحية في غور الأردن استنادًا إلى القانون الذي أقرته في العام ١٩٥٠ بمصادرة أملاك الغائبين الفلسطينيين

ممـــن لجأوا إلـــى الأردن في أعقاب الحرب، وما تبع ذلـــك من إجراءات وضغوط تهدف لاقتلاع المواطنين الفلسطينيين من أرضهم.[٤٤]

اتفاقية أوسلو، اتفاقية واي ومذكرة شرم

شكلت اتفاقية أوسلو عمليًا خرقًا للاجماع الذي حاولت الصهيونية بناءه حول ضرورة الســيادة الإســرائيلية على الأغوار، إذ ينص الاتفاق عند تنفيذ مرحلته الأولى «غزة وأريحا أولاً»، بان تنتقل مناطق واســعة من الأغوار للفلسطينيين.[٤٥] في الواقع، يتضمن طرح إســرائيل لفكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين على غالبية أراضي الضفة الغربية، فكرة إقامة الدولة، وفتح امكانية للتفاوض على منطقة غور الأردن، الأمر الذي يعكس بدايات التخبط الإســرائيلي حول أهمية السيطرة على غور الأردن.[٤٦] حكومة رابين بثت لمستوطني الأغوار خطاباً مزدوجاً: طالما الإجماع مستمر «لن نتحرك من الأغوار»، في حين طرحت مسألة التفاوض على مصيره.[٤٧]

في خضم تطبيق المرحلة الثانية من اتفاقية اوســلو، تبدل الحكم في إسرائيل، وتبنت حكومة نتنياهو الجديدة موقفاً متحفظاً من استمرار تطبيق الاتفاقية المبرمة بــين الطرفين. وفي عهد حكومة نتنياهــو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩) حولت ميزانيات ضخمة للمســتوطنات اليهودية في الأغــوار، وكان واضحًا أن الحكومة تتصرف على أساس أن المنطقة عادت لتكون جزءاً لا يتجزأ من الإجماع الوطني. ونتيجة لضغوطــات الولايات المتحدة وقعت اتفاقيــة «واي» بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٣، التي أعطت لإسرائيل الشــرعية في التعاطي مع تنفيذ اتفاقية أوسلو بحسب الظروف والصعوبات التي على الأرض.

كانت حكومة باراك (١٩٩٩-٢٠٠١) أول من وضع مصير غور الأردن بشــكل واضح على طاولة المفاوضات، وحســب «مذكرة شــرم» ١٩٩٩/٩/٣، تقرر وضع

جدول زمني لتنفيذ الالتزامات المقررة في الاتفاقيات واستئناف المحادثات حول ترتيبات الحل الدائم، إلا أنه سرعان ما تم تجنيد الرأي العام لإعادة الأغوار للإجماع الوطني، ما أدى إلى تراجع باراك، وتقلصت عملية نقل الأراضي للفلسطينيين، من أجل الحفاظ على التواصل الإقليمي على امتداد غور الأردن.[٤٨] لم تعط للفلسطينيين معابر ثابتة حيوية للنبي موسى، للبحر الميت، لجسر اللنبي ولقصر اليهود، كما ورد في نص مذكرة شرم الشيخ.[٤٩] كذلك، بقيت معظم مصادر المياه بجانب أريحا مع الإسرائيليين، الممر بين أريحا والعوجة تقلص للحد الأدنى، منع توسيع منطقة أريحا ضمن الأغوار، وتم شق طريق التفافية حول أريحا لعزلها ومحاصرتها.

حاول إيهود باراك، في محادثات كامب ديفيد، في العام ٢٠٠٠، إعادة استنساخ اتفاق أوسلو جديد مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، وقدّم طروحات ضبابية وغير واضحة تتضمّن أفخاخًا تستطيع إسرائيل من خلالها أن تصل إلى ما تقتضيه مصلحتها الأمنية والسياسية بخصوص شكل وجوهر الكيان الفلسطيني العتيد، بحيث يتم تفريغه من مقوّمات الحياة والاستمرار، ومن أبرز نقاط الاختلاف أو بروز التعنت الإسرائيلي فيما يخص مصير الأغوار، تشديد باراك على ضرورة بقاء أجزاء من الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية تحت ذريعة الاعتبارات الأمنية. إلا أن الأمر لم يصل إلى تفاصيل الأمور لتعثر المفاوضات حول نقاط عديدة، وخصوصاً إصرار باراك على الاستحصال على اعتراف فلسطيني بإنهاء الصراع قبل حسم نقاط الخلاف، وبالتالي تتحوّل كل مطالبة فلسطينية لاحقة بحقوق مهدورة، إلى مطالبة غير محقّة وغير مشروعة في نظر الرأي العام الدولي.

شكّل فشل محادثات كامب ديفيد وانطلاقة انتفاضة الأقصى صدمة حقيقية

للشـــارع الإســـرائيلي الذي بنى آمالاً كثيرة على التســـوية المفترضة والمفروضة بوساطة أميركية، إلاّ أنّه لم يشكّل مفاجأة في حينه لمبلوري القرار الإسرائيلي. فقد سرّب الإعلام الإسرائيلي لاحقاً أنّ أجهزة التقدير الإستخبارية التابعة للمؤسسة العسكرية والأمنية قدّرت وتوقّعت إمكانية تردّي الأوضاع الأمنية ووقوع المواجهة على خلفية حتمية فشـــل المفاوضات النهائية مع الفلســـطينيين، وبالتالي وضعت الخطط الأمنية والعسكرية للمواجهة المحتومة بشكل يكفل إعادة تصويب الأمور، وزرع الهزيمة في الوعي الفلســـطيني، على حدّ تعبير رئيس الأركان الإسرائيلي السابق الجنرال موشيه يعلون.

ومنذ بدء انتفاضة الأقصى وحتى نهاية حكم إيهود باراك وجزء كبير من فترة تولّي أريئيل شارون رئاسة الحكومة، كان الخطاب الإسرائيلي يتّجه نحو تحميل ياسر عرفات مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية والتنظير لضرورة قيامه بواجباته بحســـب الاتفاقـــات التي وقّع عليهـــا، أي إعادة الروح لأجهزة الســـلطة الأمنية الفلســـطينية وتحويلها إلى مقاول فرعي محلي لمصلحة الأمن الإسرائيلي، إلاّ أنّ تراخي الســـلطة الفلسطينية وخوفها من السقوط في حرب أهلية بالغة الخطورة، وتنامي الاستعداد والقدرة الشعبية على المقاومة، واستمرار العمليات التي طالت الداخل الإســـرائيلي، دفعت بالقرار السياســـي – الأمني الإسرائيلي، وبتغطية أميركية واضحة، إلى اجتياح الجيش الإسرائيلي أراضي السلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية المسمّاة بأراضي (A)، بحسب اتفاقات أوسلو، واحتلالها بالكامل.

انتفاضة الأقصى وما بعدها

لعلها أصعب الفترات التي شـــهدتها المســـتوطنات الإســـرائيلية خلال فترات الاحتـــلال المختلفة، تمثلت بالوضع الأمني الصعب نتيجة للعمليات الفدائية التي نجحت في اختراق المستوطنات وتعطيل المواصلات على شارع ٩٠ وشارع ألون، بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية التي عانت منها إسرائيل، أدى كل هذا إلى حالة شـــديدة من القلق والشـــعور بعدم الثقة وبعدم الرغبة في تعزيز الاستيطان لدى المستوطنين والمجتمع اليهودي عامة، ما أسفر عن ترك عدد كبير من المستوطنين منطقة الأغوار نتيجة للوضع المعيشي والأمني المتردي.[٥٠]

بدأت الســـلطات الإســـرائيلية في حزيران ٢٠٠٢ بتنفيذ سياسة العزل أحادية الجانب بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ والضفة الغربية من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية، ممتدة من شمالها إلى جنوبها، **كما عمدت إسرائيل إلى فرض منطقة عازلة شرقية على امتداد منطقة الأغوار**، وذلك من خلال إحكام سيطرة الجيش الإسرائيلي على كافة الطرق المؤدية إلى المنطقة الشرقية من الضفة الغربية. وتبلغ مساحة منطقة العزل الشرقية ١٦٦٤ كم وتشكل ما نسبته ٢٩,٤٪ من مساحة الضفة الغربية. وتبلغ مساحة منطقة العزل في الأغوار ٦٤ كم.[٥١]

وعمدت الحكومة الإسرائيلية ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ، إلى تشجيع الاستيطان في منطقة الأغوار، إلا أن محاولاتها باءت بالفشـــل ولم تســـتطع تحقيق الحد الأدنى من توقعات الانتســـاب للمستوطنات فيها ، فقد انضم لها ١٧٣ مستوطنًا في عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠٠٤ انضم ٢٤٠ مستوطنًا، على الرغم من التوقعات بانضمام الآلاف نتيجة لمبادرات التشجيع والمساعدات الاقتصادية.[٥٢] في منتصف عام ٢٠٠٥، وصل عدد المستوطنين لحوالي ٧٠٠٠ مستوطن.[٥٣]

خطة الانطواء: اعتبار الأغوار حزامًا أمنيًا: تبنى رئيس حكومة إسرائيل إيهود اولمرت سياسة الانطواء، وكانت أفكاره تشمل إزالة معظم المستوطنات باستثناء المراكز السكانية الإسرائيلية الكبرى، مبرراً موقفه أمام الرأي العام الإسرائيلي بـ «أن الخطة الإسرائيلية الأحادية يمكن أن تشكِّل خطوة مهمة نحو السلام».[٥٤]

تلك الخطة التي تهدف إلى رسم حدود نهائية لإسرائيل تستولي إسرائيل بموجبها على أكثر من نصف أرض الضفة الغربية، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية أعطت الضوء الأخضر لحكومته لتنفيذ خطة الانطواء أو التجميع، إذا دخلت المحادثات في طريق مسدود، ولم يبق غير تنفيذ خطة الانطواء من جانب واحد.[٥٥]

تسعى إسرائيل منذ عهد اولمرت إلى انتزاع غطاء أميركي لتنفيذ خطة الانطواء أو التجميع وعلى الأخص ترسيم الحدود النهائية لإسرائيل، وبعد محاولات المراوغة والغموض من قبل اولمرت للادارة الأميركية حول الشريك الفلسطيني، استطاع اولمرت أن ينتزع خطاب ضمان حول مشروعه القاضي بترسيم الحدود وضم أكثر من نصف الضفة الغربية لدولته تحت دعوى عدم وجود شريك فلسطيني.[٥٦]

كما تحدث أولمرت مرارًا عن سيطرة دائمة على سبع كتل استيطانية في الضفة الغربية، مقابل تفكيك بعض المستوطنات المعزولة والصغيرة وضمها للكتل الكبيرة، كما تضمنت خطته الاحتفاظ بمدينة القدس الكبرى ومنطقة الأغوار.

ما أن بدأت الحكومة الإسرائيلية بالقيام بمهامها، حتى صرح أولمرت «بأن القوات الإسرائيلية ستواصل السيطرة على منطقة غور الأردن كـ «حزام أمني»، كما ذكر تفصيلًا، «سوف ندخل إلى تكتلات المستوطنات المركزية وسنحافظ

على القدس الموحدة، وستكون معاليه ادوميم وغوش عصيون وارئيل جزءا من دولة إسرائيل، كما لا يمكن التخلي عن السيطرة على غور الأردن وعلى الحدود الشرقية لدولة إسرائيل»، وقد تم الإعلان عن مشروع بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة A-1 الواقعة بين القدس الشرقية ومستوطنة معالية أدوميم، ما يعني الفصل العملي بين جنوب الضفة الغربية وشمالها، وإيجاد امتداد إقليمي يصل بين القدس و الأغوار التي تقع كتلة معاليه ادوميم في محيطها، فيما عرض مخطط عزل ٨ أحياء فلسطينية في القدس يعيش فيها ١٢٠ ألف فلسطيني.[٥٧]

كشفت خطة أولمرت التي تم الحديث عنها في الانتخابات وبعدها نيته ترسيم الحدود النهائية للدولة، بحيث يكون جدار الفصل هو تلك الحدود، بتغيير طفيف في بعض مقاطعه الشرقية باتجاه (منطقة الأغوار)، والغربية باتجاه (الخط الأخضر)، وعليه فان حكومة أولمرت ستعمل على مصادرة حوالي ٥٨٪ من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، الأمر الذي يعني أن تقوم إسرائيل بإخلاء تلك المنطقة من سكانها الأصليين، ومصادرة أراضيهم وطردهم منها، والاستيلاء عليها بحجج قانونية أو غير ذلك، ووفقًا للمخطط المقترح، ستنفذ حكومة أولمرت فصلًا مدنيًا يتم في إطاره إخلاء مستوطنات معزولة ونقلها داخل التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، بحيث يستمر الجيش بالسيطرة على المناطق التي يتم اخلاؤها. سيعني مخطط اولمرت من الناحية العملية وجود ثلاثة خطوط حدودية بالنسبة لإسرائيل، أولها؛ حدود جدار الفصل في الناحية الشرقية من الضفة، والذي ستتركز بداخله قوات الاحتلال دون المستوطنين حيث سيتم اخلاؤهم من تلك المناطق وتجميعهم في الكتل الاستيطانية السبع، وثانيها؛ الخط الحدودي الغربي الذي سيفصل بين السكان الفلسطينيين وبين الأغوار، وثالثها؛ خط الحدود الخارجية على امتداد نهر الأردن. إضافة إلى الخطوط الثانوية؛ أي الطرق التي تربط الأغوار بمنطقة التجميع.

شـــاؤول موفاز، وزير الدفاع الإســـرائيلي الأسبق، قال:[٥٨] «الحدود المستقبلية لإسرائيل سوف تشمل الكتل الاستيطانية وغور الأردن»، دعمت هذه التصريحات، وتصريحات، رئيس الوزراء أيهود اولمرت بقرار الحكومة القاضي بتوسيع مستوطنة ماسكيوت. والمناقشات في عهد أولمرت بشأن أي خطة إسرائيلية محتملة (تعرف ب «الانطواء» إو «إعادة التجميع») لإخلاء بعض المستوطنات «غير الشرعية» في الضفة الغربية المحتلة مع إحكام الســـيطرة على مستوطنات أخرى كانت تتصور سيطرة عسكرية إسرائيلية على الأغوار حتى ضمن السيناريوهات التي تتضمن إخلاء مستوطنات فيها.

على الرغم من أن خطة الانسحاب الأحادي عام ٢٠٠٥، والمعدلة منها، رافقت تصريحـــات الحكومة في الانتخابات، كما أن وصف الخطة والخطوات التدريجية لتنفيذهـــا جاءت في تصريحات رئيس الوزراء الجديد أيهود اولمرت، إلا أن الجزء المتعلق بالأغوار لم يكن جديدًا، فقد كانت إسرائيل تعتبر أن الأغوار هي حدودها الأمنية التي لن تتنازل عنها في أي تسوية سياسية، وكانت تبرر الاستيطان في المنطقة على أنه يخدم الهدف الأمني الاستراتيجي، وذلك من أجل إخفاء الجانب التوســـعي في تعاملها مع الأراضي الفلســـطينية، والذي هو عنصر أساسي من عناصر الفكر الصهيوني العلماني، أو الديني.[٥٩]

بدأ التحضير لخطوة توسيع الاستيطان في غور الأردن منذ بداية العام ٢٠٠٤، وتم تنفيذها في أواخر عام ٢٠٠٥، وأشرف على هذا التحضير كل من وزير الزراعة السابق يسرائيل كاتس الذي يترأس «اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان القروي»، ووزير المالية السابق بنيامين نتنياهو (قبل استقالته) الذي يترأس «المجلس الوزاري المصغر للشؤون الاجتماعية والاقتصادية»، ثم تم الكشف عن التخطيط في وسائل

الإعلام الإسـرائيلية منذ بداية عام ٢٠٠٤، فقد ذكرت الصحف الإسـرائيلية أن وزير الزراعة يسـرائيل كاتس، ينوي طرح مخطط جديد لتوسـيع الاستيطان في غور الأردن، وقام كاتس في اليوم نفسه بجولة في منطقة الغور كي يقف عن قرب على خطط توسيع الاستيطان. وأتت هذه الجولة عشية النقاش الذي أجرته اللجنة الوزارية لشؤون الاسـتيطان القروي لبحث خطة تطوير وتوسيع مستوطنات غور الأردن وشمالي البحر الميت، وستكلف خطة تكثيف الاستيطان في غور الأردن ٦٠ مليون شيكل خلال العام ٢٠٠٤، يضاف إليها ٥٨ مليون شيكل عام ٢٠٠٥ .[٦٠]

وبعـد ثمانية أشـهر، ذكرت صحيفـة هآرتس، أن وزيـر الزراعة يعد خططًا لمصادرة ٣٢ ألف دونم من الأراضي الزراعية الفلسطينية في غور الأردن لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية. وقالت الصحيفة إن كاتس أعلن خلال جولة قام بها في غور الأردن أنه ينوي العمل بسـرعة ومن دون أي تأخير على تنفيذ خطة لتطوير الاسـتيطان القروي، وأنه سـيطرح قريبًا خطته هذه على اللجنة الوزارية لتطوير المسـتوطنات القروية التي يترأسها بنفسه. وحسب خطة كاتس سيتم الاستيلاء على ٣٢٠٠ دونم تقوم عليها معسكرات إسرائيلية سيتم إخلاؤها، والاستيلاء أيضا على ٢٨ ألف دونم من أراضي المزارع الفلسطينية وتخصيصها للاستيطان.[٦١]

ثـم اجتمع المجلـس الـوزاري المصغر للشـؤون الاجتماعيـة والاقتصادية، برئاسـة بنيامين نتنياهو وزيـر المالية في منتصف العـام ٢٠٠٥، لبحث «تعزيز الاسـتيطان في غور الأردن»، وقررت اللجنة اسـتثمار ٨٥ مليون شـيكل جديد بين السـنوات ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ من أجل تطوير الزراعة هناك، كما تم في الجلسة ذاتها توسـيع مشـروع تشجيع الأزواج الشابة على السـكن في غور الأردن.[٦٢] جاء تقرير لمنظمة بيتسيلم، في بداية عام ٢٠٠٦ ، ليكشف عن استكمال سلطات

الاحتلال فصل القطاع الشرقي من الضفة الغربية عن بقية أجزائها، وإقامة حواجز تمنع أكثر من مليوني فلسطيني يقيمون في الضفة الغربية من دخول المنطقة الشرقية التي تشكل ثلث أراضي الضفة الغربية، وتشمل منطقة الأغوار ومنطقة البحر الميت والمنحدرات الشرقية لجبال الضفة الغربية، في الوقت نفسه الذي أشارت فيه صحف إسرائيلية إلى خطة أوصى بها الجيش الإسرائيلي في الضفة بانتشار عسكري جديد يستند إلى الأغوار والمستوطنات الواقعة على مرتفعات وسط الضفة، إضافة إلى القدس، مع حرية تحرك كاملة لقوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، مع عدم الاشارة إلى أي انسحابات من مستوطنات الضفة.

ومن أهم الخطوات المقترحة استكمال فك الارتباط عن قطاع غزة والانتشار في خط عسكري جديد داخل الضفة، يستند إلى غور الأردن، وإلى نقاط أساسية تشمل بشكل أساسي مستوطنات ارئيل، باعل حتسور، غوش عصيون والقدس، وحسب الخطة فان إسرائيل ستنتهج «سياسة عزل» بين غزة والضفة، وتكيف ردها العسكري على التحديات المختلفة في المنطقتين، إلى أن تنشأ «قيادة فلسطينية مغايرة».

ودعت الخطة إلى مواصلة السيطرة الإسرائيلية على نقاط استراتيجية في مرتفعات وسط الضفة، وكذلك في قطاع في الأغوار سيمتد من شمالي البحر الميت حتى شماليها، مفصلة ذلك بالقول إن هذا القطاع يجب أن يكون واسعًا بما فيه الكفاية للسماح بتدخل عسكري فعال، وضيقًا بما فيه الكفاية للسماح بتطور مستقبلي للسلطة باتجاه الشرق، وتركت الخطة للقيادة السياسية القرار الحساس في إخلاء مستوطنات أخرى في الضفة، مشيرة إلى أن مكان الاستيطان يتقرر لاعتبارات مثل الطوبغرافيا، والسيطرة على مصادر المياه وغيرها من الأسباب، الأمر الذي يتفق مع نهج اولمرت

الذي يؤيد ترسيم حدود دائمة على أساس ديمغرافي يبقي على الاغلبية إليهودية.[٦٣]

وأوصت الخطة في السياق نفسه، بتفعيل الخيار الأردني في الضفة، وقد أشارت إلى أنها مبادرة متجددة لحمل الأردن على التدخل في معالجة أمر السلطة الفلسطينية، وأن المعايير التي تقررت بناء عليها الخطة تهدف إلى «تقليص الصلة قدر الإمكان» بين إسرائيل وبين مناطق السلطة الفلسطينية، وتخفيض المسؤولية الإسرائيلية، والتدخل أو المساعدة المقدمة من خلال إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية خاصة في مناطق استراتيجية كغور الأردن. وسيتعين على الفلسطينيين أن يحصلوا على الوقود بقواهم الذاتية.

يشير بعض المحللين إلى أن التفسيرات التي يعطيها أولمرت للسياسة التي يريد اتباعها، والتي جاءت في عبارة «إن إسرائيل لا تستطيع التنازل عن سيطرتها على حدودها الشرقية» في جوهرها ذات تبريرات عسكرية صرفة، حيث زعم جيش الاحتلال الإسرائيلي ان فصل القطاع الشرقي عن الضفة الغربية هو إجراء أمني، وليست له أي أبعاد سياسية، وأن القيود على حركة الفلسطينيين في غور الأردن تم فرضها في بداية الانتفاضة، وتم توسيعها تدريجيا، إلا أن الأمر بمنع الدخول إلى المنطقة من قبل الفلسطينيين تم فرضه فعليًا بعد نقل الصلاحية الأمنية في مدينة اريحا في آذار ٢٠٠٥. لكن تصريحات أولمرت وموفاز منذ غياب شارون عن الساحة السياسية، تؤكد عكس ذلك، فقد أعلنا في بداية عام ٢٠٠٦ رفض إسرائيل الانسحاب من المنطقة الشرقية للضفة الغربية رفضًا قاطعًا، بزعم أنها تعتبر منطقة استراتيجية حساسة لأمنها، بل وتعهد اولمرت بإبقاء الالتزام والسيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة، وقد أعلن صراحة ان إسرائيل ستواصل الاحتفاظ بالأغوار في كل اتفاق مستقبلي.

إن من شأن ضم الأغوار إلى إسرائيل أن يعمل على تطويق الدولة الفلسطينية المستقبلية، وعلى إحكام السيطرة الإسرائيلية عليها. إلى جانب ذلك، فإن إعلان

أولمرت اعتزام إسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة على وادي الأردن والتجمعات الإستيطانية الكبـرى في الضفة الغربية الممثلة في معاليه أدوميم وأرئيل وغوش عتصيون والتي تشـكل معاً ما يزيد على ٤٠٪ من مسـاحة الضفة الغربية، إضافة إلى الاحتفاظ بالقدس «الموحدة»، من شأن ذلك أن يضع نهاية لمشروع التفاوض مقابل استبداله بإجراءات أحادية الجانب، كان أولمرت قد قرر فعلاً البدء بتطبيقها في حزيران ٢٠٠٦.

فيما يخص الجدار الفاصل، تم بناء الجزء الأول منه في الأغوار عام ١٩٩٩ بالقرب من نهر الأردن، فامتد من البحر الميت حتى خط وقف إطلاق النار حدود ١٩٦٧ في الشمال على عرض يتراوح بين ١- ٣ كم. وفي عام ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك اريئيل شارون رسمياً عن خطط لعزل وادي الأردن من خلال بناء الجزء الشـرقي من جدار الفصل، وقد تم بناء جزءٍ من الجدار ابتداءً من نهر الأردن في الشـرق وحتى قرية المطلة، التي تقع شـرقي مدينة جنين، في الغرب، فعزل ٦٠٠٠ دونم من الأراضي عن قرية بردلة في وادي الأردن الشمالى، إضافة إلى ١٠٠٠ دونم من الأراضي عن رابا في جنين. ولم تترك إسـرائيل أي بوابات أو طرق للفلسـطينيين للوصول إلى أراضيهـم الزراعية، التي تقع خلف الجدار. بل إن اسـرائيل أعطت هذه الأراضي للمستوطنين لزراعتها. فعلياً، تسبب هذا بعزل القطا ع الشرقي من الضفة الغربية، وكذلك المناطق المجاورة لنهر الأردن، وشـمال البحر الميت والمنحدرات الشرقية للضفة الغربية. في ١٢ كانون الأول عام ٢٠٠٦ أعلن الزعماء الإسرائيليون عزل الأغوارعن بقية الضفة الغربية، وتم إخراجها من مفاوضات الوضع النهائي. ونتيجة لذلك، تم حرمان الآلاف من مالكي الأراضي من حقهم الأساسي في الدخول إلى أراضيهم وزراعتها. وعلاوة على ذلك، واصلت إسرائيل تصعيدها للإجراءات العسكرية في المنطقة .

موقف حكومة نتنياهو: الأغوار حاجة أمنية استراتيجية

صادق مجلس الوزراء الإسـرائيلي فـي ٢٠٠٩/١٢/١٢ على خريطة جديدة للمناطق ذات الأولوية الوطنية في إسـرائيل، وتقرر منح اعتمادات إضافية لـ ٩٠ مستوطنة، منها ٢٩ تقع في منطقة الأغوار. إضافة إلى إقامة ٣٢ بؤرة استيطانية في منطقة العزل الشرقية.[٦٤]

قامت القوات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، ببناء ١٣٣ موقعًا عسكريًا في منطقة العزل الشرقية لحماية المستوطنات.[٦٥]

لعل المباحثات بين إسـرائيل والسلطة الفلسـطينية تحت غطاء أردني، أكدت للفلسـطينيين الموقف الإسـرائيلي المتعنت حول بقاء السـيطرة الإسرائيلية على منطقة الأغوار في أي اتفاق مستقبلي بين الجانبين، وهو ما يرفضه الفلسطينيون بشكل مطلق.

انتظر الجانب الفلسطيني أن يتقدم المفاوض الإسرائيلي برد خطي على ورقة العمل الفلسطينية حول الحدود والأمن، والتي سبق تسليمها له مباشرة عند بدء اللقاءات الاستكشـافية، لكن جاء رد رئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهو معاكسًـا أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست خلال اجتماعها، وقال فيه «لقـد قدمنا وثيقة مؤلفة من ٢١ بندًا يوجـد حولها إجماع مطلق، وكل واحد في هذه الغرفة يوافق عليها».[٦٦]

وكانت صحيفة «إسرائيل اليوم» قد أفادت أن مبعوث نتنياهو الخاص لإجراء محادثات مع الفلسطينيين يتسحاق مولخو، قدّم إلى كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، خلال اجتماعهما الثاني في عمّان (٩ كانون الثاني٢٠١٢)، وثيقة مؤلفة من ٢١ بندًا، وأن أحد هذه البنود نص على بقاء وجود إسرائيل في منطقة

غور الأردن في أي اتفاق مستقبلي بين الجانبين، وهو ما يرفضه الفلسطينيون بشكل مطلق.

كانت محادثات عمان هي المرة الأولى التي تثير فيها حكومة بنيامين نتنياهو قضية الحدود مع الفلسطينيين. عرضت إسرائيل أفكارها بشأن قضية الحدود والترتيبات الأمنية لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل، وذلك في محاولة للإبقاء على المحادثات بين الجانبين في عمان .

خلاصة موقف نتانياهو ان إسرائيل تريد دولة فلسطينية حدودها الجدار وبدون القدس وغور الأردن. حدود ١٩٦٧ يرفضها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ذريعة لرفض أي مشاريع تسوية، على اعتبار أن هذه الحدود غير قابلة للدفاع عنها، وتمثل عمقاً استراتيجياً للدولة العبرية.

الفصل الثالث

المواقف الإسرائيلية الداعية للاحتفاظ بالأغوار والاعتبارات الكامنة خلفها

تختلف الأسباب التي تسوقها الجهات الإسرائيلية لتبرير استمرار التمسك بمنطقة الأغوار، وهو ما يؤكد عمليًا أن العامل المركزي كما يبدو هو الايديولوجي التوسعي وليس ما يتم تسويقه من عوامل أمنية تارة واقتصادية أو نفسية تارة أخرى. نسوق هنا بعض المبررات التي يتم تسويقها للمحاججة بضرورة الاحتفاظ بالأغوار تحت السيطرة الاسرائيلية.

الحيلولة دون توسع الدولة الفلسطينية باتجاه الأردن وإسرائيل

يفترض أصحاب وجهة النظر هذه أن إسرائيل تريد قيام دولة فلسطينية، لكنهم يشددون على أهمية غور الأردن كونه يشكل فاصلاً أمام التواصل الديمغرافي بين غور الأردن الشرقي وبين سلسلة جبال نابلس والخليل، ويقف حائلا أمام التمدد الديمغرافي العربي.[٦٧]

يرى أصحاب هذا الموقف ضرورة التوصل إلى تفاهم إسرائيلي-أردني حول الأغوار واعتبارها منطقة فاصلة تستثمر فيها مشاريع مشتركة أردنية إسرائيلية ودولية، ويرون أن هذا الفاصل سيمنع قيام دولة فلسطينية كبيرة مستقبلًا على

ضفتـــي الأردن ويحافظ على كيان المملكة الهاشـــمية التي لا يشـــكل حل الدولة الفلسطينية ضمانة لاستمرار وجودها. بمعنى آخر يحاجج أصحاب هذا التوجه أن تحويـــل الأغوار إلى فاصل يخـــدم المصلحة الأردنية لأنه يزيل خطر التواصل بين فلســـطين المســـتقبلية والأردن التي تتواجد فيها نسبة فلسطينيين عالية، كما أنه يخدم في الوقت نفسه المصلحة الإسرائيلية لأنه يحرر الإسرائيلي من هاجس التمدد الفلســـطيني مستقبلًا نحو الأردن والتحول إلى دولة فلسطينية كبرى. إن بقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية سيحافظ على موارد المياه، ويسهم في التطوير الاقتصادي بتحويله إلى منطقة تطوير اقتصادي لكلتا الدولتين، وسيمنع بالضرورة وجود مشكلة ديمغرافية لإسرائيل.[٦٨]

يرى بعض الخبراء الإســـرائيليين ان هذا الخيار ســـيكون مقبولاً على الأوساط الأردنية التي يتصاعد قلقها بسبب التحول الديمغرافي لصالح الفلسطينيين واتساع نفوذهم الاقتصادي، والسياسي والتجاري والثقافي داخل المملكة، كما يشدد هؤلاء على أن إقامة دولة فلســـطينية أصلاً وسيطرتها على الأغوار يتنافي مع الضرورة الوجودية للمملكة الأردنية.[٦٩] يضيف هذا التيار أن التخوف من تطور منطقة «غور الأردن الفلســـطينية» من الممكن أن يشـــكل عنصرًا أساسيًا للتنسيق بين الطرفين الإسرائيلي والأردني لمنع قيامها، وذلك من خلال وضع خطة استراتيجية مشتركة لتطويـــر منطقة فاصلـــة، والحصول على تأييد ودعم المجتمـــع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة. تشـــمل هذه الخطة إقامة مناطـــق تجارة حرة للزراعة، مصانع تحلية المياه، مشـــاريع مشتركة في مجال الطاقة، المواصلات، السياحة، الصناعة والتجارة، وأيضاً، إقامة مناطق اســـتيطانية، هذه المشـــاريع مدعمة بأجهزة أمنية مشتركة وممولة من قبل الأردن وإسرائيل.[٧٠]

الحفاظ على العمق الاستراتيجي لإسرائيل

تقــوم وجهة النظر هذه علــى الافتراض بأنه في حال إقامة دولة فلســطينية سيادية، من المتوقع أن يرفض الفلسطينيون خرق السيادة الفلسطينية، وبالتالي ســيتم رفض السماح لإسرائيل بوضع أجهزة رادار وتحكم في الأغوار، ورفض خرق السيادة الجوية للدولة الفلسطينية، ورفض بقاء الأغوار منزوعة السلاح.

ويفترض هذا التيار أن الدولة الفلسطينية العتيدة ستتواصل بسرعة كبيرة مع قوى راديكالية في العالم العربي والاسلامي بدوافع أيديولوجية وعملية. هذه الدولة التي ستعاني من شعور التهديد والقلق الدائم من إسرائيل، وستعمل على إقامة محور أو جبهة تحالفات قد تمتد من إيران حتى الحدود الشــرقية لإســرائيل.[٧١] يتفاقم هذا التخوف عند طرح ســيناريو أكثر صعوبة، وهو نشــوء بؤر راديكالية على الضفة الشــرقية التي تتمركز بها غالبية مخيمات اللاجئين الفلســطينية، قد تلتقي وتلتحم مع قوى راديكالية من الضفة الغربية لتشكل تهديداً أساسياً للعمق الاســتراتيجي لإسرائيل. لهذا، بحســب رواد وجهة النظر هذه خاصة من قوى اليمين وعلى رأسهم رئيس الحكومة الحالي نتنياهو، لا بد من بقاء غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية كمنطقة فاصلة بين السلطة الفلسطينية والعالم العربي.[٧٢]

أضــف إلى ذلك، أنه فــي حالة تنفيذ خطة انطواء أو انفصال من غور الأردن أو الانســحاب في ظل تسوية سياسية ســوف تفتح إسرائيل أبوابها أمام خطر عمليات المقاومة الفلســطينية والإســلامية من الجهة الشرقية، لتكون بداية لحرب اســتنزاف صعبة وطويلة الأمد، وبخاصة أنه لا توجد أي ضمانة أو رهان لعدم تغييــر الأنظمة والتوجهات الإســتراتيجية داخل العــراق والأردن في حال تبدل الأنظمة الحاكمة.[٧٣] كذلك، على الرغم من تقلص إمكانية حرب تقليدية في المرحلة

الراهنة على الحدود الشرقية، هناك تخوف حقيقي من امتداد ذراع تنظيم القاعدة من جنوب سورية عبر غربي العراق وشرق الأردن حتى شمال السعودية، وجبال هلال في سيناء. حسب مصادر استخباراتية إسرائيلية، أصبح تنظيم القاعدة أكثر تطوراً وجهوزية حيث تعجز الدول العربية عن مواجهة أو صد أي امتداد أو انتشار قواعد للتنظيم، بل ستصبح الدول المجاورة لإسرائيل غطاء لوجود القاعدة على الحدود الإسرائيلية. لهذا، سيطرة إسرائيل الكاملة على غور الأردن هي شرط أساسي وضروري لبقاء التهديد شرقي الأردن، ولضمان عدم وصوله إلى المدن الفلسطينية، ولا توجد أي فائدة للجدار الفاصل.

حسب وجهة النظر هذه، يتصاعد التهديد العسكري الفلسطيني والإسلامي تدريجياً وبشكل ملحوظ بوسائل مختلفة مثل العمليات التفجيرية، وضع عبوات ناسفة، عمليات قنص أو مداهمات مفاجئة وغيرها، لهذا، فإن مكانة غور الأردن في المنظور الأمني الإسرائيلي تتبدل من منطقة تماس بين جيوش كبيرة لمنطقة عازلة وفاصلة تمنع مرور مقاتلين ووسائل قتالية من الأردن إلى السلطة الفلسطينية.[٧٤]

الأغوار منطقة تطوير مدني ضروري لإسرائيل

يرى المدافعون عن هذا التبرير، أن بقاء منطقة الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية هو أمر ضروري وحيوي لأمن إسرائيل، وفي الوقت ذاته، يساهم في تطور اقتصادها ومجالها البيئي.[٧٥] وبحسب ذلك سيؤدي «التنازل» عن الأغوار إلى منع التواصل بين المناطق الإسرائيلية المختلفة، وإلى بقاء إسرائيل دولة ساحلية فقط.

ويرى هؤلاء ان إسرائيل بحاجة إلى ضفتين لبناء دولة متوازنة ديمغرافياً. يتمركز غالبية الفلسطينيين في المنطقة الوسطى: الجليل، الضفة الغربية، غور الأردن، بئر

السبع وقطاع غزة، ويصل عدد السكان الفلسطينيين إلى ما يزيد عن ٦ مليون،[٧٦] الأمر الذي يشكل خطرًا ديمغرافيًا، سياسيًا وعسكريًا ، يهدد الساحل الذي يقطن به حوالي ٨٠٪ من سكان إسرائيل اليهود. إن التنازل عن الاستيطان في الضفة الشرقية لإسرائيل قد يؤدي إلى زحف سكاني من الشرق إلى الغرب.[٧٧] إن ضمان السيادة الإسرائيلية في الأغوار أمر ضروري وحيوي لخلق ضفتين لدولة إسرائيل، الأمر الذي يوازن التوزيع السكاني لليهود في إسرائيل ويساهم في تطوير المناطق بين الضفتين مثل الجليل، النقب والقدس. هناك العديد من الباحثين، يعتقدون أن إسرائيل لا يمكن أن تستمر فقط على ضفة واحدة، بل هناك ضرورة كيانية للحفاظ على توازن ثابت عن طريق التمسك بكلتا الضفتين.[٧٨]

أضف إلى ذلك، بقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية يعزز مكانة القدس على اعتبار المنطقة حلقة وصل مهمة للقدس مع مناطق داخل إسرائيل، كما أن السيادة الإسرائيلية في الضفة الشرقية تعزز وجود القدس ومكانتها كمنطقة مهمة في لب خارطة دولة إسرائيل وليس في أطرافها، إذ هناك تخوف من تحوّل القدس تدريجياً لمحور الدولة الفلسطينية وعاصمتها.[٧٩]

الأغوار ورقة للمقايضة التفاوضية في القضايا النهائية

تقوم وجهة النظر هذه على فرضية أن بقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية سوف يشكل أساساً لأي تسوية محتملة عند التفاوض مع الفلسطينيين في القضايا أو التسوية النهائية. يقرّ مؤيدو هذا الافتراض مثل رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت ووزيرة خارجيته تسيبي ليفني، بإمكانية إرجاع الأغوار إلى السيادة الفلسطينية إلا أن بقاء السيطرة الإسرائيلية عليها قد يمكن المفاوض الإسرائيلي تشكيل ضغط على الجانب الفلسطيني، وقبوله ببقائها تحت السيادة الإسرائيلية

لفترة زمنية طويلة تمكن إسرائيل من الحفاظ على احتياجاتها الأمنية. وأيضًا، بقاء الأغوار تحت السيطرة الإسـرائيلية يشكل وسيلة ضغط على الدولة الفلسطينية في حال شهدت العلاقات الثنائية أزمات متواصلة.[٨٠]

اعتبـر الاسـتيطان اليهودي في الأغوار حتى منتصف التسـعينيات، جزءًا من الإجماع الوطني في إسـرائيل، ولم نشـهد أي تشـكك أو تسـاؤل من قبل القوى السياسية أو الرأي العام حول حتمية بقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية. إلا أنه في أعقاب عقد اتفاقية السلام مع الأردن واتفاقية أوسلو، نضجت طروحات جديدة تقول بضرورة «تسوية اقليمية معتدلة»، تشغل فيها منطقة الأغوار موقعًا استراتيجيًا مهمًا لفترة محددة، دون ضمها نهائياً للسيادة الإسرائيلية. طروحات مثل مشروع بيلين–أبو مازن، «مشروع الفر» (١٩٩٤)، «مشروع شر وسعي» (٢٠٠٠)، «مشروع الانفصال أحادي الجانب لأيهود باراك»، «مشروع الجنرال عوزي ديان».[٨١] كل هذه الطروحات أو المشـاريع تؤكد أنه في حال اتخاذ قرار استراتيجي في التنازل عن الأغوار، يتم ذلك فقط بعد تطبيق خطة أنطواء (انفصال) من جبال نابلس والخليل.

الأغوار جزء من أرض إسرائيل الكاملة

يندرج موقف رفض الانسـحاب من الأراضي المحتلة عامة و الأغوار خاصة، ضمن الأيديولوجية الصهيونية اليمينية القائمة على رؤية «أرض إسرائيل الكاملة». يعتبر أصحاب هذه الأيديولوجية بأن لليهود حق تاريخي في السيطرة على «أرض إسـرائيل» كوطن الشعب اليهودي النابع من الوعد الالهي لآباء «الأمة اليهودية» كما ورد في التوراة، لكننا نشهد في السنوات الماضية، قبول بعض الفئات اليمينية لفكرة الانسحاب من بعض المناطق المحتلة، إلا أن هناك إجماعًا حول بقاء الأغوار ضمن الحلم التاريخي .[٨٢]

إخلاء مستوطنات يعود بآثار سلبية بعيدة الأمد

يشدد أصحاب هذا الموقف على عدم تشبيه عملية الانسحاب أو الانطواء من قطاع غزة التي تمت دون استعمال القوة وبدون عنف من قبل المستوطنين، بأي عملية إنطواء أخرى مفترضة كعملية انسحاب من الأغوار والضفة الغربية. ويرى هؤلاء أن انسحابًا كهذا سيضرب المناعة الوطنية ويؤدي إلى انقسام المجتمع اليهودي الإسرائيلي، بل سيزعزع الإجماع والاعتقاد بصدقية المسار الصهيوني القائم على فكرة الاستيطان، كما أن الانسحاب سيعكس حالة من الضعف في مواجهة الشعب الفلسطيني.

يرى أصحاب هذا التوجه أن إخلاء المستوطنات في غور الأردن بعد إخلاء المستوطنات من قطاع غزة، قد يؤدي إلى مشاكل داخلية وخارجية. من المنظور الداخلي، سيصبح كل إخلاء جديد أكثر صعوبة من جهة ممارسة السلطة السياسية (تصاب السلطة بضعف استقرارها حتى ولو أن الإخلاء الأول حصل على الإجماع الوطني المطلوب)، ومن جهة القوات العسكرية المنفذة لعملية الإخلاء (احتمال أكبر لتوسع ظاهرة رفض الانصياع لأوامر الإخلاء)، وأيضاً، هناك شرائح واسعة من الجمهور اليهودي لم تذوت بعد عملية الانطواء السابقة. أما من منظور خارجي، فان عملية انطواء جديدة قد تشجع قوى معادية لإسرائيل على القيام بعمليات تزعزع أمن الجمهور الإسرائيلي بهدف الحصول على إنجازات اقليمية على حساب الدولة «المنطوية»؛ أي إسرائيل.

الفصل الرابع

المواقف المعارضة لبقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية والاعتبارات الكامنة خلفها

الخوف من تمدد

الدولة الفلسطينية باتجاه الأردن

يقصد بـ «الخيار الأردني» قيام كيان فلسطيني ممتد على ضفتي الأردن تحت سيطرة أردنية.[٨٣] ويرى أصحاب هذا الخيار أنه لا توجد ضرورة لإبقاء غور الأردن كمنطقة فاصلة في حال وجود ثبات أمني–سياسي داخل الأردن ومع الحدود المجاورة (الأردن، العراق والسعودية). تكمن المشكلة أن هذا الخيار، بحسب مؤيديه، سيؤدي إلى تآكل قدرة العائلة الهاشمية في السيطرة على غالبية مطلقة فلسطينية داخل حدود كبيرة، وأن الملك الأردني يفضل بقاء «المشكلة الفلسطينية» شاناً إسرائيلياً. وحتى في حالة قبوله لهذا الخيار، لا توجد ضمانة حقيقية لقدرته على السيطرة على شطري النهر، بل ستزداد القوى المسلحة الفلسطينية قوة، ولن تقوى الدولة الأردنية على ضبط الحدود مع إسرائيل، يعتبر أصحاب هذا الرأي الخيار الأردني أفضل الخيارات الفلسطينية مستقبلاً، الأمر الذي يشكل مصدر قلق لإسرائيل.

وفي حال التخلي عن الخيار الأردني، إذا اقيمت دولة فلسطينية مستقلة، ستكون متصلة جغرافياً أو لديها ممر نحو العالم الخارجي، وهو الجهة الشرقية وليس

دولة إسرائيل.[٨٤] وفي حال تطويق الدولة الفلسطينية بتجمعات استيطانية من كل الاتجاهات، قد ينشأ شعور بالاختناق والحصار، الذي يعيق إقامة علاقة طبيعية بين الدولتين، ويؤدي لاتهام إسرائيل من قبل المجتمع الدولي بوضع عراقيل أمام إمكانية تسوية مع الفلسطينيين.[٨٥]

أضـــف إلى ذلك، أن توثيق العلاقة الاقتصادية – الديمغرافية – الجغرافية بين جبال نابلس وبين المملكة الأردنية يخفف الضغط من قبل سكان المنطقة اتجاه الغرب «الخصر الضيق» أي الساحل الإسرائيلي. في المقابل، قد يدعي معترضو هذا الرأي، بتنامي إمكانية إقامة دولة فلســطينية على حساب المملكة الهاشمية التي تمتد من قلقيلية إلى الصحراء السورية، هذا التطور يدخل إسرائيل في جو مقلق ومرعب.

تحولات في المحيط الاستراتيجي - إزالة

المخاطر الأمنية القادمة من جهة الشرق

شــكلت منطقة الأغوار منذ عام ١٩٦٧، ومنذ طرح مشروع ألون عام ١٩٦٨، حيزاً أساســياً في المنظومة العسكرية الإسرائيلية. اعتقد غالبية الإسرائيليين أن ســيطرة كاملة وسيادة إســرائيلية على غور الأردن تشكل ضرورة أمنية في ظل جبهة عربية من الشرق، ودولة فلسطينية من الغرب. منذ حرب ١٩٦٧ يشكل غور الأردن عنصرًا اساســيًا في النظرية الأمنية الإســرائيلية، الأمر الذي يعود إلى سببين أساسيين: الأمن الداخلي؛ وهو خطر العمليات الفلسطينية، الأمن الخارجي؛ وهو خطر تهديد الجبهة الشرقية.

تتخوف إســرائيل منذ تأسيسها من بلورة جبهة عربية من أجل إبادتها، حيث اســتطاع العرب تشــكيل جبهة عربية على مدار الصراع العربي – الإسرائيلي: الأولى – في حرب ١٩٤٨، حيث شــكلت جيوش ســورية، الأردن والعراق أولى

الجبهات الشرقية التي حاربت إسرائيل. الجيش الأردني هاجم عبر جسر اللنبي نحو القدس وجبال الخليل، الجيش العراقي سيطر على المنطقة الفاصلة المتخمة بين الساحل وجبال نابلس متقدمًا نحو الجهة الشرقية من المنطقة الساحلية، والجيش السوري دخل عبر منطقة اليرموك ومنحدرات الجولان شمالي كيبوتس دان.

وتشكلت الجبهة الثانية – في حرب حزيران ١٩٦٧، عند دخول القوات الأردنية ووصول تعزيزات من سـورية. وتشكلت الثالثة – في حرب اكتوبر ١٩٧٣، عندما بدأت إسرائيل بهجوم مضاد نحو دمشق، حيث وصلت سورية مساعدة من العراق والأردن؛ الرابعة – دخول سورية إلى الأردن أثناء أحداث أيلول الأسود ١٩٧٠، وشكلت السيطرة السورية على مدينة إربد تجسيداً للخوف الإسرائيلي من إمكانية تهديد سورية للجبهة الشرقية إضافة لهضبة الجولان، وتحديداً، التخوف من هجوم سورية عبر مدينة الرمثا الأردنية القريبة من مدينة بيت شان اليهودية. لهذا، شكل هاجس تكوين جبهة عربية موحدة تضم العراق، سورية، الأردن وإمكانية انضمام السعودية ودول أخرى، جوهر الموقف الأمني الصارم الذي يرى في السيطرة على غور الأردن ضرورة أمنية غير قابلة للنقاش.

إلا أنه منذ حوالي عشـرين عاماً، هناك تحولات وتغييرات جيو–سياسـية في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى تطور التكنولوجيا العسكرية وأساليب القتال، التي أدت إلى تقليل أهمية الأغوار العسكرية بالنسبة لإسرائيل. تستبعد الأوساط المؤيـدة لهذا الموقف قيـام جبهة عربية موحدة قادرة علـى تهديد الأمن القومي الإسرائيلي. أدت اتفاقية السلام مع الأردن عام ١٩٩٤، وتدمير القدرة العسكرية للعراق بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، وتراجع القدرات العسـكرية لسورية بعد زوال الاتحاد السوفييتي، إلى تغيير المعادلة لصالح إسرائيل، ولهذا، هناك ضرورة لتعديل النظرية الأمنية فيما يخص الجبهة الشرقية.[٨٦]

إن الادعاء الأبرز حول إمكانية صد أي هجوم بري محتمل من جهة الشـــرق، بأن الجيش الإسرائيلي قادر على مواجهة ذلك بضربات جوية للقوات العربية داخل الحدود الأردنية ونقل المعركة إلى الأراضي الأردنية، أضف إلى ذلك، الاســـتعانة بالقدرات الدفاعية الموجودة على امتداد غور الأردن ومنحدرات جبال الضفة. وهناك إمكانية أخرى، بأن تتركز القوات الإسرائيلية في محيط مستوطنة «معليه ادوميم»، بيت شان وعراد- على أن يشكل تركيز القوات في هذه المناطق بديلاً لغور الأردن.[٨٧] إن التغييرات في المحيط الجيو-سياســـي المرتبطة بكيفية إدارة الحرب الحديثة يعطي أفضلية للحرب من بعيد على حالة الدفا ع القريب (على خط المواجهة).[٨٨]

قلصت التغييرات الاقليمية والدولية في العقدين الأخيرين، بشكل كبير خطر هجوم بري واسع على الجبهة العربية الشرقية ضد إسرائيل، قوة التهديد ضعفت واحتمـــالات وقوعه تقلصت.[٨٩] انهيار الاتحاد الســـوفييتي أضعف جيوش الدول العربية الموالية لها مثل سورية والعراق، إلى جانب تداعيات احتلال الولايات المتحدة للعراق، ومن ثم انشغال العراق في أمورها الداخلية المستعصية، بل تبدل الذهنية السياســـية بعد رحيل نظام صدام حسين لتنحاز العراق أكثر لمحيطها الإقليمي وعلاقاتها الخارجية مع دول الغرب من جهة، وابتعادها عن التعاطي المباشر مع الصرا ع العربي – الإســـرائيلي. لا توجد دول كبرى على اســـتعداد لدعم حرب على الجبهة الشـــرقية، وبخاصة مع وجود الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل ، ما يحول دون تأسيس جبهة عربية في المنظور القريب.[٩٠] وكذلك، ضعف القدرات العسكرية وانعدام الحد الأدنى من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

وعلى الجانب الســـوري، في المرحلة الراهنة، ومع انشـــغال ســـورية في الأزمة الداخلية التي حتماً انهكتها اقتصاديًا وعســـكريًا، يستبعد أن تشكل إحدى عناصر

المواجهة مع إسـرائيل على الجبهة الشـرقية. إن خروج العراق وسورية من معادلة المواجهة على الجبهة الشـرقية، ينسـف احتمال أي تحرك أردني أو إيراني أو أي دولة عربية أخرى لمواجهة إسـرائيل. إن معظم الدول العربية منهمكة في قضاياها الداخلية، وخفت وهج أيديولوجية «الوحدة العربية» وزال حلم مواجهة إسـرائيل عبر جبهة عربية موحدة، وبخاصة على الجبهة الشـرقية. خلاصة القول، لا يشـكل بقاء الأغوار تحت السـيادة الإسـرائيلية ضرورة أمنية بعد التحولات الإقليمية والدولية، لعل الأردن ككل تشـكل أهمية استراتيجية وأمنية لإسـرائيل وليس منطقة الأغوار تحديدًا. إن العراق وسورية يبحثان منذ سنوات عن أساليب عسكرية جديدة لمواجهة إسرائيل بعد فشل خيار المواجهة البرية المباشرة معها، وهو التزود بترسانة صواريخ تقليديـة وغير تقليدية بعيدة المدى. تشـير حرب الخليـج عام ١٩٩١ إلى تحول في مفهوم المواجهة العسـكرية، وكسر التفوق العسكري المطلق، بل السعي لأيجاد حالة من «الردع المتبادل» مع إسرائيل، بواسطة امتلاك قدرات صاروخية قادرة على ضرب العمق الاستراتيجي الحيوي لإسرائيل.[٩١]

الأغوار قد تتحول إلى عائق في حال المواجهة

هناك رأي آخر داخل المؤسسة العسكرية لم يأخذ بعد الحيز والاهتمام الكافيين في النقاش حول أهمية التواجد العسكري في الأغوار، يفيد بأنه في حالة هجوم قوات عربية على منطقة الأغوار، وهي قطاع جعرافي فاصل لأغراض عسـكرية أو لأغراض تعزيز الانتشـار العسكري، فإنها ستكون ضيقة ومعزولة وغير فاعلة في مواجهة أعداد ضخمة من الجيوش العربية. وجود قوة إسرائيلية محدودة في الأغوار قد يجعلها في حالة حصار وتطويق، وأقل عددياً مع صعوبات طبوغرافية تعيق المواجهة. إن تقدم قوات من الشرق وضرب الجبهة الداخلية من قبل المقاومة

الفلسطينية من جهة الغرب قد تكون حاسمة ضد الجيش الإسرائيلي. أما بقاء الجيوش، مخازن الطوارئ ومحطات الإنذار والردع في منطقة الجبال وليس في الأغوار في حالة تسوية مع الفلسطينيين قد تمكن الجيش الإسرائيلي من السيطرة الطبوغرافية وتعزيز قدرة الردع والإنذار اللازمة لأمن إسرائيل. أضف إلى ذلك وجود قوات دولية مع أجهزة ردع وإنذار، وستكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح مراقبة بواسطة أجهزة استخباراتية، كل هذا يمكن إسرائيل من الاستغناء عن بقاء وحدات عسكرية ثابتة في الأغوار عن طريق تسوية مع الفلسطينيين.

في ظل المتغيرات والتحولات الاستراتيجية، تسعى إسرائيل إلى تعزيز تفوق قدراتها القتالية–التكنولوجية في مجالات عدة خاصة تفوق سلاح الجو، الاستخبارات العسكرية وأجهزة السيطرة والتحكم. ننوه هنا بأن خطة العمل الخماسية التي اعتمدها الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٠٨ (كلع ٢٠٠٨) تقوم على فرضية أن التفوق التكنولوجي يقلل من أهمية السيطرة على الأرض. حيث قررت هيئة الأركان الإسرائيلية بحسب الخطة الخماسية تخصيص ميزانية كبيرة لتزويد سلاح الجو وسلاح الاستخبارات. الأمر الذي يعزز مفهوم أهمية الردع بفعل الاستخبارات لجانب تقوية القدرات الردعية بواسطة سلاح الجو على حساب وحدات البرية من مشاة ومدرعات وغيرها. قلل الجيش الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٤ عدد معسكرات الجيش في منطقة الأغوار نظراً لإحكام سيطرته عليها.

رفع قيمة الجدار الفاصل وجدواه[٩٢]

الموقف الرسمي الصادر على لسان رئيس جهاز الشاباك بشأن الغاية من وضع الجدار الفاصل هو «إيجاد وضع الفصل بين المناطق ذات السيادة الإسرائيلية وبين المناطق تحت السيادة الفلسطينية عدا مجموعة من المستوطنات الواقعة

داخل المناطق الفلسطينية. ولعل الأهمية الكبرى والأنجح للجدار هي منع متسللين فلسطينيين للأراضي الإسرائيلية».[٩٣] إن التخوف من تسلل مقاتلين فلسطينيين تشكل مصدر قلق ومكوناً مهماً لشرعية استمرار احتلال الأغوار وضمها إلى إسرائيل.

أقرت إسرائيل بحجة منع التسلل وبذرائع أمنية مسار الجدار الفاصل الذي يخترق أراضي فلسطينية كثيرة، الأمر الذي أدى إلى مواجهات عنيفة مع الفلسطينيين ونشطاء حركات السلام، وفي مراحلة معينة، تدخلت محكمة العدل العليا وساهمت في تجميد عملية بناء الجدار حسب توصيات الجيش الإسرائيلي. منها الجدار الفاصل في منطقة الأغوار أكثر المناطق اشكالية. في السياق ذاته، علق الخبير العسكري المعروف، زئيف شيف، «من الجدير أن تتنازل إسرائيل عن بناء الجدار في منطقة غور الأردن، فالجيش لا يرى ضرورة لاقامته، نظرًا لأنه يلحق الضرر بسمعة إسرائيل ومواقفها وسياستها ويحول المناطق الفلسطينية إلى ما يشبه معسكر اعتقال كبيرًا يزيد من ضغط الفلسطينيين على منطقة الساحل».[٩٤]

يشدد أصحاب هذا الموقف على ضرورة تحديد مسار الجدار في منطقة الأغوار أو إقامة مناطق عازلة لا تشكل محورًا لنقاش أو خلاف مع الفلسطينيين عند التوصل إلى تسويات نهائية. إن رفع قيمة الجدار الأمنية وأهميته تتم بتحديد مساره بوضوح ودون التباس على أن تكون الأغوار ضمن السيادة الفلسطينية.

ما زال المشروع الإسرائيلي لبناء جدار فاصل على التلال المحاذية للأغوار في الضفة الغربية مجمدًا في الوقت الحاضر. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي اريئيل شارون في ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٣، عن وجود مشروع قيد الدرس لبناء «خط دفاعي» بمحاذاة وادي الاردن يتوغل «كيلومترات عدة» في الضفة الغربية، سيعرض على الحكومة بمجرد أن يصبح جاهزًا.

ضعف المبرر الاقتصادي والأخلاقي

على الرغم من الحملة الدعائية التي واكبت طرح «مشـــروع آلون» بأن منطقة الأغوار «خالية» من الفلســـطينيين خلافاً للمنطقة الجبلية المكتظة، وعلى حكومة إسرائيل دعم عملية الاستيطان وتسهيلها في الأغوار كمنطقة مناسبة للاستيطان بسبب قلة عدد السكان الفلسطينيين بها،[٩٥] لم ينجح الاستيطان في تغيير الميزان الديمغرافـــي لصالح اليهود في الأغوار، بل تحـــول واقعياً الى عبء ديموغرافي على إسرائيل. يشكل اليهود أقلية اثنية–دينية في محيط فلسطيني متنام. فيما، ارتفع عدد الســـكان الفلسطينيين وزادت نسبتهم تدريجياً بسبب النمو الطبيعي والهجـــرة، وبخاصة بعد توقيع اتفاقية اوســـلو عـــام ١٩٩٣. فبعد اتفاقية «غزة وأريحا اولاً» تضاعف عدد الســـكان الفلســـطينيين في منطقة أريحا، بحثاً عن حياة أفضل تحت حكم السلطة الفلسطينية.[٩٦] في عام ٢٠٠٥، سكن في الأغوار ٥٣٠٠٠ فلســـطيني على امتداد منطقة بردلة، هاجســـلي، العوجا، اريحا وشمال البحر الميت (عدا الســـكان البدو). في منطقة أريحا عاش ٣٥٠٠٠، في جيفتليك ٦٧٠٠، في شمال الأغوار ٣١٥٠ ، وفي منحدرات الجبل ٣٧٠٠ [٩٧] . فيما تقدر المصادر الفلســـطينية[٩٨] ان العدد اليوم (٢٠١٢) وصل نحو ٧٠٠٠٠ فلســـطيني، فيما لم يتعد عدد المستوطنين ٧٥٠٠ مستوطن.

يرى مؤيدو هذا الموقف أن حجم الاستيطان اليهودي في الأغوار لا يعطي مصداقية لبقاء السيطرة الإسرائيلية، كما ان عدم تبني تطوير اقتصادي ملموس مدعوم بسياسة حكومية تشجع على الانتقال للعيش في مستوطنات الأغوار، قد يصعب على صناع القرار استمرار السيطرة على المنطقة لدوافع «أخلاقية واقتصادية».[٩٩]

يمكن الاعتقاد، بالمقابل، أن فشل التوطين يعود إلى ابتعاد الأغوار عن مركز

الاقتصاد الإســرائيلي، وعدم الشعور بالأمن الشخصي، وصعوبة المناخ ووجود مناطق أخرى أكثر جاذبية للعيش والتطور. فالسبب الرئيسي لفشل الاستيطان هو نزوح السكان اليهود من المناطق الريفية نحو تل ابيب، ارتباطاً بتسارع العولمة وفشل سياسة الحكومات الإسرائيلية في تدعيم الانتشار السكاني.

ويمكن أيضاً إضافة اسباب أقل مركزية كالتالية:

***إسرائيل ستواجه ضغوطاً للانسحاب خاصة من الولايات المتحدة**

لم تســتطع الحكومات الإســرائيلية إقناع المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بضرورة استمرار احتلال الأغوار. يعتقد أصحاب هذا الرأي أن التعنت الإسرائيلي في مواجهة المجتمع الدولي سيؤدي في مرحلة معينة إلى تآكل في العلاقات المتينة مع بعض الدول وبخاصة دول الاتحاد الأوروبي، لأن الرأي العام الأوروبي ينظر إلى إسرائيل كدولة مغتصبة لحقوق الشعب الفلسطيني، ولا يوجد أي مبرر لاستمرار الاحتلال خاصة في منطقة كالأغوار.

*** وضع حد للاحتلال، وتنفيذ صيغة «أرض مقابل السلام»**

أحد المواقف الأيديولوجية لليسار الإسرائيلي، أن إسرائيل لا ترغب بالسيطرة على شعب آخر. من منطلق أن الاحتلال هو أمر مفسد، حيث يعود على أصحابه بتبعات ســلبية. يشــكل هذا الموقف الأســاس لطلب إســرائيل البقاء فقط في الأراضي المحتلة قبل عام ١٩٦٧، وغالبية المؤيدين لذلك لا يفصلون الأغوار عن باقي مناطق الضفة الغربية المحتلة.

*** تقليل الاحتكاك بين اليهود والعرب إلى أكبر قدر ممكن**

سيؤدي استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأغوار حتماً إلى تعاظم حالة الاحتكاك والتوتر بين الطرفين لأمد بعيد. لن يقبل الجانب الفلســطيني المساومة على مستقبل الأغوار، ولن يقبل بأي تسوية تبقي السيطرة الإسرائيلية عليه.

بالمجمل، لم تحســم إسرائيل أمرها في مسألة مصير الأغوار، شأنها شأن باقي القضايا الأساســية العالقة بين الطرفين، لهذا نرى مؤشــرات مختلفة تعزز مطالب ضمها، مثل إفراد موازنات مالية خاصة بتطويرها : اقتصادياً ومعيشياً، ومؤشرات أخرى تعزز إمكانية الانسحاب منها، مثل إبقائها خارج حدود الجدار الفاصل المقام حالياً بالقرب من مدينة أريحا.

الفصل الخامس

الأغوار والعقيدة الأمنية الإسرائيلية

مبادئ الاستراتيجية الإسرائيلية

اقتصر مصطلح الأمن القومي حتى سبعينيات القرن الماضي غالباً على الاهتمامات السياسية، وكانت له في نهاية الثمانينيات تداعيات عسكرية واضحة، من حيث الاهتمام بتمكين القدرة على الصمود أمام الاعتداء من الخارج، وضمان الوجود الحاضر والمستقبلي. كان مفهوم الأمن القومي يعني إقامة سياسة دفاع تقليدية ونشاطات غير عسكرية للدولة لتأمين قدرتها على الاستمرار في الوجود كوحدة سياسية، حتى تكون قادرة على التأثير وتحقيق أهدافها الداخلية والعالمية. بمعنى آخر، يعرف الأمن القومي بأنه « ذاك الجزء من سياسة الحكومة الإسرائيلية الذي يهدف إلى خلق ظروف سياسية محلية وعالمية جيدة للحفاظ على المناعة الوطنية ضد قوى معارضة قائمة أو ممكنة».[١٠١] هذا وما زال مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يرتكز بالأساس على الأمن العسكري ، الذي يقوم على الفرضية القائلة بأن إسرائيل موجودة في حالة خطر وجودي دائم.[١٠٢] ويقوم هذا الأمن على عدة عناصر، أهمها[١٠٣]: الاعتماد على المقدرات الذاتية (self-reliance) التي وضعها بن غوريون، وتنعكس في السعي الدائم والصريح لزيادة القوته العسكرية؛ «حرب راقدة» أي حالة اللاحرب واللا سلام، على افتراض أن الدول العربية مازالت تؤمن بخيار الحرب مع إسرائيل؛ الردع (deterrence)

وخنوع العدو (compliance)؛ منع توازن قوى مع دول الشـرق الأوسـط وذلك مرتبط بمسـالة الردع؛ حرب استبـاقية (preemptive strike) وحرب وقائية (preventive war).

لقد اتبعت إسـرائيل مجموعة من المبادىء الإسـتراتيجية خلال سـتة عقود، خاصة حيال المناطق الاستراتيجية مثل الأغوار، والتي عززت الاعتبارات الأمنية عند تعاطيها مع الصراع العربي – الإسـرائيلي. هذه المبادئ أوصلتها إلى ما وصلت إليه الآن – فهي قوة عظمى في ترسانتها النووية، وهي قوة اقتصادية في المنطقة، وهي دولة ذات نفوذ سياسي ـ أبرزها:

أولاً – إقناع الولايات المتحدة بأن العلاقة الإسرائيلية معها هي أقوى بكثير من العلاقة الأميركية العربية، وأن إسرائيل هي الصديق والحليف الإستراتيجي الذي يمكن الاعتماد عليه.

ثانياً – إقناع العالم بما فيه الولايات المتحدة أن التفوق العسكري الإسرائيلي هو مفتاح الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ثالثاً – الاسـتمرار في إبقاء الحدود العربية الإسـرائيلية هادئة وخالية من أي عمليات للمقاومة الفلسطينية.

رابعاً – الاستمرار في عمليات الاستيطان.

خامساً – تفريغ المناطق المحتلة من أهلها الأصليين، وفرض أساليب تتفاوت بين دفع أثمان باهظة لقطع الأراضي التي يملكونها، واتباع أساليب الترهيب لتحقيق ذلك.

سادساً – تحقيق الأهداف الإسـرائيلية في سـلب المياه العربية لا سـيما المياه المخصصة للزراعة.

سابعاً – تحقيق أهداف إسـرائيل في ضم المناطق العربية وتحويلها إلى مناطق عازلة من الناحية الإسـتراتيجية مثل الجنوب اللبناني، مرتفعات الجولان،

غور الأردن، وإعادة سيناء إلى مصر وإعلانها منطقة منزوعة من السلاح.

ثامناً - تحقيق الاجماع بين كافة الأحزاب الإسرائيلية، والاتفاق على ضرورة تحقيق هدف إسرائيل في السيطرة والتوسع والاحتلال، وأن هذا الاختلاف الشكلي بين الأحزاب إنما هو اختلاف في الوسائل، أما الأهداف فهي واحدة تصب في خدمة مصالح إسرائيل.

النظرية الأمنية الإسرائيلية فيما يخص الأغوار

اعتمدت النظرية الأمنية الإسرائيلية في تبرير السيطرة على الأغوار بعد حرب ١٩٦٧، على أحد أبرز عناصرها، وهو ضرورة الحفاظ على العمق الاستراتيجي، انطلاقًا من المعطيات التالية:

أولاً - **دونية إسرائيل الجيو – استراتيجية:** يزداد خضوع إسرائيل للتهديد كلما ازدادت إمكانية الحاق الضرر بها نتيجة طبيعتها الجغرافية. تواجه اسرائيل حسب تقرير الاستخبارات العسكرية عام ٢٠١٠، «خطرًا وجوديًا» على الجبهة الشرقية وعلى جبهة سيناء، الأمر الذي يعرض إسرائيل إلى دونية جيو – استراتيجية، بنضوج تحديات جديدة على أثر المتغيرات الاقليمية في ظل الثورات العربية. تضطر المؤسسة العسكرية لمراجعة استراتيجيتها العسكرية في مواجهة الأخطار المستقبلية على اطول الجبهات الحدودية. الأمر الذي يساهم في تعميق دونية إسرائيل الجيو – استراتيجية في تحول جميع حدودها إلى مناطق «غير آمنة» و «غير مستقرة».[١٠٤]

ثانياً – **العمق الاستراتيجي الدفاعي الضيّق** – «الخاصرة الضيقة» لإسرائيل عرضها ١٢ كم بين الضفة الغربية والساحل الذي يتمركز به ٨٠٪ من السكان. ما يعزز دونية إسرائيل الجيو – استراتيجية. لعل أبرز التحديات

أمام الاستراتيجية الدفاعية الإسرائيلية هي كيفية مواجهة احتمال هجوم صاروخـــي مكثف على منطقة «الخاصرة الضيقة» التي تتمركز بها أهم الصناعات والمشاريع والمؤسسات الإسرائيلية، المدنية منها والعسكرية. إضافة إلى تموضع عصب المجتمع اليهودي الإسرائيلي.

تهديد السكان الإسرائيليين في المركز من جهة الضفة الغربية

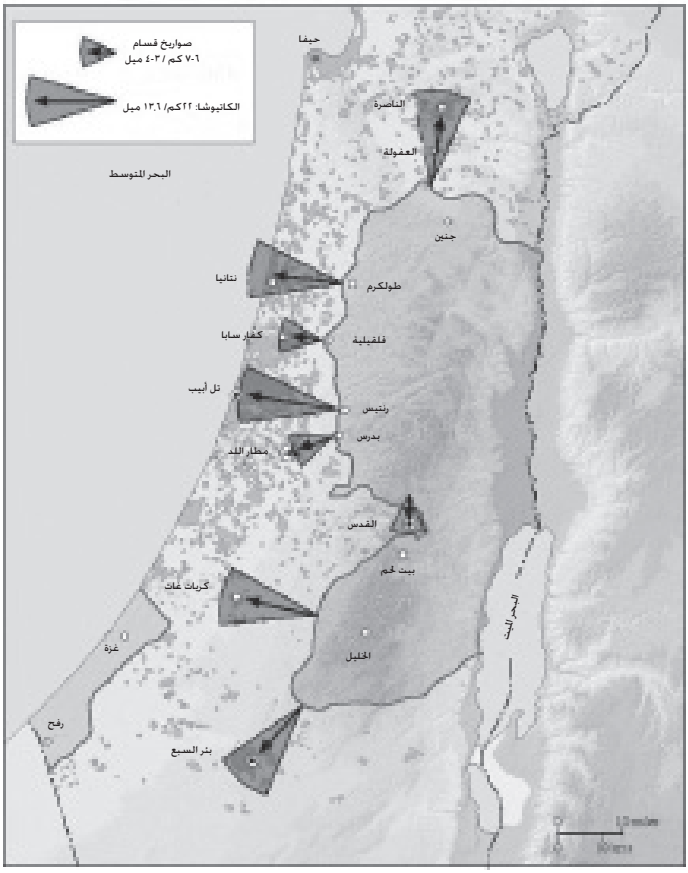

الخرائط نقلاً عن موقع htpp://www.defensibleboders.org

الطبوغرافيا والأمن الاسرائيلي: استغلال الجبال على ارتفاع أعلى من ٤٢٠٠ قدم كحواجز لحماية الساحل الإسرائيلي الهش

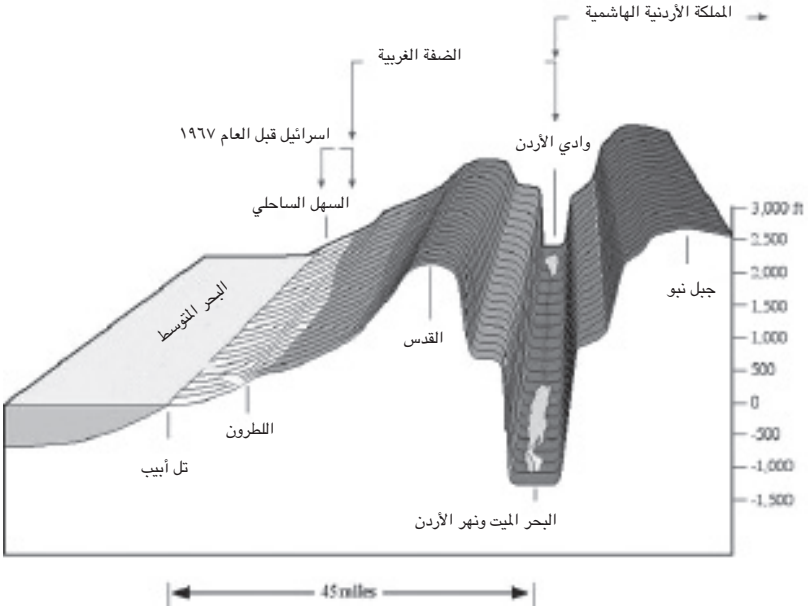

الخرائط نقلاً عن موقع htpp://www.defensibleboders.org

ثالثاً – جبال نابلس والخليل تكشف السهل الساحلي الإسرائيلي وتعطي أفضلية «للعدو» بالمفهوم العسكري، من ناحية الاستكشاف أو إطلاق الصواريخ. تتمسك إسرائيل باستمرار السيطرة على سلسلة جبال نابلس والخليل دون الاعتماد على أجهزة الرادار والإنذار المبكر لقصر مسافة الإنذار بين سلسلة الجبال والعمق الاستراتيجي الحساس لإسرائيل.[١٠٥]

رابعاً - انعدام العمق الاستراتيجي الذي يؤثر على زمن رد الفعل وقوة الردع. لهذا، تعاني إسرائيل من مشكلة فيما يتعلق بالإنذار المبكر.

تبلور مبدأ «حدود قابلة للدفاع»

تشـــغل مســـألة ضمان العمق الاســـتراتيجي وتأمين «حـــدود قابلة للدفاع» حيزًا أساســـيًا، في النقاش الدائم حول إمكانية التســـوية بين إسرائيل والسلطة الفلســـطينية. تســـلط غالبية مراكز الأبحاث الأكاديمية والعسكرية الضوء حول مصطلح عسكري تكمن به عقدة وهاجس الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية نحو أي تسوية مستقبلية قد تضمن لإسرائيل «حدوداً آمنة» بالمفهوم العسكري.[١٠٦] يبرز مصطلح «حدود قابلة للدفاع» في كل حديث إعلامي أو تقرير أمني للمســـؤولين العسكريين والسياسيين، مؤكدين تمسك إسرائيل بالسيطرة على الأغوار لضمان مبدأ «حدود قابلة للدفاع» في ظل الدونية الجيو–استراتيجية لإسرائيل.[١٠٧]

من الواضح، أن تبلور مبدأ «حدود قابلة للدفاع» تحت شعار ضمان مستقبل إســـرائيل، جاء لتبرير اســـتمرار سيطرة إسرائيل العســـكرية على الأغوار، أو أسلسًا لضم مناطق منها في ظل تسوية سياسية.

تبرر إســـرائيل تمســـكها بمبدأ «حدود قابلة للدفـــاع»، معتمدة على الظروف الاستراتيجية والقانونية التي تبلورت بعد حرب ١٩٦٧، والتي أبرزها:

أولاً – خـــط اتفاقيـــة الهدنة عام ١٩٤٩ لا يعتبر «حدودًا قابلة للدفاع» بالنســـبة لإسرائيل.[١٠٨] فقد رفض مصممو النظرية الأمنية الإسرائيلية، وأبرزهم يغآل الون، موشـــيه ديان واسحق رابين، الرجوع لحدود ١٩٦٧، وبخاصة في منطقة الأغوار، باعتبار أن الظروف الاســـتراتيجية مرتبطة بضرب العمق الدفاعي الضيق لإسرائيل؛ أي «الخاصرة الضيقة» التي تصل الى ١٢ كم بين الضفة الغربية والساحل الإسرائيلي.

ثانياً - «الخط الأخضر» الذي حدد حســـب اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩– يعتبر حدودًا

عسكرية وليس سياسية ثابتة بين إسرائيل والأردن. الأمر الذي شكل أسلسًا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي لا ينص على انسحاب كامل حتى الخط الأخضر.

ثالثاً - وجه الرئيس الأميركي جورج بوش، لإسـرائيل، كتاب ضمانات، يمنحها ما يسميه حقًا في «حدود قابلة للدفاع عنها». الأمر الذي تعتبره إسرائيل دعماً استراتيجياً وسياسياً بالغ الاهمية لموقفها.[١٠٩] مقابل موقف دول الاتحاد الأوروبي الذي يرى ان إسـرائيل قادرة على تأمين الحماية والأمن لمواطنيها، وعليها التنازل عن السيطرة المباشرة العسكرية واستبدالها بترتيبات أمنية عدة، مثل مناطق فلسطينية منزوعة السلاح، قوة دولية، ضمانات دولية وغيرها.[١١٠]

فرضيات سياسية - أمنية إسرائيلية تعزز فكرة استمرار السيطرة على الأغوار

هذه الفرضيات هي الرائجة في الخطاب الرسمي والإعلامي الإسرائيلي، التي وردت على لسان عدد من القادة السياسيين والأمنيين، أو تم نقاشها وتداولها في مؤتمرات وندوات أكاديمية مختلفة.

أولاً – إقامة دولة فلسـطينية سيشـكل غطاء وقاعدة أساسية لتطوير ما يسمّى «بنية تحتية للإرهاب»، كما حدث عند الانسحاب من قطاع غزة.

ثانياً – تصاعد خطر القوى الراديكالية الاسـلامية على الجبهة الشرقية، وتحول المناطق الفلسطينية لقاعدة عمليات عدائية ضد إسرائيل.

ثالثاً – الاتفاقيات المبرمة مع إسرائيل فشلت في معظمها، ولم توفر الاحتياجات الأمنية لإسرائيل.

رابعاً - حرية التحرك العسـكري في الضفة الغربية تمنع إمكانية بناء الصواريخ وتصويبها نحو إسرائيل.

الاعتبارات العسكرية

هناك إجماع داخل مؤسسات الأمن القومي الإسرائيلي حول الحفاظ على «حدود قابلة للدفاع» كضرورة عسكرية في مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية التالية:

في حالة الهجوم التقليدي فإن السيطرة على الأرض تضمن:

أولاً – عاملي الزمن والحيّز الجغرافي، وهما أساسيان لضمان العمق الدفاعي وقوة الردع. تشـــدد إسرائيل على ضرورة السيطرة على حيز جغرافي من أجل تهيئة الجيوش البرية والجوية. إذ تتعاطى الاعتبارات العسكرية الإسرائيلية مع عامل الزمن كعنصر مهم ومعقد، على اعتبار أن الجيش الإســرائيلي يعتمد على جيوش الاحتياط في حال مواجهة عسكرية تقليدية. لهذا، عامل الزمن والإنذار المبكر ضروري لتمكين الجيش من استدعاء فرق الاحتياط.

ثانياً – السيطرة على مجال الرؤية، أي منع العدو من السيطرة على مجال الرؤية الــذي يعطيه نقطة تفــوق مهمة، ويعزز من قدرته على إطلاق النار. لهذا، تتمسك إسرائيل بالسيطرة على المناطق الجبلية في منطقة الأغوار.

منع بناء بنية تحتية والقيام بعمل «إرهابي»

حســب وجهة النظر الأمنية الإسرائيلية، يصعّب التواجد العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية، وضمان حرية التحرك العسكري فيها، عملية بناء بنية تحتية لما يسمى بـ «الارهاب»، ويحدّ من إمكانية تهريب الأسلحة والتسلل إلى داخل إسرائيل.[١١١]

وجود عمق لمواجهة إطلاق القذائف والصواريخ

تتعاطى إسرائيل مع التهديد الصاروخي على مختلف أنواعه وإمكاناته كخطر حقيقي بالغ الصعوبة. بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، وبالأخص بعد العدوان الإسرائيلي على

لبنان عام ٢٠٠٦، أضافت إسرائيل إلى عناصر المنظومة العسكرية (الحسم، الهجوم، الردع)، عنصر الدفاع، الأمر الذي يترتب عليه تغيير في الاستراتيجية العسكرية، ويدل على ضرورة وعمق التعاطي مع إمكانية حقيقية في مواجهة هجوم صاروخي.

فقد شكلت الصواريخ قصيرة المدى في السنوات الأخيرة، مشكلة أمنية يومية لإسرائيل، وبخاصة كونها منصوبة داخل التجمعات السكنية. إن المدى القصير عند إطلاق الصواريخ يعيق فعالية الوسائل الدفاعية المتطورة في مواجهة صواريخ عن بعد كيلومتر أو إثنين.[١١٢]

الردع الاستخباراتي ليس بديلا للسيطرة على الأرض

يرفض القادة العسكريون فكرة الاعتماد على الردع الاستخباراتي كبديل أو كعنصر أساسي مقابل السيطرة على الأرض، متمسكين بتجربة حرب ١٩٧٣ التي عكست فشلاً استخباراتيًا فاضحًا لإسرائيل، أضف إلى ذلك، التفوق الجوي، وسيطرة إسرائيل على كل المجال الجوي الفلسطيني، فهو لا يضمن من وجهة نظر إسرائيلية ردعاً استخباراتيًا، باعتبار أن لسلاح الجو أولويات أخرى، مثل ضرب منصات القذائف والصواريخ التي تشغل القوات الجوية بشكل دائم وحثيث.

إسرائيل تشترط وجود ترتيبات أمنية في ظل تسوية سلمية

يمكن تلخيص الشروط الأمنية التي تطرحها إسرائيل في سياق تسوية سياسية، وحل دائم للصراع ، وفق درجة الأهمية من منظور أمني إسرائيلي، بما يلي:

أولاً - دولة فلسطينية «منزوعة السلاح» – شرط أساسي لتسوية سياسية وأمنية حول غور الأردن.

لم تخف إسرائيل موقفها من مسألة «دولة فلسطينية منزوعة السلاح»، بل

سـعت إلى ترسيخ الفكرة كأسـاس وفق اتفاقية اوسلو – حسب الموقف الإسـرائيلي – معتبرة أن «دولة فلسـطينية منزوعة السـلاح» هي أساس تسوية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية. في الوقت الراهن، ترفض إسرائيل المفهوم الأساسي لمصطلح «منزوعة السلاح» بمعنى «تحديد الوسائل القتالية»، بل تسعى إلى مفهوم أوسع، وهو «منع تطور خطر أمني من داخل أو خارج الأراضي الفلسـطينية»، بهدف أن تضمن إسرائيل حرية التحرك العسكري داخل الدولة الفلسطينية انطلاقًا من ادعاءات أمنية مختلفة.[١١٣]

يذكـر أنـه وخلال النقاش في كامـب ديفيد عام ٢٠٠٠، اسـتعملت الولايات المتحـدة مصطلحًا بديلاً له دلالات جديدة، وغيـر معروف في القانون الدولي (Nonmilitarization)، أي «عدم وجود طابع عسكري». من نافل القول هنا، ان إسـرائيل ستسعى لتغيير مفهوم المصطلح ليعطيها شرعية التدخل العسكري، متجاهلة الحق السيادي للدولة الفلسطينية.

ثانياً - ترتيبات أمنية خاصة لصالح إسرائيل، مثل محور فيلادلفيا (صلاح الدين)، ممرات أمنية، وترتيبات تضمن إمكانية عسكرية في مواجهة تهديد من الشرق. إضافة للسـيطرة على المعابر في الأغوار، تعتبر المؤسسـة العسكرية في إسـرائيل أن الممرات هي الحل الأمثل. إمـا أن تكون الأغوار ككل ممراً واحداً، أو بناء عدة ممرات تمنع التواصل الجغرافي بين ضفتي نهر الأردن. يطرح الخبراء العسكريون فكرة وجود ممرين من الممكن أن يخففا الضغط الديمغرافي– الاقتصادي من الشرق، ويخففا الضغط على الخاصرة الضيقة لإسرائيل (ممر رام الله – اريحا – جسر اللنبي، نابلس – وادي الفارعة– الجيفتلك)، إضافة إلى إقامة ممرات فرعية في كل الضفة الغربية.

ثالثًا - مجال جوي موحد تحت السـيطرة الإسـرائيلية، وسـيطرة على المجال

الالكترومغناطيسي.

تتمسك إسرائيل بشرط السيطرة الإسرائيلية على مجال جوي موحّد للدولتين، وسيطرة على المجال الالكترومغناطيسي، لانعدام عنصري الزمن والمجال الاقليمي للرد على أي هجوم محتمل من الشرق. حسب التقديرات الإسرائيلية، فان طائرة حربية بإمكانها عبور كل إسرائيل خلال أربع دقائق، وأن تصل إلى القدس عبر غور الاردن خلال دقيقتين.[١١٤] يشترط سلاح الجو الإسرائيلي من أجل تأمين المجال الجوي الإسرائيلي، السيطرة على مجال جوي مشترك مساحته ٤٠ ميلاً، وحرية تحرك مطلقة داخل الدولة الفلسطينية.[١١٥]

أضف إلى ذلك، تتمسك إسرائيل بالسيطرة على المجال الالكترومغناطيسي للحفاظ على فعالية أجهزة الاتصال العسكرية والمدنية، ومنع الفلسطينيين من استغلال الأفضلية الطوبوغرافية لمنع أو تشويش أجهزة الاتصال الإسرائيلية، أو استغلال ذلك لجمع معطيات استخباراتية لصالحها أو لصالح دولة أخرى. يشار إلى أن إسرائيل لاقت دعماً أميركياً حول ضرورة سيطرتها على المجال الجوي بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

رابعاً - عدم توقيع الفلسطينيين اتفاقيات عسكرية مع دول أخرى، بضمنها دول «معتدلة» أو «صديقة» مثل الأردن ومصر.

خامساً - منع إقامة بنية تحتية عسكرية مثل الصناعات العسكرية.

سادساً - سيطرة ومراقبة فعالة على الحواجز الأمنية. تتمسك إسرائيل بالسيطرة على الحواجز الأمنية التي تشكل عصب الحركة داخل الأغوار. لكنها في الوقت نفسه تبدي قبولاً لتقليص عدد الحواجز الأمنية، إلا أنها تترك التداول الدقيق في الأمر لوقت التفاوض.

سابعاً - تحديدأنواع الأسلحة التي تصنف وفق وسائل القتال لحماية «الأمن

الداخلي».

ثامناً - مراقبة وتفتيش من قبل مراقبين دوليين. هذا الأمر غير محسوم بالنسبة لإسرائيل. على العموم، إسرائيل تتحفظ من تواجد قوات دولية معتبرة إياها غير فعالة، وتحدّ من سلوكها العسكري.

تاسعاً - تعزيز العلاقات الأمنية القائمة مع الأردن. حسب تقرير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية لعام ٢٠١٢ هناك خطر حقيقي على النظام الهاشمي الأردني.[١١٦] لهذا، قد تتمهل إسرائيل في تعزيز التنسيق الأمني مع الأردن، والأهم أن الأردن ستكون حذرة من أي تعاط لافت مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية خوفاً من استغلال الأمر داخلياً.

السيطرة الإسرائيلية على الأغوار: ضرورة أمنية أم وهم؟

خلصت وثيقة أعدها «المجلس الإسـرائيلي للسلام والأمن» في أيلول ٢٠١١، تناولـت موضوع حدود ١٩٦٧، ومدى كونهـا قابلة للدفاع، إلى التأكيد على أن صيغة حدود عام ١٩٦٧، مع تبادل أرضٍ، تضمن لإسرائيل خطوط دفاع وحماية جيـدة في مواجهة التهديدات ذات الصلة، وأن السـيطرة على منطقتي الأغوار وغربي الضفة الغربية ليست ضرورية على الإطلاق لمواجهة هذه التهديدات. وأكدت أن المنطقتين لا تمثلان حلاً للتهديدات الرئيسة المتوقعة.

وتنبع أهمية هذه الوثيقة أولاً من الجهة التي تولت إعدادها، وفريق العمل الذي شـارك في العملية. فالمجلس الإسـرائيلي للسلام والأمن، هو محفل غير حزبي، وإن كان معارضوه يعطونه صبغة يسارية، يضم نحو ألف عضو يتمتعون بخبرة وتجربة وماض سياسي وأمني غني، ويضم بين أعضائه شخصيات تولت سابقاً مناصب عليا في الجيش الإسرائيلي، الموساد، الشاباك والشرطة، إلى جانب سفراء ومدراء عامين في الوزارات المختلفة، وأسـاتذة جامعيين وأكاديميين في مجالات متعددة. وقد تأسـس المجلس عام ١٩٨٨ على يد مجموعة من كبار الضباط في الاحتياط، برئاسـة اللواء أهرون ياريف، وقام المجلس على أساس فكرة تقول إن الأمن مجال مهني يتطلب معرفة واسعة وخبرة، وأن الهدف منه هو وضع المعرفة والخبرة اللتين يتمتع بهما أعضاؤه في خدمة الجمهور الواسـع، كي يكون قادراً على بلورة موقفه من القرارات الصعبة المتعلقة بالأمن وعملية السلام.

على هذا الأساس، وجد المجلس أن من واجبه أن يُدلي بموقفه في النقاش الدائر في إسـرائيل بشأن الأهمية الاستراتيجية والأمنية لخطوط ١٩٦٧، فاجتمعت لهذه الغايـة مجموعة عمل في المجلس، ووضعـت وثيقة تحت عنوان «وثيقة المجلس في

موضوع الحدود القابلة للدفاع»، حيث شارك في مجموعة العمل، رئيس المجلس حالياً اللواء احتياط ناتي شاروني، ورئيس شعبة الاستخبارات سابقاً اللواء احتياط شلومو غازيت، واللواء احتياط عاموس لبيدوت، والعميد احتياط شـــاؤول غبعولي، والعميد احتياط شلومو بروم، والعميد احتياط غادي زوهر، والعقيد احتياط شاؤول أريئيلي.

حاولت الوثيقة إسقاط عمود الخيمة في استراتيجية نتنياهو، من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة، أهمها ما هي التهديدات الرئيسة التي قد تضطر إسرائيل إلى مجابهتها؟ وما هي أهمية غور الأردن وغربي الضفة كعمق استراتيجي وحدود قابلة للدفاع عنها في تمكين إسرائيل من مواجهة هذه التهديدات بصورة أفضل؟.

في ما يتعلق بصورة التهديدات، أشـــارت الوثيقة إلى أنه عندما تبلور مفهوم الحاجة إلى حدود قابلة للدفاع عنها، وبالتالي ضرورة الاحتفاظ بسيطرة إسرائيلية على منطقة الأغوار، كان التهديد الرئيسي المتربص بإسرائيل عندها هو إمكان تعرضها لهجوم بري واسع النطاق مدعوم جوياً من ائتلاف عربي وإقليمي. وقد كان ذلك تهديداً وجودياً بسبب عدم التناظر بين إسرائيل والعالم العربي، الذي كان أحد عوامل غياب العمق الإســـتراتيجي. **لكن الميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط تغير كلياً، واختفي تقريباً تهديد الهجوم البري الواسع**، وذلك للأسباب التالية:

- **انهيار الاتحاد السوفيتي وفقدان العرب تأييد تلك القوة العظمى** ؛
- **انهيار فكرة الوحدة العربية والعمل العربي الجماعي**، ما أدى بالتالي إلى انعدام فرص قيام ائتلاف عربي من هذا القبيل.
- **معاهدات السلام مع مصر والأردن**: أدى توقيع إســـرائيل على معاهدتي سلام مع دولتين عربيتين (مصر والأردن) إلى إخراجهما من دائرة الحرب والمواجهـــة. في المقابل أقرت جميع الأنظمة والحكومات العربية، من دون

استثناء، في مبادرة السلام العربية، بانعدام إمكان تحقيق أهدافها حيال إسرائيل بالطرق غير السياسية.

- **تفكك الخطر القادم من العراق :** تعرض العراق، الذي يمثل عنصراً مركزياً في أي جبهة شرقية ضد إسرائيل، لهزيمة في حربي الخليج، وسحقت قواته العسكرية، وسوف يحتاج إلى سنوات طويلة من أجل إعادة بناء قوة عسكرية مؤثرة، هذا إذا ما نجح العراق في الحفاظ على وحدته. الإنهاك في سورية: سورية منهكة في قضاياها الداخلية منذ اندلاع الثورة في بداية عام ٢٠١١.

لهذه الأسباب، ترى الوثيقة، أن التهديدات العسكرية الرئيسية التي ستضطر إسرائيل إلى مواجهتها في الحاضر والمستقبل المنظور، تنحصر في مجالين رئيسين آخرين:

- مواجهة في مجال يقع خارج إطار الحرب النظامية الكلاسيكية؛ أي في مجال حرب العصابات و «الإرهاب».
- خوض حرب ضد إسرائيل بأدوات وأسلحة استراتيجية، وبخاصة الصواريخ الباليستية، وأسلحة الدمار الشامل.
- وتشير الوثيقة إلى أنّ هناك عدة أمور مشتركة لهذين المجالين، أهمها أن الهدف الرئيسي في كلا المجالين هم السكان المدنيون في إسرائيل؛ كما يعتمد كلاهما، كسلاح رئيسي، على قدرة إطلاق صاروخية، قادرة على تغطية كامل مساحة دولة إسرائيل؛ الأمر المشترك الثالث لهذين المجالين يتمثل في كونهما لا يسعيان إلى تحقيق انتصار أو حسم عسكريين، بل لاستنزاف قوى إسرائيل وضرب المعنويات وتحقيق مكاسب إعلامية وسياسية ومعنوية.

بعد عرض صورة التهديدات، تنتقل الوثيقة إلى فحص ما إذا كانت منطقتا

الأغـوار وغربـي الضفة، تمثلان رداً علـى التهديدات. وفي هـذا المجال تؤكد الوثيقـة علـى أن المنطقتـين لا تقدمان رداً ذا صلة حيال التهديدين الرئيسـين الجديديـن. ذلـك أن مـدى الصواريـخ يمكّن مـن تغطية كامل مسـاحة دولة إسـرائيل بتهديـد صاروخي مكثف مـن دون الحاجة إلى نشـر أي قاذفات أو منصـات إطلاق غربي نهر الأردن، كما تؤكد الوثيقة أن صلة المنطقتين (الأغوار والضفة) بالنسـبة إلى تهديد الإرهاب وحرب العصابات، هي صلة ضعيفة جداً. في المقابل، لم تغفل الوثيقة ما يتعلق بالتهديد العسـكري الكلاسيكي، الذي وإن عدّت أن خطورته انحسرت بدرجة كبيرة في العقود الأخيرة، إلا أنها أشارت إلى أنـه لا يمكن الجزم هنا بعدم وجود مغزى للأراضي أو المناطق الجغرافية، لكنها مع ذلك لفتت إلى بعض الملاحظات في هذا السياق:

إن اسـتخدام تعبير أو مصطلح عمق استراتيجي في ما يتعلق بمنطقتي غور الأردن وغربي الضفة، هو ضرب من السخرية والاستهزاء. فإسرائيل لا تملك عمقاً استراتيجياً، سواء مع أو بدون غور الأردن. فعرض إسرائيل مع غور الأردن لا يزيد عن ٤٠ كيلومتراً تقريبا، ومن هنا، فإن ثمة حاجة إلى حلول أخرى لهذا التهديد.

إذا كان الهدف من السيطرة في الأغوار هو ضمان وجود رد عسكري حيال هجوم بري، فإن أي تحليل عسـكري بسـيط يبين أن المسـألة المهمة هنا ليست الاحتفاظ بوجود عسكري على خط نهر الأردن أو في منطقة غور الأردن ذاتها، إذ إن أي قوة عسكرية منتشرة في هاتين المنطقتين سوف تعاني ضعفاً طوبوغرافياً وستكون عرضة للنيران من الغرب والشرق. فالمنطقة الحاسمة والأكثر أهمية هي المرتفعات المؤدية من الأغوار إلى السفوح الجبلية، إذ إن وجود وانتشار القوات فوق سـفوح الجبال المطلة سيحولان المنطقة إلى منطقة إبادة لأي قوة مهاجمة.

القوة العسكرية التي ستمكث دائماً في الأغوار ستكون في جميع الأحوال محدودة في حجمها، ومعرضة لخطر دائم بالمحاصرة.

استناداً إلى ما تقدم، تخرج الوثيقة بخلاصة مفادها أن منطقتي الأغوار وغرب الضفة الغربية لا تمثلان حلاً للتهديدات الرئيسة المتوقعة بعد التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، وأنه يتضح من تحليل المسائل الرئيسية المرتبطة بالحدود القابلة للدفاع عنها، أنه يمكن في نطاق المفاوضات مع الفلسطينيين بشأن الحدود الدائمة، رسم حدود قابلة للدفاع عنها على أساس خطوط عام ١٩٦٧ مع تبادل أراض بحجم غير كبير.

استنتاجات

هناك عدة استنتاجات وتوصيات أساسية مرتبطة بالقراءة الاستراتيجية الإسرائيلية في المرحلة الراهنة، والتي لها إسقاطاتها المباشرة على أهمية الأغوار الاستراتيجية من منظور إسرائيلي، وهي على النحو التالي:

أولاً: تأثرت الجبهة الشرقية بمجموعة من التغيرات التي تشكل عوامل «استقرار» (بحسب المنظور الإسرائيلي)، وهي اتفاق السلام مع الأردن، الاتفاقيات السياسية والأمنية مع الفلسطينيين، حرب الخليج وما سببته من تفكيك لـ «التهديد العراقي»، إضافة إلى سنوات الاحتلال الأميركي للعراق.

ثانياً: تجري المؤسسة العسكرية منذ عام ٢٠١١، في ظل المتغييرات الإقليمية والثورات العربية المتتالية («الربيع العربي»)، مراجعة وقراءة تقييمية من منظور أمنها القومي، باعتبار أن الهزة في العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي، وقد وصفت تقارير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أحداث عامي ٢٠١١ – ٢٠١٢ بأنّها مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي

الإســـرائيلي. وهناك تخـــوف وقلق من فترة الانتقـــال الفاصلة بين مرحلة الثورات العربية وبين الوضع الجيو–سياسي الجديد الذي سيتكوّن بعد عدة ســـنوات، حيث أن التحوّلات المحتملة في العالم العربي كثيرة، ولها تأثيرات وتداعيات متنوعة، الأمر الذي قد يدعم وجهة النظر الداعية لإبقاء الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية.

وتشـــير تقارير الاســـتخبارات العســـكرية لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، إلى أن أهم ركيزتين كانت تتّكئ عليهما إســـرائيل فيما يتعلق بسياســـاتها وأمنها واســـتراتيجياتها إقليمياً، هما: حيادية الجبهة الجنوبية مع مصر، وحيادية الجبهة الشرقية خاصة غور الأردن.

ثالثاً: لم تتخذ المؤسســـة العسكرية موقفًا واحدًا من مستقبل بقاء الأغوار تحت السيادة الإسرائيلية، على الرغم من أن جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تمســـكت بذلك . من الممكن اســـتثمار «اللاموقف» لدى المؤسسة العسكرية الإســـرائيلية واعتباره ركناً أساسياً في مواجهة الموقف السياسي للحكومة الإسرائيلية برفض الادعاءات الأمنية، وبخاصة أن هناك آراء عديدة من قبل جنرالات إسرائيليين يعتقدون أن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ضمن ترتيبات أمنية، ممكن (تطرقنا لآراء بعض الجنرالات في سياق البحث).

رابعاً: لا يوجـــد إجمـــاع وطني إســـرائيلي حـــول بقاء الأغوار تحت الســـيادة الإســـرائيلية. هناك وجهات نظر متوازية داخل المجتمع الإســـرائيلي حول مسألة الضم أو الانسحاب. الموقف الفلسطيني الرسمي عليه أن يشدد على ان اتفاقية ســـلام حقيقية مع الفلسطينيين توفر علاقة طبيعية بين الطرفين، وتقلل من دوافع التخوف الأمني الإسرائيلي.

خامساً: هناك محاولة حثيثة من الجانب الإسـرائيلي لربط وضعية القدس داخل إسرائيل ببقاء الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية. من الواضح أن الجانب الإسـرائيلي لا يعيـر أي اهتمام خاص للعامل الأمنـي في تبريراته لربط القدس مع الأغوار. ما يؤكد عدم مصداقية الطرح «الأمني»، بل استخدامه كغطاء للتبرير السياسي.

أصبحت التبريرات الأمنية في الوقت الحالي، وفي ظل التغيرات التي طرأت، واهية، خاصة في ظل ما يلي :

- التحول من حرب تقليدية إلى حرب قذائف وصواريخ باليستية، وما تسميه إسرائيل بـ «الارهاب»،هذا التحول لا يمكن مواجهته باستمرار السيطرة العسكرية على الأغوار.
- تضعف التغييرات في طبيعة شـكل المعركة فرضية كون السـيطرة على الأرض هي الحل الأمثل.
- تطرح التغييرات في طبيعة شـكل المعركة تسـاؤلات حول ضرورة تسوية سلمية مقابل التمسك بالذهنية الأمنية والخيار العسكري.
- في حال هجوم بري، يشـكل تفوّق سـلاح الطيران الإسرائيلي ضمانة لمواجهة التهديد عن بعيد.
- سـيتم أي هجوم بري على إسـرائيل فقط عبر خمسـة ممرات بسـبب طبوغرافية الأغوار الصعبة، الأمر الذي يسهل تحكم إسرائيل بالمواجهة، وينفي فعالية السيطرة على كامل منطقة الأغوار.

خلاصة القول: هناك تصريحات ووثائق إسرائيلية رسمها جنرالات معروفون في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، خرجت بخلاصة مفادها أن استمرار السيطرة الإسرائيلية على منطقة الأغوار (كذلك المنطقة غربي الضفة الغربية) لا تمثل حلاً للتهديدات الرئيسة المتوقعة بعد التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، وأنه يتضح من تحليل المسائل الرئيسة المرتبطة بالحدود القابلة للدفاع عنها، أنه يمكن في نطاق المفاوضات مع الفلسطينيين بشأن الحدود الدائمة، رسم حدود قابلة للدفاع عنها على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

الهوامش

١ بن يوسف، س. ماركوس، م. ٢٠٠١، **دليل إسرائيل الجديد – السامرة وغور الأردن**. القدس: وزارة الدفاع.
بتسيلم (٢٠١١). **غور الأردن**. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.
http://www.btselem.org/hebrew/topicjordan_valley

٢ بتسيلم، م.س.

٣ وذلك بحسب ما نشرته دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير، للمزيد انظر
NAD-PLO, 2011, *The Jordan Valley: A Microcosm of the Israeli Occupation*,Ramallah.
http://www.alzaytouna.net/english/selections/2012/Jordan_Valley_Israel_2-12.pdf
وتختلف المعطيات حول عدد الساكنين تبعًا للتعريف، إذ تشير مصادر دائرة الإحصاء الفلسطينية ومنظمة بتسيلم إلى وجود ٤٨ ألفًا، وذلك تبعًا للتعريف الإداري لمناطق الأغوار الذي تتبعه السلطة الفلسطينية في تقسيماتها. انظر تقرير بتسيلم عن الأغوار:
http://www.btselem.org/hebrew/topic/jordan_valley

٤ بتسيلم (٢٠١١). غور الأردن. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. تقرير عن الأغوار:(http://www.btselem.org/hebrew/topicjordan_valley

٥ المرجع نفسه.

٦ المرجع نفسه.

٧ المرجع نفسه.

٨ المرجع نفسه.

٩ المرجع نفسه.

١٠ Vanzo (2011). A Geopolitical Analysis of the Configuration of Israel's Security Barrier with Palestine. APSA 2011 Annual Meeting Paper.

١١ منظمة امنستي الدولية، إسرائيل والأراضي المحتلة: تحت الهدم: هدم البيوت وتدمير الأرض والممتلكات. متوفر في .http://web.amnesty.org/library/Index/ENGMDE150402004

١٢ Simpson (2012) .*The occupier's autocracy: a contextual analysis of the consolidation of authoritarianism in the Palestinian Authority*. The American University in Cairo, School of Humanities and Social Sciences: Cairo, Egypt.

١٣ Rowley & Taylor (2006). The Israel and Palestine land settlement problem, 1948-2005: An analytical history, *Public Choice*, 128(1-2), 77.

Thomas & Kohn & Raphael & Raz (2010). *Israel and the Palestinian territories. Footscray: Lonely Planet Publications*.

١٤ بتسيلم (٢٠١١). غور الأردن. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. http://www.btselem.org/arabic

و أريتسيالي (٢٠٠٥ب). **الاستيطان الحالي في غور الأردن – إنجازات، مشاكل متوقعة.** غور الأردن: المجلس الاقليمي– غور الأردن.

١٥ تقرير منظمة مزارعي الخضراوات في إسرائيل، ٢٠١٢.

١٦ أنظر «مشروع ألون» صفحة ٢٩.

١٧ Stockmarr, (2012). Is it all about territory? Israel's settlement policy in the occupied Palestinian territory since 1967. *DIIS Report*. 4-40.

Susser, (2012). *Israel, Jordan and Israel: The two state imperative*. Brandeis University Press. Waltham: Massachusetts.

١٨ بتسيلم (٢٠١١). غور الأردن. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

١٩ Thomas (2009). The dark side of Zionism: Israel's quest for security through dominance. Lanham: Lexington Books.

٢٠ Hasson (2010). Israel's geopolitical dilemma. Eurasian Geography and Economics, 51(6).

٢١ Soffer & Bystrov (2005). *Israel demography 2004 – 2020 in light of the process of disengagement*. Haifa: reuven Chaikin chair in Geostrategy, Haifa University

Soffer (1999). *Rivers of fire*. Boulder: Rowman and Littlefield.

٢٢ مرجع سبق ذكره، بتسيلم (٢٠١١).

٢٣ المصدر نفسه.

٢٤ المصدر نفسه.

٢٥ كوزنيتسوف (٢٠٠٥). **قطاع المياه في غور الأردن. غور الأردن:** جمعية المياه في غور الأردن.
روبين (٢٠٠٠). **غور الأردن شريان حياة الدولة. طريق الجولان والغور**، ١، ١١.

٢٦ جبيرتسمن (٢٠٠٢). **مصادر المياه في إسرائيل.** القدس: يد بن تسفي.
كوزنيتسوف (٢٠٠٥). **قطاع المياه في غور الأردن.** غور الأردن: جمعية المياه في غور الأردن.

٢٧ مرجع سبق ذكره، بتسيلم (٢٠١١). غور الأردن.

٢٨ المصدر نفسه.

٢٩ Sanders (2009). Water desalting and the Middle East peace process. *Technology in Society*, 31(1), 94-99.

Soffer (1999). *Rivers of fire*. Boulder: Rowman and Littlefield.

Gasteyer & Isaac & Hilal & Walsh (2012). Water grabbing in colonial perspective: Land and water in Israel/Palestine. *Water Alternatives* 5(2), 450.

Feitelson & Rosenthal (2012). Desalination, space and power: The ramifications of Israe's changing water geography. *Geoforum*, 43, 272.

٣٠ مرجع سبق ذكره، بتسيلم (٢٠١١). غور الأردن.

٣١ المرجع نفسه.

٣٢ كوزنيتسوف (٢٠٠٥). **قطاع المياه في غور الأردن.** غور الأردن: جمعية المياه في غور الأردن.

٣٣ Soffer & Bystrov (2005). *Israel demography 2004 – 2020 in light of the process of disengagement*. Haifa: reuven Chaikin chair in Geostrategy, Haifa University.

٣٤ Shlaim (2005). The rise and fall of the Oslo peace process. In Fawcett, L. (Ed.) *International relations of the Middle East , 241.*

٣٥ جيلبر، ي (١,٢,٠٢). **غور الأردن – مقدمة تاريخية. يوم دراسي: أي طرف بحاجة لغور الأردن؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

٣٦ Stockmarr (2012). Is it all about territory? Israel's settlement policy in the occupied Palestinian territory since 1967. *DIIS Report*. 4.

Shlaim, A. (2005). The rise and fall of the Oslo peace process. In Fawcett, L. (Ed.) *International relations of the Middle East* , 241.

٣٧ شلج (٢٠٠١). يغال الون قال بأنهم سيشتاقون لمشروعي. هو صدق. **هآرتس**، ١٨ كانون الثاني، ٣.

٣٨ كوهن (١٩٧٢). **مشروع ألون**. تل أبيب: هكبوتس هميؤحاد.

لجنة تخطيط المناطق المحتلة (١٩٦٨). **مشروع ألون**. القدس: لجنة تخطيط المناطق المحتلة.

Rowley & (2006). The Israel and Palestine land settlement problem, 1948-2005: An analytical history. *Public Choice*, 128(1-2), 77-90.

Thomas (2009). *The dark side of Zionism: Israel's quest for security through dominance*. Lanham: Lexington Books.

Vanzo (2011). A Geopolitical Analysis of the Configuration of Israel's Security Barrier with Palestine (2011). APSA 2011 Annual Meeting Paper.

٣٩ كوهن (١٩٧٢). **مشروع ألون**. تل أبيب: هكبوتس هميؤحاد.

٤٠ المصدر نفسه.

٤١ شريدة، (٢٠١٠). **الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب**. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.

٤٢ المصدر نفسه.

٤٣ أيالون (٢٠٠٢). الجوانب الأمنية. في: هيرمن وافي. **هل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟**. ٤٧–٥٢.

تل ابيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام.

كوهن (١٩٧٢). **مشروع ألون**. تل أبيب: هكبوتس هميؤحاد.

٤٤ مرجع سبق ذكره، شريدة (٢٠١٠). **الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب**.

٤٥ أريتسيالي (٢٠٠٥ب). **الاستيطان الحالي في غور الأردن – إنجازات، مشاكل متوقعة**. غور الأردن: المجلس الإقليمي غور الأردن.

Friedman & Etkes (2005). *Settlements in focus – Eastern strip of the West Bank*. The Foundation for Middle East Pease. Septemper 30, 1, Issue 11.

٤٦ جيلبر، ي. (٢٠٠٢/٢/١). **غور الأردن – مقدمة تاريخية. يوم دراسي: أي طرف بحاجة لغور الأردن؟**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

ليفي، د. (٢٠٠٢/٢/١). الاستيطان في غور الأردن. يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟ أي طرف بحاجة لغور الأردن؟. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

٤٧ Shlaim (2005). The rise and fall of the Oslo peace process. In Fawcett, L. (Ed.) *International relations of the Middle East,* 241.

٤٨ كلاين (٢٠٠٢). من مباحثات سياسية إلى المواجهة وبالعكس. في: هيرمن وافي (٢٠٠٢). **هل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟**. ٤٧–٥٢. تل ابيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام.

٤٩ في ١٩٩٩/٩/٤ وقعت السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل مذكرة شرم الشيخ التي أطلق عليها اسم «واي ٢» في ختام مفاوضات صعبة لتفسير اتفاق «واي ١» ووضع برنامج لتنفيذه. وقد دمج الاتفاق ما تبقى من المرحلة الانتقالية مع مفاوضات الحل النهائي التي يفترض أن تبدأ يوم ٩/١٣ وتنتهي في التاريخ نفسه بعد عام.

ينص الاتفاق على أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتنفيذ الكامل والمتبادل للاتفاق الانتقالي، ولجميع الاتفاقات المعقودة بين الجانبين منذ أيلول ١٩٩٣، وجميع الالتزامات العالقة المترتبة من الاتفاقات السابقة، ودون الإجحاف بالمتطلبات الأخرى للاتفاقات السابقة، اتفق الجانبان على عدة عناوين للبحث، أهمها ما يلي: مفاوضات الوضع النهائي على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن الدوليين «٢٤٢ و ٣٣٨». إقرار المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من إعادة الانتشار، الإفراج عن المعتقلين، الممر الآمن الجنوبي لحركة الأشخاص والمركبات والبضائع، بناء ميناء غزة البحري، قضايا الخليل وغيرها.

٥٠ بكر (٢٠٠١). العاد يرد من الأردن. **هآرتس**، ١٩ تشرين الأول، ٢٢–٢٦.

شرغاي (٢٠٠١). في مستوطنات الغور تخوف من موجة هروب إضافية للسكان». **هآرتس**، ١٠ أيلول، ٦.

٥١ معهد لأبحاث التطبيقية (أريج) (٢٠٠٦). **السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار**». موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA).

٥٢ أريتسيالي (٢٠٠٥ب). **الاستيطان الحلي في غور الأردن – إنجازات، مشاكل متوقعة**. غور الأردن: المجلس الاقليمي غور الأردن.

كمينسكي (٢٠٠٣). **روح جديدة في الاستيطان والتجدد**. يتد، أيلول، ٤.

مرمور (٢٠٠٣). الحكومة قررت: توسيع التسهيلات في توطين سكان الغور. **معاريف**، ١٠ كانون الأول.

٥٣ أريتسيالي، أ. (٢٠٠٥ب). **الاستيطان الحالي في غور الأردن – إنجازات، مشاكل متوقعة**. غور الأردن: المجلس الاقليمي غور الأردن.

٥٤ Hasson (2010). Israel's geopolitical dilemma. Eurasian Geography and Economics, 51(6).

٥٥ Gold. (2011). Israel's requirements for defensible borders in a rapidly changing Middle East. *Prepared Statement before the Foreign Affairs Committee of the U.S.* House of Representatives, April 5th, 2011.

٥٦ Ibid.Ibid.

٥٧ Ibid.Ibid.

٥٨ شاؤول موفاز، وزير الدفاع الإسرائيلي كما نقلت عنه صحيفة هآرتس في ٢٧ شباط ٢٠٠٦.
٥٩ Beinin & Stein (Eds.) (2006). *The struggle for sovereignty: Palestine and Israel 1993-2005*. Stanford: California. Stanford University Press.
٦٠ **هآرتس**، ٢٠٠٤/٢/١٦، ٥.
٦١ **هآرتس**. ٢٠٠٤/١٠/١٢، ٦.
٦٢ **هآرتس**، ٢٠٠٥/٧/٣.
٦٣ بتسيلم (٢٠١١). غور الأردن. مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.
٦٤ Isaac & Hilal (2011). Palestinian landscape and the Israeli–Palestinian conflict. *International Journal of Environmental Studies* , 68(4),413.
٦٥ معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (٢٠١٢). **السياسات الإسرائيلية تجاه الأراضي في الأغوار**. موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA). ٢٠١٢/٩/١٤.
٦٦ **هآرتس**، ٢٠١٣/١/١٦.
٦٧ روتشيلد (٢٠٠٢/٢/١). **المجال الأمني: يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟ أي طرف بحاجة لغور الأردن؟**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.
٦٨ أورن (٢٠٠٢/٥/١٥). النظرية الأمنية الإسرائيلية وموقع غور الأردن فيها. **يوم دراسي: تقييم الوضع أمنيًا- سياسيا: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.
حوجي (٢٠٠٢). عبدالله يحرسنا. **معاريف**، ٢٠ كانون الأول.
غنور (٢٠٠٢/٥/١٥). السلطة الفلسطينية والأرهاب – الأبعاد على العمليات المقبلة. **يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية – السياسية: الصراع الإسرائيلي فلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي** – الأمني. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.
٦٩ الطاقم الأمني للمناعة الوطنية (١٩٩٦). مأساة متوقعة من بدايتها: **«الاتفاقية المرحلية» وأخطار قيام دولة فلسطينية – ورقة موقف**. الطاقم الأمني للمناعة الوطنية.
٧٠ جونن (١٩٩٧). **غور الأردن - مبادرات دولية**. كريات طفعون.
Government of Israel (1997). Programs for regional cooperation. Draft, November 1996.
٧١ عنبار (٢٠٠٢/٥/١٥). البيئة الاستراتيجية لاسرائيل. **يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية – السياسية: الصراع الإسرائيلي فلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.
شيفطان (٢٠٠٢/٢/١). غور الأردن. **يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟ أي طرف بحاجة لغور الأردن؟**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.
الطاقم الأمني للمناعة الوطنية (١٩٩٦). **مأساة متوقعة من بدايتها: «الاتفاقية المرحلية» وأخطار**

قيام دولة فلسطينية – ورقة موقف. الطاقم الأمني للمناعة الوطنية.

٧٢ أورن (٢٠٠٢/٥/١٥). النظرية الأمنية الإسرائيلية وموقع غور الأردن فيها. **يوم دراسي: تقييم الوضع أمنيا – سياسياً: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

غنور (٢٠٠٢/٥/١٥). السلطة الفلسطينية والارهاب – الأبعاد على العمليات المقبلة. **يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية – السياسية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

سوفير (٢٠٠٢/٢/١). **جغرافيا وديمغرافيا – منطقة غور الأردن. غور الأردن - لمن هو ضروري؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

شيفطان (٢٠٠٢). غور الأردن – ملخص مؤقت . **يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟ أي طرف بحاجة لغور الأردن؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

٧٣ عميدرور وجولد، (٢٠٠٦). ممنوع التنازل عن حدود آمنة. **هآرتس**، ١٥ كانون الثاني ، ٢ب.

شتاينتس، عميدرور، روزين وغولد (٢٠٠٥). **حدود قابلة للدفاع – شرط أساسي لأمن اسرائيل.** القدس: مركز القدس لقضايا الجمهور والدولة.

٧٤ أيالون (٢٠٠٢). «الجوانب الأمنية». هيرمن، ت وافي، ي. هل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟، ٤٧–٥٢. تل ابيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام.

بروم (٢٠٠١). هل حقيقة غور الأردن يشكل المجال الأمني لإسرائيل؟. **عدكان إستراتيجي**، ٤(١)، ٨–١١.

غنور(٢٠٠٢/٥/١٥). السلطة الفلسطينية والإرهاب – الابعاد على العمليات المقبلة. **يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية – السياسية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني.**

كلاين (٢٠٠٢). من مباحثات سياسية إلى المواجهة وبالعكس. هيرمن وافي (٢٠١٢). **هل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟**، ٤٧–٥٢. تل ابيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام.

٧٥ فاخمن (٢٠٠٠). برنامج الجادة الشرقية. **ديرخ هغولان فهابيكعا**، ١–٥.

روبين (٢٠٠٠). غور الأردن شريان حياة الدولة . **طريق الجولان والغور**، ١. ١١.

٧٦ سوفير، أ وبيستروف، ي (٢٠٠٤). إسرائيل، ديمغرافيا ٢٠٠٠–٢٠٢٠ أخطار وإمكانيات. جامعة حيفا: مركز حايكين لجيواستراتيجية.

٧٧ فاخمن (٢٠٠٠). برنامج الجادة الشرقية. **ديرخ هغولان فهابيكعا**، ١–٥.

سوفير (٢٠٠١). **إسرائيل، ديمغرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠ أخطار وإمكانيات.** جامعة حيفا: مركز لبحوث الأمن القومي.

٧٨ جيلبر، ي. (٢٠٠٢/٢/١). **غور الأردن – مقدمة تاريخية. يوم دراسي: أي طرف بحاجة لغور الأردن؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

٧٩ أريتسيالي (٢٠٠٥ج). **غور الأردن – ورقة مواقف تموز ٢٠٠٥**. غور الأردن: المجلس الإقليمي غور الأردن.

بن أليعازر (٢٠٠٢/٥/١٥). «كيف يمكن القيام بعمل ما ؟ بناء حملة إعلامية وتأثيرها على الرأي العام. **يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية – السياسية: الصراع الإسرائيلي فلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، ابعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

٨٠ كام (٢٠٠١). غور الأردن – مجال أمني حيوي في ظروف متغيرة. **عدكان إستراتيجي**، ٤(١)، ١٢–١٥.

٨١ بن (٢٠٠٠). مخطط الانفصال من طرف واحد. **هآرتس**، ١ كانون الأول، ١أ ٢أ.

ديان (٢٠٠٥). ممكن توفير ٤,٥ مليارد شيكل، على الأقل. **هآرتس**، ١٩ أيلول.

كسبيت (٢٠٠٢). خارطة الطريق لمتسناع. **معاريف**، ٢٠ كانون الأول، ص ٤–٥.

شيفطان (١٩٩٩). **ضرورة الانفصال**. حيفا: زمورة بيتان وجامعة حيفا.

٨٢ أريدور(٢٠٠١). لا توجد لنا أرض أخرى. **هأوما (الأمة)**. ٣٩(١٤٦)، ص ٩–١٦.

٨٣ شيفطان (١٩٨٦). **الخيار الأردني: الاستيطان اليهودي ودولة إسرائيل مقابل الحكم الهاشمي والحركة الوطنية الفلسطينية**. تل ابيب: يد طبنكين.

٨٤ أيالون (٢٠٠٢). الجوانب الأمنية. هيرمن وافي (٢٠٠٢). **هل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟**. ٤٧–٥٢. تل ابيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام.

٨٥ سوفير (٢٠٠٢/٢/١). **جغرافيا وديمغرافيا – منطقة غور الأردن. غور الأردن - لمن هو ضروري؟ أي طرف بحاجة لغور الأردن؟**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

٨٦ بروم (٢٠٠١). هل حقيقة غور الأردن يشكل المجال الأمني لاسرائيل؟. **عدكان إستراتيجي**، ٤(١)، ص٨–١١.

٨٧ بن نون. ٢٠٠٦/١/٢٤.

٨٨ يعبتس (٢٠٠١). من المفضل إخلاء الغور. **هآرتس**، ٢٤ كانون الثاني، ص ٨.

٨٩ اعتبار (٢٠٠٢/٥/١٥). البيئة الاستراتيجية لإسرائيل. **تقدير الحالة الأمنية – السياسية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.
روتشيلد (٢٠٠٢/٢/١). المجال الأمني. **يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟ أي طرف بحاجة لغور الأردن؟**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

٩٠ بروم (٢٠٠٢). الأبعاد الأمنية لإقامة دولة فلسطينية. في هيرمن وافي (٢٠٠٢). **هل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟**. تل ابيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام.

٩١ أورن، أ. (٢٠٠٢/٥/١٥). النظرية الأمنية الإسرائيلية وموقع غور الأردن منها. **يوم دراسي: تقييم الوضع أمنيًا – سياسياً: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والإقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني**.
بيلين (١٩٩٧). **الوصول إلى السلام**. تل أبيب: يديعوت أحرونوت.

٩٢ جدار الفصل العنصري (حسب الفلسطينيين) أو الحاجز الأمني (حسب الإسرائيليين) هو عبارة عن

جدار طويل تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية قرب الخط الأخضر، وتقول أنه لمنع دخول سكان الضفة الغربية الفلسطينيين إلى إسرائيل أو المستوطنات الإسرائيلية القريبة من الخط الأخضر، بينما يقول الفلسطينيون أنه محاولة إسرائيلية لإعاقة حياة السكان الفلسطينيين أو ضم أراض من الضفة الغربية إلى إسرائيل. يتشكل هذا الجدار من سياج وطرق دوريات، وفي المناطق المأهولة بكثافة مثل منطقة المثلث أو منطقة القدس تم نصب أسوار بدلا من السياج. وقد بدأ بناء الجدار في ٢٠٠٢ في ظل معارضة السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية بناء هذا الجدار «جدار الضم والتوسع العنصري». وما زال بناء الجدار مشروعا قيد التنفيذ حتى الآن ومخططاته قيد التعديل المستمر، وبناء على الخطة التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية في ٣٠ نيسان ٢٠٠٦ فإن طول الجدار سيبلغ ٧٠٣ كم عند نهاية البناء، وهذه الخطة تعتبر من ضمن سلسلة من التعديلات، حيث أنه ومقارنة بالخارطة السابقة كان طول مساره ٦٧٠ كم.

٩٣ الون، ٢٠٠٥/٥/٥.

٩٤ شيف (٢٠٠٤). جدار مع حدّ أدني من الضرر للفلسطينيين. **هآرتس**، ٢١ كانون الثاني ، ١ب.

٩٥ كوهن (١٩٧٢). مشروع ألون. تل أبيب: هكبوتس هميؤحاد.

٩٦ ليفي (٢٠٠٢/٢/١). الاستيطان في غور الأردن. **يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟أي طرف بحاجة لغور الأردن؟**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

٩٧ Friedman& Etkes (2005). Settlements in focus – Eastern strip of the West Bank. *The Foundation for Middle East Pease*, Septemper 30, 1, Issue 11.

٩٨ دائرة شؤون المفاوضات. م.س.

٩٩ سدان (٢٠٠٢/١/١). الاقتصاد في غور الأردن. **يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟ أي طرف بحاجة لغور الأردن؟**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

١٠٠ كروبر ٢٠٠٦/١/٢١ بن نون. ٢٠٠٦/١/٢٤

١٠١ Buzan (1991). People, states, and fear :an agenda for international security studies in the post-cold war era. New York: Harvester Wheatsheaf. 16-17.

١٠٢ حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز يافا للبحوث الإستراتيجية– جامعة تل أبيب. ٥٧.

١٠٣ هوروفيتس (١٩٧٣). الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي, الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. **الحرب الاختيارية**، ٦–٩.

١٠٤ شتاينتس، عميدرور، روزين، وغولد، (٢٠٠٥). **حدود قابلة للدفاع – شرط أساسي لأمن إسرائيل.** القدس: مركز القدس لقضايا الجمهور والدولة.

١٠٥ Alatout. (2006). Towards a bio-territorial conception of power: Territory, population, and environmental narratives in Palestine and Israel. *Political Geography,* 25 (6), 601–621.

Alexander (2010). Planning policy and the public interest: Planning regimes and planners' ethics and practices, *International Planning Studies*, 15(2),143.

Allegra & Napolitano (2009). Two States or not Two States: That is not the question (yet). *Paper presented at Israel/Palestine: Mapping Models of Statehood and Paths to Peace,* York University, Toronto, 22-24 June

١٠٦ Dayan (2012). Defencsible Borders to Secure Israel's Future. *In Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*.In: D. Diker (Ed). *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. Jerusalem Center for Public Affairs, 90-101.

١٠٧ Ibid..

١٠٨ شتاينتس، عميدرور، روزين، وغولد، (٢٠٠٥). **حدود قابلة للدفاع – شرط أساسي لأمن إسرائيل.** القدس: مركز القدس لقضايا الجمهور والدولة.

١٠٩ Gold (2011). Israel's requirements for defensible borders in a rapidly changing Middle East. *Prepared Statement before the Foreign Affairs Committee of the U.S*. House of Representatives, April 5th, 2011.

١١٠ شتاينتس، عميدرور، روزين، وغولد، (٢٠٠٥). **حدود قابلة للدفاع – شرط أساسي لأمن إسرائيل.** القدس: مركز القدس لقضايا الجمهور والدولة.

١١١ Vanzo (2011). *A Geopolitical Analysis of the Configuration of Israel's Security Barrier with Palestine*. APSA 2011 Annual Meeting Paper.

١١٢ Dekel (2011). Control of Territorial Airspace and the Electromagnetic Spectrum. In *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. In: D. Diker (Ed). *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. Jerusalem Center for Public Affairs, 50-70.

١١٣ Farkash. (2011). Key Principles of a Demilitarized Palestinian State.. In *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. In: D. Diker (Ed). *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. Jerusalem Center for Public Affairs, 70-80.

١١٤ Dekel (2011). Control of Territorial Airspace and the Electromagnetic Spectrum. In Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders. In: D. Diker (Ed). *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. Jerusalem Center for Public Affairs, 50-70.

١١٥ Ibid.

١١٦ تقرير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، ٢٠١٢.

مراجع

أيالون، ع (٢٠٠٢). الجوانب الأمنية. هيرمن، ت وافي، ي. **هل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟**، ٤٧–٥٢. تل ابيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام.

إيلان، ص (١٩٧٣). **غور الأردن وصحراء يهودا**. تل ابيب: عام عوفيد.

إيلان، ص (١٩٧٧). **الاستيطان في غور الأردن- عرض تاريخي**. شموئيلي، ش، غروسمان، د وزئيفي، ر. فصول في الجغرافيا الاستيطانية. ٥٧٥–٥٨١. القدس: كنعان.

الفر، ي (١٩٩٤). **مستوطنات وحدود**. جامعة تل ابيب: مركز يافي للبحوث الاستراتيجية.

إفرات، أ (١٩٨٤). غور الأردن كمحفز للاستيطان اليهودي. **عام فأدماتو (الشعب وأرضه)**. ٤٨، ٥–٨.

معهد الابحاث التطبيقية (أريج). (٢٠٠٢). **السياسات الإسرائيلية تجاه أراضي في الأغوار**. موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (POICA).

أريدور، ي (٢٠٠١). لا توجد لنا أرض أخرى. **هأوما (الامة)**. ٣٩(١٤٦). ٩–١٦.

أريتسيالي، أ (٢٠٠٢). عائلة الغور. غور الأردن: المجلس الإقليمي غور الأردن – وحدة الاستيطان.

أريتسيالي، أ (٢٠٠٥أ). غور الأردن – رحلة حياة فعالة في أرض البدء. **طيفع هدفريم (طبيعة الأشياء)**. ١١٥.

أريتسيالي، أ (٢٠٠٥ب). **الاستيطان الحالي في غور الأردن – إنجازات، مشاكل متوقعة**. غور الأردن: المجلس الإقليمي غور الأردن.

أريتسيالي، أ (٢٠٠٥ج). **غور الأردن – ورقة مواقف تموز ٢٠٠٥**. غور الأردن: المجلس الإقليمي غور الأردن.

بيلن، ي (١٩٩٧). **الوصول إلى السلام**. تل أبيب: يديعوت أحرونوت.

بير، أ (١٩٨١). **الاستيطان**. القدس.

بن إلياهو، أ (٢٠٠٣). **ميزانية الأمن وبناء قوة الجيش الإسرائيلي**. تل أبيب: المركز للسياسات والاستراتيجية.

بن يوسف، س وماركوس، م (٢٠٠١). دليل اسرائيل الجديد – السامرة وغور الأردن. القدس: وزارة الأمن.

بروم، ش (٢٠٠١). هل حقيقة غور الأردن يشكل المجال الأمني لإسرائيل؟ **عدكان إستراتيجي**. ٤(١). ٨–١١.

بروم، ش (٢٠٠٢). الأبعاد الأمنية لإقامة دولة فلسطينية. في هيرمن، ت وافي، ي. هل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟. تل ابيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام. (بالعبرية)

تلميم (١٩٨٠). لفرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن. **تلميم**. ٦٧.

غيفع، أ، سلومون، أ وشمير– شنان، ل (١٩٨٧). **توسيع الأساس الاقتصادي لمعليه أفرايم؟**. القدس: مركز إسرائيل للبحث الاجتماعي العملي.

جبيرتسمن، ح (٢٠٠٢). **مصادر المياه في إسرائيل**. القدس: يد بن تسفي.

جونن، ج (١٩٩٧). **غور الأردن مبادرات دولية**. كريات طفعون.
جيلبرت، م (١٩٩٤). **أطلس الصراع العربي-الإسرائيلي**. القدس: وزارة الأمن.
حرب اختيارية (١٩٨٥): مركز يافا للبحوث الإستراتيجية, جامعة تل أبيب, ص ٥٧.
الطاقم الأمني للمناعة الوطنية (١٩٩٦). **مأساة متوقعة من بدايتها: «الاتفاقية المرحلية» وأخطار قيام دولة فلسطينية – ورقة موقف**. الطاقم الأمني للمناعة الوطنية.
فاخمن، أ (١٩٧٥). **برنامج «الجادة المزدوجة» – نقاط أساسية للحل الإقليمي** . تل أبيب.
فاخمن، أ (١٩٧٧). برنامج الجادة المزدوجة. **أوفاكيم بجيئوغرافيا**. ٣. ٤٣–٥٦.
فاخمن، أ (١٩٨٩). **برنامج الجادة المزدوجة – برنامج هادف لوضع حدود دولة إسرائيل وهويتها**. القدس.
فاخمن، أ (٢٠٠٠). «**برنامج الجادة الشرقية**». **ديرخ هغولان فهابيكعا**. ١–٥.
لجنة تخطيط المناطق المحتلة. (١٩٦٨). **مشروع ألون**. القدس: لجنة تخطيط المناطق المحتلة.
كوهن، ي. (١٩٧٢). **مشروع ألون**. تل أبيب: هكبوتس هميؤحاد.
كلفون، م (١٩٨٥). غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية. **مبفنيم. م** «ز(٣). ٢٢٤–٢٣٢.
ك» ص، ي (١٩٩٢). بنية الاستيطان في غور الأردن وشرق السامرة بعد حرب الأيام الستة . في: ماركوس، م. **غور الأردن وشرق السامرة**. ١٩٤–٢٠٠. القدس: كيتر ووزارة الأمن.
نور، أ (١٩٨٠). **أطلس كارتا لتاريخ دولة إسرائيل**. القدس: كارتا.
ك «ص، ي (١٩٩٢). مشروع التطوير الزراعي في غور الأردن. في: ماركوس، م. **غور الأردن وشرق السامرة**. ٢٠٠– ٢٠٢. القدس: كيتر ووزارة الأمن.
مزور، أ (١٩٩٣). «**إسرائيل ٢٠٠٠ – المخطط الرئيسي لإسرائيل ٢٠٠٠**» دوح شلاف أ، جزء أ. حيفا: التخنيون.
مرجوليس، ح، فينكل، ر وكيدر، ف (١٩٨٧). **تقرير بحث في موضوع التوطين العائلي** رحوفوت: مركز لبحث الاستيطان القروي والمدني.
مرجوليس، ح، بتسلئيل، ح، وملاخي، ق (١٩٩٦). **مشاكل توطين في غور الأردن وشمال البحر الميت**. رحوفوت: مركز دراسات التطوير الإقليمي.
ماركوس، ن (١٩٩٢). **غور الأردن وشرق السامرة**. القدس: كيتر ووزارة الأمن.
نويمن، د (١٩٩٠). **الاستيطان وحدود المواجهة**: مقارنة إقليمية. **مرحفيم**. ٣. ٦٣–٨٠.
سوفير، أ (١٩٧٧). مخطط «الجادة المزدوجة» – الجانب الجغرافي الإنساني. **أوفاكيم بجيئوغرافيا**. ٣. ٥٧–٦٨.
سوفير، أ (١٩٩٢). **أنهار على النار: الصراع على المياه في الشرق الأوسط**. تل أبيب: عام عوفيد.
سوفير، أ وبيستروف، ي (٢٠٠٤). **إسرائيل، ديمغرافيا ٢٠٠٠-٢٠٢٠ أخطار وإمكانيات**. جامعة حيفا: مركز حايكين للجيواستراتيجية.
عوزري، ر (٢٠٠٤). **غور الأردن – عرض**. المجلس الإقليمي غور الأردن.
باعيل، م (١٩٨٩). مخطط بعيل. حوار مع دكتور مئير بعيل. **سفيفوت**. ٢٤. ١٠١–١١٢.
كورن، د (١٩٨٩). **الدفاع عن سدوم، ١٩٣٤-١٩٤٨**. تل ابيب: وزارة الأمن.

كوزنيتسوف، د. (٢٠٠٥). **قطاع المياه في غور الأردن. غور الأردن:** جمعية المياه في غور الأردن.
كلاين، م (٢٠٠٢). من مباحثات سياسية إلى المواجهة وبالعكس. هيرمن، ت وافي، ي. **هل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قابل للحل؟**. ٤٧-٥٢. تل ابيب: مركز تامي شتاينتس لأبحاث السلام.
كام، أ (٢٠٠١). غور الأردن – مجال أمني حيوي في ظروف متغيرة. **عدكان إستراتيجي.** ٤(١). ١٢-١٥.
روبين، د (٢٠٠٠). غور الأردن شريان حياة الدولة. **طريق الجولان والغور.** ١. ١١.
ساجي، أ وشير، ج (٢٠٠٢). **خطة انفصال مبادر إليها – ورقة مواقف سياسية.** القدس: معهد فان لير.
شتاينتس، ي، عميدرور، ي، روزين، م وغولد، د (٢٠٠٥). **حدود قابلة للدفاع – شرط أساسي لأمن إسرائيل.** القدس: مركز القدس لقضايا الجمهور والدولة.
شيفطان، د (١٩٨٦). **الخيار الأردني: الاستيطان اليهودي ودولة إسرائيل مقابل الحكم الهاشمي والحركة الوطنية الفلسطينية.** تل ابيب: يد طبنكين.
شيفطان، د (١٩٩٩). **ضرورة الانفصال.** حيفا: زمورة بيتان وجامعة حيفا.
شرمن، ن، شترينبرغ، ج، فلدمان، ر وشفارتس، م. (١٩٨٧). **مساعدة مالية خاصة لمستوطنات غور الأردن ١٩٧٩-١٩٨٤.** رحوفوت: المركز لدراسات التطوير.
شريدة، ع (٢٠١٠). **الأغوار الفلسطينية في مهب التسريب.** لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.
شمشون، ط (٢٠٠٥). **تقرير حول المواقع الاستيطانية غير قانونية.** القدس: مكتب رئيس الحكومة.
هوروفيتس. د (١٩٧٣). **الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي.** ٦-٩.

مصادر بالانكليزية

Alatout, S. (2006). Towards a bio-territorial conception of power: Territory, population, and environmental narratives in Palestine and Israel. *Political Geography*, 25 (6), 601–621.

Alexander, E. R. (2010). Planning policy and the public interest: Planning regimes and planners' ethics and practices. *International Planning Studies*, 15(2), 143–162.

Allegra, M,. & Napolitano. P. (2009). Two States or not Two States: That is not the question (yet). Paper presented at *Israel/Palestine: Mapping Models of Statehood and Paths to Peace*. York University, Toronto, 22- 24 June.

Beinin, J. & Stein, R., L. (Eds.) (2006). *The struggle for sovereignty: Palestine and Israel 1993-2005*. Stanford: California. Stanford University Press.

Buzan, B. (2010). *People, states, and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war era*. New York: Harvester Wheatsheaf, 1991, 16 -17 .

Dekel, U. (2011). Control of Territorial Airspace and the Electromagnetic Spectrum. In: Dan Diker (Ed). *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, 50- 70.

Diker, D. (2010). Israel's return to security-based diplomacy. Dan Diker (Ed). *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. Jerusalem Center for Public Affairs, 90- 101.

Farkash, A.Z. (2011). Key Principles of a Demilitarized Palestinian State. In: Dan Diker (Ed). *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, 70- 80.

Gasteyer, S. & Isaac, J. & Hillal, J. & Walsh, S. (2012). Water grabbing in colonial perspective: Land and water in Israel/Palestine. *Water Alternatives*, 5(2), 450- 468.

Gold, D. (2011). Israel's requirements for defensible borders in a rapidly changing Middle East- *Prepared Statement before the Foreign Affairs Committee of the U.S. House of Representatives,* April 5th, 2011.

Gold, D. (2011). The U.S and «Defensible Borders»: How Washington Has Understood UN Security Council Resolution 242 and Israel's Security Needs. In: Dan Diker, (Ed). *Israel's Critical Security Requirements for Defensible Borders*. Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, 34- 50.

Haddad, M. (2004). Politics and water management: a Palestinian perspective. *Proceedings of the Second Israeli–Palestinian International Conference on Water for Life in the Middle East*. Israel/Palestine Center for Research and Information, Antalya, Turkey, October 10–14.

Hasson, Sh. (2010). Israel's geopolitical dilemma. *Eurasian Geography and Economics,* 51(6).

Feitelson, E., & Rosenthal, G. (2012). Desalination, space and power: The ramifications of Israe's changing water geography. *Geoforum*, 43, 272 -284.

Friedman, L., & Etkes, D. (2005). Settlements in focus – Eastern strip of the West Bank. *The Foundation for Middle East Pease,* Septemper 30, 1, Issue 11.

Gasteyer, S. & Isaac, J. & Hillal, J. & Walsh, S.(2012). Water grabbing in colonial perspective: Land and water in Israel/Palestine. *Water Alternatives*, 5(2), 450- 468.

Government of Israel. (1997). Programs for regional cooperation. Draft, November, 1996.Isaac, J., & Hilal, J. (2011). Palestinian landscape and the Israeli–Palestinian conflict. *International Journal of Environmental Studies*, 68(4),413- 429.

Messerschmid, C. (2005). Till the last drop: The Palestinian water crisis in the West Bank, hydrogeology and hydropolitics of a regional conflict. In Water Values and Rights, ed. I.Khatib, K. Assaf, D. Clayes, and A. al Haj Daoud. Ramallah, Palestine: Palestine Academy Press.

Michele, K. E. (2011). Update on conflict and diplomacy. *Journal of Palestine Studies,* 41(1). 147- 188

Paz-Fuchs, A., & Cohen-Lifshitz, A. (2010). The changing character of Israel's occupation: Planning and civilian control. *Town and Planning Review*, 81, 585- 612.

Phillips, D. M. (2006). *The unexplored option: Jewish settlements in a Palestinian state,* 25 PENN. ST. INT'L L. REV, 75, 159–60 .

Ranta, R.S. (2009). *The wasted decade: Israel's policies towards the Occupied Territories 1967-1977.* Doctoral thesis, UCL (University College London).

Rowley, C., & Taylor, J. (2006). The Israel and Palestine land settlement problem, 1948-2005: An analytical history. Public Choice, 128(1-2), 77-90.

Roy, S. (2012). Reconceptualizing the Israeli-Palestinian conflict: Key Paradigm shifts. Journal of Palestine Studies, 41(3), 71-91.

Sanders, R. (2009). Water desalting and the Middle East peace process. *Technology in Society*, 31(1), 94-99.

Shemesh, M. (2010). On two parallel tracks—The secret Jordanian-Israeli talks (July 1967–September 1973). *Israel Studies*, 15(3), 87-120.

Shlaim, A. (2005). The rise and fall of the Oslo peace process. In: L. Fawcett, (Ed.) *International relations of the Middle East*, 241-261.

Simpson, A. (2012). *The occupier's autocracy: a contextual analysis of the consolidation of authoritarianism in the Palestinian Authority.* A Thesis Submitted to. The Middle East

Studies Center, The American University in Cairo, School of Humanities and Social Sciences: Cairo, Egypt.

Soffer, A. (1999). *Rivers of fire*. Boulder: Rowman and Littlefield.

Soffer, A., & Bystrov, E. (2005). *Israel demography 2004 – 2020 in light of the process of disengagement*. Haifa: reuven Chaikin chair in Geostrategy, Haifa University.

Stockmarr, L. (2012). Is it all about territory? Israel's settlement policy in the occupied Palestinian territory since 1967. *DIIS Report*. 4-40.

Susser, A. (2012). Israel, Jordan and *Israel: The two state imperative*. *Brandeis* University Press. Waltham: Massachusetts.

Thomas, A., Kohn, M., Raphael, M., & Raz, D. S. (2010). Israel and the Palestinian territories. Footscray: Lonely Planet Publications.

Thomas, B. (2009). *The dark side of Zionism: Israel's quest for security through*

dominance. Lanham: Lexington Books.

Usher, G. (2005). Unmaking Palestine: On Israel, The Palestinians, and the Wall. *Journal of Palestine Studies,* 35(1), 25-43.

Vanzo, J. (2011). *A Geopolitical Analysis of the Configuration of Israel's Security Barrier with Palestine*. APSA 2011 Annual Meeting Paper.

Waxman, D. (2008). From controversy to consensus: Cultural conflict and the Israeli debate over territorial withdrawal. *Israel Studies*, 13(2), 73-96.

Weizman, E. (2007). *Hollow Land: Israel's Architecture of Occupation*. London: Verso.

Weizman, E. (2004), Strategic Points, Flexible Lines, Tense Surfaces, Political Volumes: Ariel Sharon and the Geometry of Occupation. *The Philosophical Forum*, 35, 221–244.

Ziv, G. (2012). Simple vs. Complex Learning Revisited: Israeli Prime Ministers and the Question of a Palestinian State. *Foreign Policy Analysis*. 3 Jul.

مقالات صحفية

أفنير، م (٢٠٠٤). غور الأردن – ليست للجار. يتد– **يديعون يشوفي بكعات هيردن**، ٣، ٦–٧.

افراتي، ع (٢٠٠٤). غور الأردن يحصل على مساعدة بقيمة ٩٧ مليون شيكل. **يديعوت أحرونوت**، ٢١ تموز. ١٣–١٦.

بن، أ (٢٠٠٠). مخطط الانفصال من طرف واحد. **هآرتس**، ١ كانون الأول، ١أ ٢أ.

بن سيمون، د (٢٠٠٢). صمت يدوي في الغور. **هآرتس**، ١٩ نيسان. ٦.

بكر، ر (٢٠٠١). العاد يرد من الأردن. **هآرتس**، ١٩ تشرين الأول، ٢٢–٢٦.

برزيلاي، أ (٢٠٠٤). الجيش الإسرائيلي قرر: الاستثمار في سلاح الجو والاستخبارات، ليس في ملالات جديدة. **هآرتس**، ٣٠ تموز، ٤أ.

حوجي، ج (٢٠٠٢). عبدالله يحرسنا. **معاريف**، ٢٠ كانون الأول، ٢٢–٢٣.

يديعوت أحرونوت (٢٠٠١). شارون أمر بمساعدة فورية لغور الأردن. **يديعوت أحرونوت**، ٢٥ كانون الثاني ، ١١–١٣.

يعبتس، أ (٢٠٠١). من المفضل إخلاء الغور. **هآرتس**، ٢٤ كانون الثاني ، ٤–٦.

كسبيت، ب (٢٠٠٢). خارطة الطريق لتسناع. **معاريف**، ٢٠ كانون الأول، ٤–٥.

معاريف (٢٠٠٢). متدينون يستوطنوا في المستوطنات العلمانية المتروكة. **معاريف**، ٩ شباط ، ٩.

مرمور، د (٢٠٠٣). الحكومة قررت: توسيع التسهيلات في توطين سكان الغور. **معاريف**، ١٠ كانون الأول. ١١.

مرمور، د (٢٠٠٤). برنامج توسيع استيطان غور الأردن ل ٢٠٠ عائلة. **معاريف**، ١٥ كانون الثاني ، ٦.

عميدرور، ي وجولد، د (٢٠٠٦). ممنوع التنازل عن حدود آمنة. **هآرتس**. ١٥ كانون الثاني ، ٢ب.

تزنه، ش (٢٠٠١أ). غور الأردن تبقى للأبد تحت السيطرة الإسرائيلية. **معاريف**، ٢ أيار، ٤.

تزنة، ش (٢٠٠١ب). يأس في غور الأردن. **معاريف**، ٦ تموز، ٣–٤.

كمينسكي، ش (٢٠٠٣). روح جديدة في الاستيطان والتجدد. **يتد**، أيلول، ٤.

شيف، ز (٢٠٠٤). جدار مع حدّ أدني من الضرر للفلسطينيين. **هآرتس**، ٢١ كانون الثاني ،١ب.

شلج، ي (٢٠٠١). يغال الون قال بأنهم سيشتاقون لمشروعي– هو صدق. **هآرتس**، ١٨ كانون الثاني ، ٣.

شرغاي، ن (٢٠٠١). في مستوطنات الغور تخوف من موجة طرد إضافية للسكان. **هآرتس**، ١٠ أيلول، ٦.

شرغاي، ن (٢٠٠٢). عقب التصعيد الأمني عائلة واحدة تركت. **هآرتس**، ٧ شباط ، ١١.

يافه، أ (٢٠٠٦). الحرب في ارض الملاحقات. **معرخوت**، ٥٢–٥٩.

بروتوكولات من ايام دراسية ومحاضرات

أورن، أ (١٥،٥،٠٢). النظرية الأمنية الإسرائيلية وموقع غور الأردن فيها. **يوم دراسي: تقييم الوضع أمنيًا – سياسياً: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني**. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

بن أليعازر، ي (١٥،٥،٠٢). كيف يمكن القيام بعمل ما؟ بناء حملة إعلامية وتأثيرها على الرأي العام. **يوم**

دراسي: تقدير الحالة الأمنية – السياسية: الصراع الإسرائيلي فلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، أبعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني. جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

بن– دور، ج (٢٠٠٢/٢/١). غور الأردن وأمن دولة إسرائيل. **يوم دراسي: أي طرف بحاجة لغور الأردن؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الأمن القومي.

جيلبر، ي (٢٠٠٢/٢/١). غور الأردن – مقدمة تاريخية. **يوم دراسي: أي طرف بحاجة لغور الأردن؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

غنور، ب (٢٠٠٢/٥/١٥). السلطة الفلسطينية والإرهاب – الابعاد على العمليات المقبلة. **يوم دراسي: تقدير الحالة الأمنية – السياسية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، ابعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

فاخمن، أ (٢٠٠٢/٢/١). **مخطط الجادة المزدوجة. يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري ؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

ليفي، د (٢٠٠٢/٢/١). **الاستيطان في غور الأردن. يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

سدان، ع (٢٠٠٢/٢/١). **الاقتصاد في غور الأردن. يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

سوفير، أ (٢٠٠٢/٢/١). **جغرافيا وديموغرافيا – منطقة غور الأردن. غور الأردن - لمن هو ضروري؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

عنبار، إ (٢٠٠٢/٥/١٥). البيئة الاستراتيجية لاسرائيل. **تقدير الحالة الأمنية – السياسية: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني – الجوانب الاستراتيجية والاقليمية، احتمال التفاوض – نتائج ممكنة، ابعادها على منطقتنا – طرق عمل الطاقم السياسي – الأمني. جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.**

بروتوكول المجلس الوطني من أجل الغور والجولان (٢٠٠٥/١/١١).

روتشيلد، د (٠٢,٢,١). **المجال الأمني: يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

شيفطان، د (٢٠٠٢). غور الأردن – ملخص مؤقت . **يوم دراسي: غور الأردن - لمن هو ضروري؟.** جامعة حيفا: المركز لبحوث الامن القومي.

مصادر بالانترنيت

http://www.btselem.org/arabic
http://www.1.cbs.gov.il/reader
www.Jordanvalley.org.il
www.megilot.org.il